

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (226)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
26	هيئة حقوق الإنسان
41	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
100	قضية سيول جدة
129	حقوق الإنسان في العالم

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس حقوق الإنسان بمنطقة مكة د. الشريف لـ"الجزيرة":

كُل مواطن لديه قضية لا بد أن يلجأ إلى محام لدرأيته القانونية..

وسجناء الطائف الثلاثة إجراءات توقيفهم نظامية!

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 23 محرم 1431 العدد 13616
<http://www.al-jazirah.com/311430/ln10.htm>

الطائف - فهد سالم الثبيتي

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف كل الجهات التي تتعامل مع الموقوفين بالسجون بالإسراع في إنجاز معاملاتهم وإنهاءها، حيث إن الشخص الموقوف مقيد الحرية والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، كما أهاب بالمواطنين الذين لديهم إشكاليات قانونية أو حقوقية أو من يتعرضون للإيقاف باللجوء إلى محامين كل حسب استطاعته بسبب درايتهم القانونية ومعرفتهم للكثير من القضايا وذلك لمساعدتهم.

وبين الدكتور الشريف أن كل من يستطيع أن يلجأ إلى محام فهذا أمر حسن لأن القضايا تتطلب المتابعة المستمرة ويأتي طول الإجراءات في بعض القضايا إلى عدم المتابعة، وأضاف بقوله إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتعاون مع محامين نظاميين متطوعين في الكثير من القضايا، مؤكداً في الوقت ذاته أن المشكلة التي تواجه الجمعية مع معظم المحامين الذي تتعامل معهم الجمعية هم في جدة وتحاول الجمعية أن توسع دائرة المحامين المتطوعين في المدن الأخرى وقال في تصريح لـ « الجزيرة » : كل الموقوفين بالسجون هم في نظر الأجهزة القضائية متهمين والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، الأمر الذي يستلزم تعاون كل الأطراف من هيئة التحقيق والإدعاء العام، والشرطة، والإمارة، والاستعجال بملف السجين لأجل تقديمه للمحكمة.

وحول أوضاع السجناء الأشقاء الثلاثة والموقوفين بسجن الطائف منذ 4 أشهر قال: لقد تلقت الجمعية شكاوى من والد الموقوفين عن طريق عضو الجمعية بالطائف عادل الثبيتي، حيث تم تكليفه بزيارتهم في السجن للتحقق من أوضاعهم خصوصاً أنه نما إلى علمنا أنهم ممتنعون عن الطعام وكذلك التباحث مع المسؤولين في السجن والحلول المناسبة لحل مشكلتهم الذين قاموا بتسهيل مهمة عضو الجمعية وتقديم كل المعلومات، وذكر أن عضو الجمعية بالطائف النقي السجناء المضربين عن الطعام منفرداً بهم وتبين له أنهم مضربون عن الطعام وذلك بسبب دخولهم الشهر الرابع في كونهم موقوفين بالسجن دون إحالتهم للمحكمة، كذلك تبين أن الجلسات الخمس عشرة في المحكمة إنما هي بخصوص قضية مدنية حقوقية ليس لها علاقة بالقضية الجنائية التي أدت لإيقافهم بالسجن باعتبار أن أحدهم كان مُمثلاً لوالده بحضور الجلسات المتعلقة بالقضية الحقوقية وقال: بالطبع فإن نظام الإجراءات الجزائية يعطي هيئة التحقيق والإدعاء العام بإيقاف الشخص على ذمة التحقيق لمدة لا تتجاوز 6 أشهر بعدها إما الإفراج عنه أو إحالته للمحكمة وهم إلى الآن ما زالوا في المدة النظامية كما أن إجراءات توقيفهم نظامية ومع ذلك وعدناهم بتقديم ملفهم لهيئة التحقيق والإدعاء العام من أجل سرعة إنهائه وتقديمهم للمحاكمة الشرعية، ومن ثم يكون الأمر بإطلاق سراحهم أو الإبقاء عليهم بيد المحكمة المختصة. وأكد الشريف أن الأشقاء الثلاثة الموقوفين لم يتعرضوا لإساءة بداخل السجن وأن الإضراب من تلقاء أنفسهم، وأن عضو الجمعية بالطائف حاول إقناعهم بالعدول عن إضرابهم وأن الإضراب لن يقدم في قضيتهم شيئاً.

حسين الشريف: لمرض الإيدز حقوق يجب صيانتها

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 8 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/213449>

جريدة المدينة

أكد د.حسين الشريف المشرف العام على جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة أن مريض الايدز له حقوق يجب صيانتها وكان لجمعية حقوق الانسان افراد ومؤسسات موضحا الدور في دعم المرضى والذي له حقوق تنطلق من اهتمام الشريعة التي حفظت حقوق المواطن.، في حالة المرض والصحة كما يجب تقبل مريض الايدز كسائر افراد المجتمع.

حقوق الإنسان : متابعة وضع الأشقاء الثلاثة بسجون الطائف

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 8 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/213419>

عواض الخديدي - الطائف

بدأت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة متابعة أوضاع السجناء الأشقاء الموقوفين بسجن الطائف حيث التقى عضو الجمعية بالطائف عادل الثبيتي يوم أمس الأول السجناء محاولا إقناعهم بضرورة تناول الوجبات الصحية إلا أنهم أصروا على عدم تناول تلك الوجبات إلى حين البت في قضيتهم وتقديمها للشرع حيث مضت 4 أشهر ولم يتم البت فيها فيما التقى الثبيتي مسؤولي سجن الطائف واطلع على ما تقدمه إدارة سجون الطائف للممتنعين عن الطعام والوجبات التي تقدم لهم حيث ثمنت الجمعية جهود القائمين على السجن فيما يقدمونه للأشقاء الموقوفين داخل السجن يذكر أن السجناء الأشقاء ادخلوا السجن قبل نحو 4 أشهر على قضية دعوى أحد المواطنين ضدهم بالاعتداء عليه وسلب مبلغ من المال كان بحوزته حيث تولت قسم شرطة الحوية بالطائف التحقيق في القضية وأدخلوا السجن على ذمة التحقيق فيما امتنعوا عن تناول طعامهم لليوم الثالث على التوالي نتيجة عدم البت في قضيتهم وتوقيفهم بدون سبب على حد قولهم .

نائب رئيس الجمعية - عكاظ :

لاجدوى من تدريس حقوق الإنسان من قبل معلم لم يحصل على حقوقه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/01/22 هـ 8 يناير 2010 م العدد : 3127
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100108/Con20100108325541.htm>

علي الحربي - المدينة المنورة
دعا نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، إلى وثيقة واضحة لحقوق المعلم، مستحقاته، علاقته بالإدارة، وغيرها من مطالبه قبل الحديث عن تدريس حقوق الإنسان في التعليم العام.
واستبعد الدكتور الخثلان في إجابته على سؤال «عكاظ» حول إمكانية تدريس مادة حقوق الإنسان في التعليم العام، أسوة بما تم إقراره في التعليم العالي، «أن تدريس مادة حقوق الإنسان في التعليم العام أمر مستبعد كمقرر مستقل، بسبب تعارض ذلك مع التوجه العام نحو تخفيض المقررات على الطالبات والطلاب لما ستمثله من عبء إضافي عليهم، إضافة إلى وجود تخوف من أن يكون مصير المقرر كمقررات التربية الوطنية وما لاحظته المتخصصون في المناهج وطرق التدريس من عدم اهتمام الطلاب بها».
وأشار الخثلان: لعل أبرز نتائج ورشة العمل التي خرجنا بها مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم كانت فكرة إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في مقررات مختلفة كجرات حول مفاهيم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وكما ورد في الأنظمة الدولية التي تعتبر ملزمة بالنسبة للمملكة.
وأضاف: كنا نركز على أن تكون البيئة المدرسية كاملة، ومنسجمة مع فكرة حقوق الإنسان كالمعاملة والتعامل والأنظمة لجميع أطراف العملية التعليمية، أي أن تكون هناك منظومة من العمل الإنساني وليس فقط الحديث عن مقرر أو منهج، كحصول المعلمين على حقوقهم مثلاً، مؤكداً أن الحديث عن تدريس حقوق الإنسان من قبل معلم لم يحصل على حقوقه أو غير مقتنع بذلك لن يكون مجدداً.
واستكمل يقول: أهم الملاحظات التي خرجنا بها أن المعلمين والإدارات المدرسية لم يعطوا مساحة من الحرية في الرأي والقرار، وبيّرت ذلك من خلال التعاميم الكثيرة اليومية عليهم، معتبراً أهم توصيات ورش العمل التي عقدت، إعطاء المعلمين مساحة أكبر واستقلالية في القرار كي يستطيع تطوير المناهج بما تفرضه كمنظومة متكاملة، معتبراً أنه حق للمعلم أن يسأل أو يطالب بحقوقه في التربية، ومستحقاته، وعلاقته بالإدارة قبل تدريس حقوق الإنسان.
واختتم الخثلان «الجمعية أبلغت القائمين على مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم باعتباره مشروعا تنمويا كبيرا بأهمية مراعاة إدراج حقوق الإنسان في هذا المشروع»، واعتبر أن تحقيق ذلك مسألة محورية لتطوير التعليم العام، مشيراً إلى أهمية الجانب الإنساني في تكامل العلوم الأخرى التي يركز عليها المشروع كالرياضيات والعلوم على سبيل المثال، مؤكداً: ذلك إذا أردنا تخريج شخصية متكاملة للمستقبل تدير وتتعامل مع الآخرين وفق منهج علمي إداري إنساني متكامل.
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ناقشت في ورشة عمل تزامنت مع توجه بعض الجامعات لتدريس حقوق الإنسان - في إشارة إلى جامعة الملك سعود - كمقرر حول الطرق الأمثل لتدريسها، وعناصرها ومفرداتها، إلى جانب المقرر العام في كل كليات الجامعة ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان مثل كليات الطب، التربية، الحقوق، والإعلام، إضافة إلى الكليات العسكرية وغيرها من الكليات التي تعنى بهذا الجانب.

رعى اختتام نشاطات مؤتمر (الإيدز والإعلام) بجدة خوجة: للإعلام دور مهم وفاعل في نشر الثقافة الوقائية من مرض الإيدز وتقديم مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 22 محرم 1431 العدد 13616
<http://www.al-jazirah.com/311430/ln10.htm>

جدة - واس

رعى معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محي الدين خوجة مساء أمس الأول اختتام نشاطات مؤتمر يوم الإيدز العالمي لعام 2009 - 2010 (الإيدز والإعلام) في محافظة جدة.

وقد بدأ الحفل بتلاوة آيات من القرآن الكريم ثم ألقى مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي كلمة تناول فيها الدور الذي تقوم به الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة للمساعدة والإسهام في نشر التوعية حول مرض الإيدز وكذلك ما تقدمه من خدمات لمرضى الإيدز.

بعدها ألقى مديرة الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز الدكتورة سناء مصطفى فلمبان كلمة الجمعية أكدت فيها أن مرض الإيدز بات تحدياً دولياً خطيراً وهاجساً إنسانياً كبيراً لا تستوجب مواجهته تسخير الجهود لإيجاد العلاج والرعاية الطبية فقط بل تستدعي أيضاً إحاطة جميع شرائح المجتمع بسور منيع من الوعي والمعرفة عبر شراكة حقيقية وفاعلة بين العاملين في مختلف القطاعات لإيجاد مجتمع سليم ومعافى صحياً قوياً وأمنياً فكرياً.

وأزجت الشكر لمعالي الدكتور عبدالعزيز خوجه على رعايته فعاليات المؤتمر ولمعالي وزير الشؤون الاجتماعية على دعمه المتواصل للجمعية من خلال فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة وللشؤون الصحية بمحافظة جدة لدعمها الجمعية بالكوادر الفنية ولمكتب الأمم المتحدة للإيدز لدعمه الحفل.

بعد ذلك ألقى رئيس تحرير صحيفة المدينة الدكتور فهد ال عقران كلمة بعنوان (مهارات إيصال الرسالة الإعلامية حول الإيدز) تناول فيها عدداً من أسباب معوقات إيصال الرسالة الإعلامية كنظرية المجتمع لمريض الإيدز وأخطاء بعض وسائل الإعلام في إيصال الرسالة بالشكل الصحيح والسليم وحالة المريض التي يمر بها.

إثرها ألقى كلمة بعنوان (الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الإيدز) ألقاها مدير عام صحيفة الحياة السعودية جميل الذيابي القتها نيابة عنه الإعلامية نشوى السكري أوضحت ان الانتشار المتزايد لفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز في العالم منذ أكثر من 20 عاماً جعل من هذا المرض خطراً يفتك بالمجتمعات وتطورها ويهدد المستقبل بشكل لافت في ظل غياب التوعية والاهتمام اللازمين.

وأضافت أنه بالرغم من الجهود العالمية للحد من انتشار المرض إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العقبات التي تحد من نجاح وفاعلية تلك الجهود وفي مقدمتها انتشار المرض في الدول الفقيرة التي لا تملك الامكانيات الكافية لمكافحته وتوفير خدمات العلاج والرعاية الصحية المناسبة.

وأشارت إلى أنه لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الاصابات وأوضاع المصابين مؤكدة أهمية بناء الاستراتيجيات الفعالة والاسلوب الامثل الذي يتوافق مع حجم انتشار المرض لمكافحته عبر نشر المعلومات ومعرفة كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الوباء مع التأكيد على اعتماد السرية المطلقة في الكشف عن المريض ومن ثم توزيع الادوار والمهام على الجهات المختلفة.

إثر ذلك شاهد معالي وزير الثقافة والإعلام والحضور فيلماً تسجيلياً عن الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز والجهود التي تقوم بها.

ثم ألقى المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف كلمة أوضح أن للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مبادرة مع بعض المهتمين بهذا الشأن أفرادا ومؤسسات سبق في إعداد مسودة مشروع نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب الايدز والذي تم رفعه لمجلس الشورى. ووجه رسائل عديدة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمرئية والدور الكبير الذي عليها نحو نشر ثقافة التوعية لازالة العقوبة المجتمعية وللجهات المعنية ولمؤسسات المجتمع المدني وما يجب عليهم من عمل تجاه مريض الايدز الذي هو جزء من المجتمع.

بعد ذلك تم عرض توصيات المؤتمر ومنها التعاون المشترك في نشر الوعي الصحي عن فيروس نقص المناعة وطرق انتقاله وطرق الوقاية منه ورفع الوعي الاجتماعي بأهمية حصول جميع المتعاشين مع الفيروس على حقوقهم الإنسانية المشروعة التي كفلها لهم الدين وجميع الانظمة الدولية وإزالة الوصمة الإعلامية عنهم واحترام خصوصيتهم. والتعامل مع قضية فيروس نقص المناعة على أنها من الأولويات التي يجب الحد من انتشارها بين افراد المجتمع مع الزج بالمجتمع المحلي بكافة أطرافه للتفاعل مع القضية بشكل ايجابي.

التحفيز الفعلي للقطاع الخاص للمساهمة في دعم برامج التدريب والتوعية والإرشاد ورفع درجة التزام هذا القطاع بدوره الفعال في المسؤولية الاجتماعية.

وكذلك تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام المتعددة على أهمية تعديل السلوكيات الخطرة والفحص التطوعي لفيروس نقص المناعة وحصول المصابين على العلاج والرعاية.

وتدريب فئات إعلامية لتخريج إعلاميين متخصصين من مختلف وسائل الإعلام ليتولوا مهمة طرح قضية الايدز واسبابه بشكل جديد وايجابي وتحفيز القيادات الاجتماعية والخبرات العلمية للمساهمة في التأثير الايجابي في المجتمع. وأيضا استثمار الوسائل الإعلامية في تقديم برامج وتقارير وحملات إعلامية توعوية مستمرة ومتكررة تهدف الى نشر الوعي عن الايدز والفيروس المسبب له.

ثم ألقى معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة كلمة أرحب فيها للجمعية السعودية الخيرية لمرضى الايدز على تنظيم هذا المؤتمر ولجميع المشاركين فيه.

وأشار إلى أن الدين الاسلامي الحنيف حثنا على التكاتف وأن نقف مع بعضنا البعض وأن ذلك هو ما يجب علينا عمله خاصة مع مثل حاملي مرض الايدز لمساعدتهم ولوقف انتشار هذا المرض عبر العديد من الوسائل كالتوعية والإرشاد. وأكد معاليه أن للإعلام دوراً فاعلاً ومهماً في نشر الثقافة الوقائية من المرض وتوضيح آثاره والكشف عن الوسائل الكثيرة التي يجب اتباعها كما أن للإعلام دوراً مهماً في تقديم مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان.

وقال: (إن مسؤولية الإعلام كبيرة في الاستفادة من الرؤية الإعلامية المسؤولة والشفافية في التعامل مع الاجهزة الصحية والاجتماعية في الكشف عن مدى خطورة هذا المرض وارقام انتشاره بين افراد المجتمع وأسلوب مواجهته ومحاصرته). وأضاف: (إن للإعلام دوراً مهماً في عزلة المصابين والمرضى عن مجتمعاتهم ومحاولة تغيير الصورة السلبية عن المصاب).

وأشاد معاليه بالتوصيات التي خرج بها المؤتمر، متمنياً أن تتم ترجمتها على أرض الواقع من خلال تكثيف وتعزيز برامج التعاون وتبادل المعلومات بين المجتمع لتسهم وسائل الإعلام في نشر الوعي.

ووعد معالي الدكتور عبدالعزيز خوجة الجميع بالمساهمة الفعلية في تنفيذ جميع التوصيات التي تخصص وزارة الثقافة والإعلام كما وعد سموه بعقد العديد من الاجتماعات المكثفة مع الجمعية لزيادة التعاون معها وأنه سيتم تكليف عدد من الكوادر في الوزارة بالتعاون مع الجمعية لإخراج العديد من البرامج المختلفة والمتنوعة في التلفزيون والإذاعة لتصل للجميع بإذن الله وكذلك تفعيل تلك التوصيات مع رؤساء التحرير في الصحف المحلية. بعد ذلك كرم معالي وزير الثقافة والإعلام المشاركين في المؤتمر كما تسلم هدية تذكارية من مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة.

(الأشقاء الثلاثة) يواصلون الإضراب ويرفضون تدخل (حقوق الإنسان)

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 21 محرم 1431 العدد 13615
<http://archive.al-jazirah.com.sa/2010jaz/jan/7/ln55.htm>

الطائف - فهد سالم الثبيتي :

بدأ فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، عن طريق ممثله بالطائف عادل الثبيتي، متابعة قضية السجناء الثلاثة الأشقاء الموقوفين بالسجن العام، فيما قام عضو الجمعية الثبيتي - بتكليف من مديرها بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف - بزيارة للسجن العام والالتقاء بالأشقاء الثلاثة الموقوفين؛ حيث كُشف عن استمرارية إضرابهم عن الطعام، وحاول عضو الجمعية إقناعهم بالعدول عن الإضراب وتناول الطعام إلا أنهم رفضوا الامتثال، مُطالبين بإنهاء توقيفهم الذي طال لأكثر من أربعة أشهر.

فيما ذكرت المعلومات أن عضو الجمعية في طور إعداد تقرير نهائي عن الزيارة والرفع إلى مديرها، وبدوره يتم التنسيق حيال بذل الجهود من أجل مناقشة وبحث أوضاع السجناء.

المحامي القانوني محمد بن عبدالله السالمي كان قد علّق على القضية، وقال: إن مسألة توقيف المتهم أو المتهمين مسألة إجرائية، وتخضع لنظام الإجراءات الجزائية؛ حيث لا يجوز توقيف أي شخص كما لا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو سجنه إلا بناء على حالات منصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية. وقد حذر النظام من مغبة التعدي على حرمان الناس، وقد وضع حدوداً وضوابط أوجب اتباعها.

وأما عن مدى القضية الزمني في الدعاوى الحقوقية فقال المحامي السالمي: هذا شيء تحكمه ظروف المحكمة، ولا نظن أن المحاكم تتعمد تأخير المتداعين؛ لأنها ليست طرفاً في النزاع، وليست صاحبة مصلحة.. وكما هو معلوم فإن هناك مسائل تتكشف للقاضي أثناء نظر الدعوى تستدعي التريث، كما تثار أسئلة كان لا بد للمحكمة من الإجابة عنها؛ وصولاً إلى حُكم عادل؛ وبالتالي يحصل مثل هذا التأخير لمصلحة الخصوم.

7 توصيات لمؤتمر الإيدز لرفع العقوبة المجتمعية عن المصابين الشؤون الاجتماعية بمكة تنفيذ دورات تدريبية مجانية لإعداد إعلاميين متخصصين في طرح قضايا الإيدز

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 محرم 1431 - 7 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3387&id=131370>

جدة: حسن السلمي، سامية العيسى، نجلاء الحربي
خلّصت ورش عمل مؤتمر اليوم العالمي للإيدز التي نظمتها الجمعية السعودية لمرضى الإيدز بالتعاون مع الشؤون الصحية بجدة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بفندق حياة برك بجدة بحضور وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة إلى 7 توصيات تركز على رفع العقوبة المجتمعية عن المصابين بالإيدز .
وطالب المؤتمر في ختام أعمال ورش العمل الإعلامية مساء أمس بضرورة التعاون المشترك في نشر الوعي الصحي عن فيروس نقص المناعة، وطرق انتقاله، وأساليب الوقاية منه، وإيصال هذا الوعي إلى كافة شرائح المجتمع عن طريق الوسائل الإعلامية المتعددة.
وأكد المشاركون في المؤتمر على أهمية رفع الوعي الاجتماعي لحصول جميع المتعايشين مع فيروس نقص المناعة على حقوقهم الإنسانية المشروعة التي كفلها لهم الدين والتي كفلتها لهم جميع الأنظمة الدولية، وإزالة الوصمة الإعلامية عنهم، واحترام خصوصيتهم، والتعامل مع قضية الفيروس على أنها من الأولويات التي يجب الحد من انتشارها بين أفراد المجتمع، والزج بالمجتمع المحلي بكافة أطرافه للتفاعل مع القضية بشكل إيجابي.
وانتقد المشاركون دور القطاع الخاص فيما يتعلق بحملات مكافحة الإيدز، مطالبين ببرامج جديدة لتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في دعم برامج التدريب والتوعية والإرشاد، ورفع درجة التزام هذا القطاع بدوره الفعال في المسؤولية الاجتماعية، وتسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام على أهمية تعديل السلوكيات الخطيرة والفحص التطوعي للفيروس، وحصول المصابين على العلاج والرعاية.
وكشف المؤتمر عن الحاجة القائمة لتدريب إعلاميين من مختلف وسائل الإعلام للخروج بهم كمتخصصين يتولون مهمة طرح قضية الإيدز وأسبابه بشكل جديد وإيجابي، وتحفيز القيادات الاجتماعية، والخبرات العلمية للمساهمة في التأثير الإيجابي في المجتمع، واستثمار مختلف الوسائل التعليمية لتقديم برامج وتقارير إعلامية توعوية مستمرة تهدف لنشر الوعي عن الإيدز والفيروس المسبب له، وإدراج المتعايشين بين أفراد المجتمع بشكل إيجابي، وتمكينهم من أداء دورهم بشكل صحيح، وإدراج الناشطين منهم في مجالات مكافحة الفيروس.
وكشف مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة علي الحناكي عن تبني الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تنفيذ ثلاث فئات من الدورات التدريبية المبتدئة والمتوسطة والمتقدمة مجاناً لإعداد إعلاميين متخصصين في طرح قضايا الإيدز، وأن الوقت الحاضر يحتم على المجتمع الخروج نحو آفاق أرحب تتعلق بقضية الإيدز والمتعايشين معه.
وقال إن الوقت أصبح مناسباً لتكون لدينا رؤية إعلامية صادقة نقول للناس من خلالها "ما هو المرض، وما هي أخطاره وأعراضه؟ وإن الإيدز موجود في العالم منذ 20 عاماً وفرت لدينا معلومات كافية عنه.
وشدد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف على أن للإعلام بمختلف قنواته دوراً كبيراً في نشر ثقافة التوعية لإزالة العقوبة المجتمعية على مرضى الإيدز، ونشر ثقافة الوقاية والعلاج من هذا الفيروس.

وأكد أن قوانين الدين الإسلامي وقوانين الدولة الأخرى حيث نصت المادة 26 من النظام الأساسي للحكم على حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، ونصت المادة 27 منه على تكفل الدولة بحقوق المواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ودعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الأعمال الخيرية.

وأوضحت رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لمرضى الإيدز الدكتورة سناء عباس فلميان أن المؤتمر انطلق من منظور أن المرض بات تحدياً دولياً خطيراً، وهاجساً إنسانياً كبيراً، لا تستوجب مواجهته تسخير الجهود لإيجاد العلاج والرعاية الطبية فقط، بل وتستدعي أيضاً إحاطة جميع شرائح المجتمع بسور منيع من الوعي والمعرفة، عبر شراكة حقيقية وفاعلة بين العاملين في مختلف القطاعات، لإيجاد مجتمع سليم ومعافى صحياً، قوياً وأمناً فكرياً، من خلال بث الرسائل الهادفة.

واختتم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة المؤتمر بكلمة طالب فيها بضرورة الاستفادة من الحرية الإعلامية المسؤولة للتوعية بهذا المرض، وطرق الوقاية منه، والتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة المرض لتحقيق أهداف المؤتمر.

وأشاد بالتوصيات التي خرج بها المؤتمر، وأكد على أن وزارته ستضع هذه التوصيات حيز التنفيذ، وإخراج برامج متعددة لتحقيق أهداف المؤتمر وتوصياته من خلال مختلف الوسائل الإعلامية، وستعمم هذه التوصيات على مختلف القنوات الإعلامية والصحف المحلية، إضافة إلى تكثيف الاجتماعات التي تحقق هذا الغرض وتفعيلها وحضورها.

توصيات مؤتمر الإعلام والإيدز

- التعاون المشترك في نشر الوعي الصحي عن فيروس الإيدز، وطرق انتقاله، وأساليب الوقاية منه، وإيصال هذا الوعي بكافة شرائح المجتمع عن طريق الوسائل الإعلامية المتعددة.
- رفع الوعي الاجتماعي لحصول جميع المتعاشين مع المرض على حقوقهم الإنسانية المشروعة التي كفلها لهم الدين والتي كفلتها لهم جميع الأنظمة الدولية، وإزالة الوصمة الإعلامية عنهم، واحترام خصوصيتهم.
- التعامل مع قضية الفيروس على أنها من الأولويات التي يجب الحد من انتشارها بين أفراد المجتمع، والزج بالمجتمع المحلي بكافة أطرافه للتفاعل مع القضية بشكل إيجابي.
- التحفيز الفعلي للقطاع الخاص للمساهمة في دعم برامج التدريب والتوعية والإرشاد، ورفع درجة التزام هذا القطاع بدوره الفعال في المسؤولية الاجتماعية.
- تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام على أهمية تعديل السلوكيات الخطيرة والفحص التطوعي للفيروس، وحصول المصابين على العلاج والرعاية.
- تدريب إعلاميين من مختلف وسائل الإعلام للخروج بهم كمتخصصين يتولون مهمة طرح قضية الإيدز وأسبابه بشكل جديد وإيجابي، وتحفيز القيادات الاجتماعية، والخبرات العلمية للمساهمة في التأثير الإيجابي في المجتمع.
- استثمار مختلف الوسائل التعليمية لتقديم برامج وتقارير إعلامية توعوية مستمرة تهدف لنشر الوعي عن الإيدز والفيروس المسبب له، وإدراج المتعاشين بين أفراد المجتمع بشكل إيجابي، وتمكينهم من أداء دورهم بشكل صحيح، وإدراج الناشطين منهم في مجالات مكافحة الفيروس.



حقوق الإنسان تعقد مؤتمراً لمناقشة حقوق المستهلك

المصدر: جريدة الجزيرة العدد 1431 محرم 13617
<http://www.al-jazirah.com/249391/In19.htm>

ظلم - ياسر الروقي

تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك مؤتمراً صحفياً اليوم، ويناقش المؤتمر الذي يعقد بمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض بعض المواضيع المتعلقة بحماية حقوق المستهلك وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً، وقد وجهت الجمعية الدعوة للإعلاميين من أجل حضور المؤتمر والمشاركة في نقل فعالياته.

حقوق الإنسان تناقش إجراءات حقوق المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/01/24 هـ 10 يناير 2010 م العدد : 3129
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100110/Con20100110325741.htm>

عبد الله المقاطي - ظلم
تعقد اليوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك مؤتمرا صحافيا في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض، ويناقش المؤتمر بعض المواضيع المتعلقة بحماية حقوق المستهلك. ووجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدعوة للإعلاميين من أجل حضور المؤتمر والمشاركة في نقل فعالياته.



رئيس لجنة المحامين بالمدينة المنورة:

الدفاع عن المدانين في كارثة السيول خدش لمشاعر المتضررين

المصدر: جريدة اليوم الاحد 1431-01-24 هـ الموافق 2010-01-10 م العدد 13358 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

أحمد الزايدي - المدينة المنورة
هاجم رئيس لجنة المحامين بالمدينة المنورة سلطان بن زاحم تصريح رئيس لجنة المحامين في جدة ماجد قاروب المتضمن استعداد الأخير الدفاع عن المدانين في كارثة السيول وعدم جواز الاعتذار من قبل أعضاء لجنته، واصفا إياه بالخدش الصريح والمباشر لمشاعر المتضررين بفقد ذويهم أو ممتلكاتهم وتشويش على أعمال اللجنة المشكلة للتحقيق في فاجعة «أربعاء السيول». «
وقال ابن زاحم: التوجه من المحامين ورجال القانون والمشتغلين بالشأن الحقوقي بأنه أسلوب لا يليق بمحام، لأنه خدش صريح ومباشر لشعور المتضررين من الكارثة لأولياء المفقودين بفقدهم ذويهم، ومن فقدوا ممتلكاتهم، ويعد تشويشا لأعمال اللجنة المشكلة بالتحقيق وخطتها، وبهذا الأسلوب قد تقل الثقة بالمهنة لدى المجتمع ويجر لها ما لا يحمد وأضاف: «إنني أشك فيما أشار إليه قاروب بأن هذه المعونة المقدمة جزء من الاتفاقية الموقعة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أو تفسير لها، لاعتقادي بأنها بعيدة عما انتهجته الجمعية تجاه هذه الكارثة.
وقال: تضمن الأمر الملكي غير المسبوق في صراحته ألفاظا دقيقة، وحوى معاني عميقة، حيث تضمن عبارات (... وإن من المؤسف.. نحو ما شهدناه في محافظة جدة،... وهو ما ألمنا أشد الألم)، وتابع نص الأمر (فإنه من المتعين علينا شرعا التصدي لهذا الأمر وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه - جهات وأشخاصا- ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم، دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم..) ومن منطلق المركز السیادي الوحيد الذي يشغله خادم الحرمين بصفته مرجعا لجمعية سلطات الدولة، أمر بتشكيل لجنة تحقيق لها التمتع بكافة الصلاحيات التي تحتاجها لتسهيل مهماتها،

كالاستدعاء، والقبض، وحق التوقيف (السجن على ذمة التحقيق)، والمنع من السفر، وغيرها من الصلاحيات التي ترى اللجنة من المناسب اتخاذها بغية عدم التأثير على سير التحقيقات، كطمس الأدلة، أو التأثير على معلومة أو شهادة. وأضاف: لذا فلا بد من ممتنهي المحاماة الإدراك بأنها مهنة عدلية قوامها مبني على ركنين أحدهما واجب مهني، والآخر مقصد وطني، وهنئياً لمن يسعى لتحقيقهما، والحرص على تقويتها، والتمعن فيما يلامس شعور المواطنين قيادة وشعباً.



رئيس جمعية حقوق الإنسان:

الرفع بنظام حماية المستهلك للجهات المختصة قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/01/25 هـ 11 يناير 2010 م العدد: 1310
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100111/Con20100111325988.htm>

نواف عافت - الرياض

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن هناك سعياً، بالتعاون مع جمعية حماية المستهلك، للرفع للجهات المختصة قريباً بنظام حماية المستهلك الذي يحتوي على الأمور المنظمة للعلاقة بين المستهلك والتاجر، والذي يحدد المخالفات ويفرض العقوبات على المخالفين والمتجاوزين للنظام. وأوضح، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد البارحة الأولى بين جمعية حماية المستهلك والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين لتنظيم آلية العمل بينهما، أن حماية المستهلك جزء من حماية حقوق الإنسان وأن هناك اتفاقاً مع الجمعية على أمور كثيرة، ومعرفة المعوقات التي تواجهها، وستعقد ندوة بعنوان (حماية المستهلك) ستدعى لها جميع الجهات المختصة. وذكر القحطاني أن الزيادات الأخيرة في الأسعار ليس لها مبرر، داعياً لإيجاد جهة حكومية مختصة تحدد زيادات الأسعار للتجار وفق أنظمة ولوائح. وأشار القحطاني إلى أنه لا يلاحظ أي جهد رقابي من قبل الجهات الحكومية، خاصة لو كالة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة.

وقال القحطاني «إن الجمعية استقبلت شكاوى عديدة عن حماية المستهلك، منها المبالغة في تأجير السلع، وفرض الخطوط السعودية لغرامات مالية، وعدم احترام المصانع لحقوق المستهلك». وقال إن الجمعية تعد دراسة عن موضوع البيئية من جهته، أكد رئيس جمعية حماية المستهلك محمد الحمد أن عمل الجمعية محدد، وأن أهدافها عديدة، ونحن نسعى لبناء كوادنا العاملة والنظام الإداري في ظل الالتزامات التي لدينا، خاصة أن الجمعية جديدة وتعاني من صعوبات مالية، منها عدم وصول الدعم الحكومي، ورفض غرفتي الرياض وجدة دفع 10 في المائة من ميزانيتها للجمعية، حسب نظام الجمعية الصادر من مجلس الوزراء.

وقال: إن هناك نقاشات مع الغرفتين لحل الموضوع ودياً قبل التقدم بشكوى بذلك. وأضاف الحمد أن المجتمع لا يعرف أن دور الجمعية رقابي وتوعوي وحلقة وصل بين جميع الأطراف. وأوضح الحمد أن المشكلة في زيادة الأسعار من جانب التجار، وأن إعانة الأرز والحليب لم تصل للمستحقين، مؤكداً أن الأنظمة كثيرة ولكن لا رابط بينها ولم تفعل. وكشف الحمد أن الشكاوى التي ترد للجمعية كثيرة وتتعلق بشكل كبير بالخدمات وليس الأسعار. مؤكداً أن هناك اجتماعات مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للغذاء والدواء، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة المواصفات المقاييس والجودة للتنسيق فيما بينها للحد من الغش والتنسيق بين هذه الجهات المختصة بالمستهلك.

حقوق الإنسان وحماية المستهلك تتعاونان لإصدار نظام لحماية المستهلك

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1431-01-25 هـ الموافق 2010-01-11 م العدد 13359 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

أحمد حسين – جدة

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ان هناك توجها إلى التعاون مع جمعية حماية المستهلك للرفع للجهات المختصة بنظام حماية المستهلك والذي يحتوي على الأمور المنظمة للعلاقة بين المستهلك والتاجر، وكذلك بفرض غرامات ومخالفات وعقوبات على المخالفين والمتجاوزين.

وقال القحطاني في مؤتمر صحفي عقده امس مع رئيس جمعية حماية المستهلك عقب الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين لتنظيم آلية العمل بينهما أن «حماية المستهلك جزء من حماية حقوق الإنسان وان هناك اتفاقاً مع الجمعية على أمور كثيرة ومعرفة المعوقات التي تواجهها وسيتم عقد ندوة بعنوان حماية المستهلك ويدعو لها جميع الجهات المختصة . وأشار إلى أن الزيادات الأخيرة ليس لها مبرر ولا بد من جهة حكومية مختصة هي من تحدد الزيادات للتجار وفق أنظمة ولوائح. مشيراً إلى انه لا يلاحظ أي جهد رقابي من قبل الجهات الحكومية ولا نرى أي دور لوكالة حماية المستهلك في وزارة التجارة. وقال ان الجمعية استقبلت شكاوى عديدة عن حماية المستهلك منها المبالغة في تأجير السلع وفرض الخطوط السعودية لغرامات مالية وعدم احترام المصانع لحقوق المستهلك وان الجمعية تعد دراسة عن موضوع البيئة من جهته أكد الدكتور محمد الحمد رئيس جمعية حماية المستهلك أن عمل الجمعية محدد وأهدافها عديدة ونحن نسعى لبناء كوادنا العاملة والنظام الإداري والالتزامات التي لدينا خاصة أن الجمعية جديدة ونعاني من صعوبات مالية منها عدم وصول الدعم الحكومي وكذلك رفض غرفة الرياض وجدة دفع 10 % من ميزانيتها حسب نظام الجمعية الصادر من مجلس الوزراء وان هناك نقاشات معهم لحل الموضوع وديا قبل التقدم بشكوى. وأكد على ان دور الجمعية رقابي وتوعوي وحلقة وصل بين جميع الأطراف كاشفا أن الشكاوى التي ترد الجمعية كثيرة وتتعلق بشكل كبير بالخدمات وليس الأسعار، وأكد على عقد اجتماعات مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة التجارة والصناعة وهيئة المواصفات المقاييس والجودة للتنسيق فيما بينها للحد من الغش والتنسيق بين هذه الجهات المختصة بالمستهلك.

توجه لإصدار قانون يحمي المستهلكين من "الارتفاعات المفاجئة" رئيس حقوق الإنسان: لا يمكن لوزارة التجارة لبس قبعة التاجر والمستهلك.. لا بد من دور مستقل

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين 25 محرم 1431 هـ 11 يناير 2010 العدد 11367
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11367&article=552331&search&state=true>

الرياض: تركي الصهيل

خلصت مباحثات أجرتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجمعية حماية المستهلك، السعوديتان، أمس، إلى الاتفاق على كتابة مسودة قانون يحمي المستهلكين في البلاد من الارتفاعات المفاجئة، مع الأخذ بالاعتبار أن كل الارتفاعات التي طرأت على الأسعار خلال الأونة الأخيرة كانت قرارات ارتجالية من التجار أنفسهم، ولم تبلغ الدولة بها. يأتي هذا التفكير من الجانبين بهذا الأمر بعد أن شهدت السعودية، خلال الفترة الأخيرة، ارتفاعات كبيرة في أسعار بعض السلع الاستهلاكية، وتصغير أحجام البعض الآخر، وسط إرجاع الأوساط الاقتصادية هذه الخطوات لتأثر تجار الجملة وكلاء السلع الاستهلاكية بالأزمة المالية العالمية.

وعقد الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، والدكتور محمد الحمد رئيس جمعية حماية المستهلك، اجتماعاً أمس في مقر الجمعية الحقوقية، تباحث فيه الجانبان السبل الرامية إلى تعزيز التعاون بينهما، وتحقيق مصلحة المستهلك وحمايته والحفظ على حقوقه.

وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان للصحافيين أمس، «لقد اتفقنا مع (حماية المستهلك) على توقيع مذكرة تفاهم، سنبدأ على أثرها في كتابة قانون لحماية المستهلكين، وسيكون التركيز منصبا على كيفية الحد من القرارات الارتجالية لبعض التجار الخاصة برفع أسعار بعض السلع».

وانتقد مفلح القحطاني في تصريحاته عدم وجود تحرك جاد نحو كبح جماح الأمور التي تضر بالمستهلكين. وقال «إذا لم نوجد المسطرة التي يقاس عليها ما إذا كان التاجر قد تجاوز على المستهلك، فلن نستطيع ضبط ومحاسبة المتجاوزين».

وقال «نسعى لإيجاد قانون يحدد كل من حقوق وواجبات المستهلك، ما له وما عليه».

وشدد كل من رئيس جمعية حقوق الإنسان ورئيس جمعية حماية المستهلك على ضرورة أن يقوم التاجر حينما يعتزم رفع سعر سلعة ما برفع طلب بذلك إلى الحكومة، للتقييم.

وقال الدكتور محمد الحمد، مؤسس ورئيس جمعية حماية المستهلك، الصادر تنظيمها بقرار من مجلس الوزراء، إن بلاده لديها الكثير من الأنظمة التي تكافح الغش وتسعى لحماية المستهلك، لكنها غير نافذة.

وتقاطع رئيس جمعية حقوق الإنسان معه، حيث قال «في بلد كالإمارات حينما يقرر تاجر رفع قيمة سعر سلعة، فإنه يرفع طلبه هذا إلى الحكومة، لدينا الوضع مختلف تماما. فالارتفاعات تتم بقرارات ارتجالية من التجار أنفسهم، دون الأخذ في اعتبار رأي الحكومة».

وطالبت الجمعيتان اللتان تشتركان في رؤية الحفاظ على حقوق المستهلك، باستقلال وكالة حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة والصناعة، عن الحكومة. وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان «لا يمكن لوزارة التجارة أن تلبس قبعة التاجر والمستهلك، لا بد من دور مستقل».

ولا تملك جمعية حماية المستهلك في السعودية أي صلاحيات ضد من يثبت تجاوزه على حقوق المستهلكين، وتكتفي بحل الأمور بشكل ودي. لكنها وجمعية حقوق الإنسان تسعيان عبر خطوة كتابة قانون حماية المستهلك لتحديد باب

كامل للعقوبات التي من الممكن إيقاعها على التجار المتجاوزين على حقوق المستهلكين.

الحمد: غرفة الرياض ترفض دعم جمعية حماية المستهلك

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131933>

الرياض : ماجدة عبدالعزيز
أكد رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور محمد الحمد أن غرفة الرياض ترفض إعطاء الجمعية 10% من ميزانيتها كحق مادي أقره لها مجلس الوزراء.
وأضاف الحمد أن الجمعية تعاني من أزمة مالية بسبب عدم دفع أكبر غرفتين تجاريتين الرياض وجدة استحقاقتهما، في حين دفعته غرفة الشرقية مؤخراً.
جاء ذلك خلال لقاء عقد أمس في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بطلب من حماية المستهلك للاستفادة من دعمها وخبرتها.
وأوضح الحمد خلال اللقاء أن غرفة الرياض ترفض بشكل صريح أن تدفع ما عليها رغم تدخل وزير التجارة، فيما تتأمل خيراً في المجلس الجديد لغرفة جدة ورئيسها صالح كامل بعد أن رفض المجلس السابق الدفع للجمعية، مشيراً إلى أن الجمعية لا تقبل التبرعات من التجار.
ورداً على سؤال "الوطن" حول إقرار عقوبة التشهير على المخالفين من التجار، قال الحمد "خاطبنا الجهات الحكومية وردت علينا بمراعاة مصلحة التاجر والحالة النفسية لعائلته، داعياً إلى إنشاء هيئة حكومية مستقلة لا تتبع أي جهة لحماية حقوق المستهلك وتكون لها سلطة تنفيذية.
وذكر أن أغلب الشكاوى التي ترد للجمعية هي غلاء الأسعار والغش في بعض السلع وتزوير التواريخ، مشيراً إلى تقارير الدفاع المدني التي تظهر أن معظم الحرائق تحدث بسبب توصيلات الكهرباء المقلدة.
من جانبه طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بإصدار قانون يحدد النظام والتعامل بين تاجر التجزئة وتاجر الجملة ويقر العقوبات اللازمة ويقضي على جشع التجار وتلاعبهم بالمستهلك، على أن يكون هناك ضبط وحماية وتنفيذ بقانون صادر يؤدي إلى تعادل في العلاقة بينهما.
كما دعا إلى تطبيق نظام يلزم التجار قبل رفعه لسعر السلعة بمخاطبة وزارة التجارة لأخذ موافقتها يبيّن فيه أسباب رفعه للأسعار وهو مطبق في معظم الدول مستشهداً بتجربة الإمارات في ذلك.

توجه لاستصدار قانون لحماية المستهلكين من الارتفاعات المفاجئة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 محرم 1431 هـ 11 يناير 2010
http://www.aleqt.com/2010/01/11/article_330884.html

علي آل جبريل من الرياض
تتجه جمعية حقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك إلى استصدار قانون لحماية المستهلكين، بهدف الحد من القرارات الارتجالية لبعض التجار الخاصة برفع أسعار بعض السلع .
وخلصت المباحثات التي أجراها الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، والدكتور محمد الحمد رئيس جمعية حماية المستهلك أمس، للاتفاق على كتابة مسودة قانون يحمي المستهلكين في المملكة، من الارتفاعات المفاجئة.
وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان خلال مؤتمر صحفي، اتفاقهم مع جمعية حماية المستهلك على توقيع مذكرة تفاهم يبنثق عنها كتابة قانون لحماية المستهلكين، وسيكون التركيز منصب على كيفية الحد من القرارات الارتجالية لبعض التجار الخاصة برفع أسعار بعض السلع .
وانتقد القحطاني، عدم وجود تحرك حكومي جاد نحو كبح ارتفاع الأسعار التي تضر بالمستهلكين. وقال: «إذا لم نوجد المسطرة التي يقاس عليها ما إذا كان التاجر قد تجاوز على المستهلك، لن نستطيع ضبط ومحاسبة المتجاوزين». وأضاف: نسعى لإيجاد قانون يحدد كل من حقوق وواجبات المستهلك، وما له وما عليه.

تصور الحصول على المخصصات المالية.. وانعدام نظام نافذ العوائق يحمي المستهلك أبرز القحطاني: هناك أنظمة أقرها ولاة الأمر لحماية حقوق الإنسان تفعيلها حتى الآن ولكن لم يتم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488867.html>

تغطية- فاطمة الغامدي
أكد مختصون في حماية حقوق المستهلك أن هناك قصوراً في الحصول على المخصصات المالية وعدم وجود نظام قانوني يحمي المستهلك، مبيّنين أن هذه العوائق تعد الأبرز، لافتين إلى أن هناك أنظمة أقرها ولاة الأمر لحماية حقوق الإنسان ولكن لم يتم تفعيلها حتى الآن .
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني خلال مؤتمر صحفي عقد أمس بمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة جمعية حماية المستهلك، إن حماية المستهلك جزء مهم من حماية الحقوق وهذا ما يتم تباحثه اليوم مع جمعية حماية المستهلك، لإيجاد التعاون بين حقوق الإنسان وحقوق المستهلك في جميع الأمور المتعلقة بالقضايا الاستهلاكية من سلع أو خدمات، أما الوضع الراهن فيعاني الكثير من القصور لعدم وجد قانون منظم للأسعار، كمرجع لشركات الراغبة في رفع الأسعار، لاعتماد الموافقة من عدمها بعد دراسة المسببات، بل يجتهد التجار أو يحاكي غيره في رفع الأسعار، وهنا يتكبد المستهلك سد العجز أو الخسائر للتاجر بحل موحد وهو رفع الأسعار .
وأكد على أن هناك أنظمة أقرها ولاة الأمر لحماية حقوق الإنسان ولكن لم يتم تفعيلها حتى الآن، وهذا ما يستشف من الشكاوى التي ترد لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك .
وأوضح القحطاني أن الجمعية تخطط لإقامة ندوة بالاشتراك مع جمعية حماية حقوق المستهلك تدعي إليها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم خلال الأيام القادمة بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك بهدف تفعيل التعاون بين الطرفين من أجل نشر ثقافة حماية الحقوق وعلى وجه الخصوص حماية حقوق المستهلك وتنقيف أفراد المجتمع من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل وإعداد البرامج التدريبية ومتابعة ما يرد للجهتين من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المستهلكين.

أعضاء من الشورى وحقوقيون يقفون على الوضع .. والمالية»

لـ عكاظ :

صرف مستحقات النازحين الأسبوع المقبل و1232 خيمة

جديدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/01/26 هـ - 12 يناير 2010 م العدد : 3131
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100112/Con20100112326173.htm>

عبدالعزیز الربيعي - مخيم النازحين - أحد المسارحة
أبلغ «عكاظ» مدير فرع وزارة المالية في منطقة جازان عبده رفاعي أن مستحقات النازحين النقدية للشهرين الماضيين سيتم صرفها منتصف الأسبوع المقبل.
وأرجع رفاعي أسباب تأخير صرف مستحقات بعض النازحين إلى «وجود نقص في مستنداتهم الخاصة بالدفاع المدني ومشايخ القبائل»، مؤكدا تنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات ذات الاختصاص «بسرعة توفير الخدمات للنازحين».
وأوضح مدير فرع وزارة المالية أن مخيم الإيواء الثاني أصبح جاهزا بالخدمات كافة ويضم 1232 خيمة حديثة. ورصد أعضاء في مجلس الشورى والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بينهم كتاب، رصدوا مشكلات تواجه ساكني مخيمات النازحين في أحد المسارحة، ورفع الأعضاء تقارير وضع المخيمات بعد الجولات التي نفذوها، إذ تعرفوا عن قرب على المشكلات الاجتماعية والطبية والمالية.
ويرز خلال الجولة التي ضمت الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان وعضو الجمعية كاتب «عكاظ» الزميل الدكتور حمود أبو طالب وعضوي مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي والدكتور فاضي العقيلي معاناة تأخير صرف الإعانات المادية.
إثبات الهوية
واعتبر 35 في المائة من النازحين في المخيم أنفسهم محرومين من المساعدات والمدارس ومقيدي الحركة وغير قادرين على توفير الاحتياجات اليومية بسبب التصاريح التي لازالت تقف عائقا في وجوه مئات العائلات في منطقة جازان والمراكز التابعة لها حيث تتوزع بعض الأسر إلى قسمين أحدهما ببطاقات سعودية والآخر بتصاريح مؤقتة يحملونها منذ 15 عاما دون أن يبيت في أمرهم.
ووفقا للنازحين المتضررين فإن عائق إثبات الهوية تسبب في تعطيل حركتهم اليومية عند الدخول والخروج من وإلى المخيم وتجاوز ذلك إلى حرمان بعض أبنائهم من مواصلة دراستهم وعدم قدرتهم الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي والقطاعات الحكومية الأخرى مطالبين بمساعدات استثنائية في ظل الظروف التي يعانون منها.
غياب التأييد
ومن داخل الخيام رصد أعضاء مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان ظروف كبار السن النازحين.
بحث عن وظائف
ودون أعضاء مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان من النازحين تعطل مشروع توظيف الفتيات والشبان وسط مطالبات النازحين بتدخل سريع من قبل وزارة العمل كي يستأنف المشروع ويتم توظيف أبناء وبنات النازحين لتخفيف الضغوط المادية على الأسر النازحة.

الدكتورة زين العابدين تطالب العدل بتحديد سن زواج القاصرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 محرم 1431 العدد 15177
<http://www.alriyadh.com/2010/01/12/article489166.html>

الرياض - سلوى العمران

طالبت الباحثة والكاتبة السعودية رئيسة مركز الدراسات والأبحاث بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. سهيلة زين العابدين وزارة العدل السعودية بتحديد سن الزواج للفتاة بـ 18 عاما وذلك وفق ما بينته من أدلة شرعية واستنباطية قاطعة معتبرة أن ذلك هو السن المناسب للزواج حيث الفتاة تكون في كامل أهليتها العقلية والصحية والجسدية مشيرة إلى أن ما يستند عليه كثير من العلماء والفقهاء في إباحة زواج القاصرات دون سن الثامنة عشرة محتجين في ذلك بزواج الرسول "صلى الله عليه وسلم" من عائشة بنت أبي بكر هي أدلة ضعيفة لا تستند لدليل شرعي قاطع أو وقائع حقيقية وأن تتبع الروايات أظهر وأكد بما لا يدع مجالا للشك أن زواجه منها لم يكن وهي قاصر بعمر تسع سنوات حيث تشير الدلائل التاريخية أنه تزوجها وهي بعمر التسعة عشر وطالبت الباحثة في المشروع العلمي الذي قدمته لوزارة العدل السعودية بفسخ عقود الزواج لمن ثبت تزويجه ابنته رغما عنها، وأنه يتوجب بناء على ذلك تغيير كل المفاهيم الخاطئة التي تجيز لولي الأمر تزويج الفتاة في كثير من الأحيان رغما عنها دون قدرة لأي شخص أو جهة قانونية إيقافه أو رده.

وقعت مذكرة تفاهم مع (حقوق الإنسان).. واتهمت غرفتي الرياض وجدة بتعطيل خطها حماية المستهلك تطلب التمهيد بالمتلاعبين.. وإيقاف الفوضوية

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد 1461 / 11-01-2010
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=84355>

الرياض - ركان المغيري
أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجود مساح للتعاون مع جمعية حماية المستهلك للرفع للجهات المختصة بـ (نظام حماية المستهلك) الذي يحتوي على الأمور المنظمة للعلاقة بين المستهلك والتاجر، وكذلك يفرض غرامات ومخالفات وعقوبات على المخالفين والمتجاوزين. ولفت، أمس، خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع جمعية حماية المستهلك، للاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين لتنظيم العمل بينهما، إلى أنهم لاحظوا غيابا للجهد الرقابي من قبل الجهات الحكومية، ومنها وكالة حماية المستهلك في وزارة التجارة، خاصة أن الزيادات الأخيرة ليس لها أي مبرر، ولا بد من جهة حكومية مختصة بتحديد الزيادات وفق أنظمة ولوائح معينة. وأكد القحطاني أن حماية المستهلك جزء من رسالة الجمعية، مشيراً إلى أنها تلقت العديد من الشكاوى حول المبالغة في أسعار السلع وفرض "الخطوط الجوية السعودية" لغرامات مالية على المتخلفين عن رحلاتها، وعدم احترام المصانع لحقوق المستهلكين، الأمر الذي يؤكد شمولية دورها.

من جهة أخرى، أكد محمد الحمد رئيس ومؤسس جمعية حماية المستهلك أن دور الجمعية رقابي وتوعوي، ويأتي بمثابة حلقة وصل بين جميع الأطراف. لافتاً إلى أن الجمعية تسعى لبناء كوادرها العاملة ونظامها الإداري. وذكر أن الجمعية ما زالت حديثة التكوين، وتعاني صعوبات مادية، خاصة أن الدعم الحكومي لم يصلها بعد، إضافة إلى امتناع غرفتي التجارة والصناعة في جدة والرياض عن دفع نسبة الـ10 في المئة من ميزانيتها حسب نظام الجمعية الصادر من مجلس الوزراء. وقال: إن هناك نقاشات مع الغرفتين لحل الموضوع بشكل ودي قبل التقدم بأي شكوى. وكشف أن الشكاوى التي ترد إلى الجمعية كثيرة وتتعلق بالخدمات وليس بالأسعار، مؤكداً أن هناك اجتماعات مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة العامة للغذاء والدواء، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة المواصفات والمقاييس والجودة، للتنسيق فيما بينهم للحد من التجاوزات بحق المستهلك. وأشار إلى أن جمعياته طالبت بالتمهيد بالمتلاعبين من التجار، إلا أن هذا الأمر لم ينفذ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالتجار، ولكن على حساب المستهلك. وقال: إن الأنظمة كثيرة ولا رابط بينها، وفي ظل هذا الوضع الفوضوي لم يتم تفعيل الكثير منها.

إنهاء خلاف بين سعودي وإماراتي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
132205 &id=3393http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: عبد الله فلاح
أكدت قيادة شرطة دبي في الإمارات العربية المتحدة أنها تحققت من مجريات الواقعة التي تعرض لها مواطن سعودي حيث تبين أنه حصل خلاف بين المواطن السعودي وشخص آخر إماراتي الجنسية مما دعا إلى لجوء الإماراتي إلى الشرطة ليفتح بلاغا يفيد أنه تعرض للإهانة والسب من قبل المواطن (أ. ي. أ) الذي اعترف بما نسب إليه .
وأشارت شرطة دبي في خطاب تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن المواطن السعودي اعترف بما نسب إليه وتم رفع قضية حجز جواز سفر المواطن على إثر ذلك .
وبينت أنه بعد حل الخلاف وديا مع المشتكي والاعتذار له من قبل المواطن السعودي تنازل وتم تسليم المواطن جواز سفره .
يأتي ذلك بعد أن سعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتحقق من تظلم مواطن سعودي أكد تعرضه لسوء المعاملة والمضايقة عند قضائه إجازته في مدينة دبي الإماراتية هو وعائلته وتوقيفه بعض الوقت .
ويأتي تحرك الجمعية في مخاطبتها السلطات الإماراتية للتحقق من تظلم المواطن بعد تظلمه لديها من مضايقته هو وعائلته في أحد المقاهي داخل أحد مجمعات دبي التجارية .
وبدأت قضية المواطن عندما كان يهيم بالجلوس هو وعائلته في أحد المقاهي داخل مجمع تجاري واختلف مع شخص آخر حول الأولوية بينهما في الجلوس على الطاولة ولم يكن في حسبانته أن ذلك الاختلاف بينهما سيتطور ليصبح قضية يوقف بسببها عن طريق شرطة دبي .
وتسعى الجمعية للتحقق من صحة دعواه للتأكد من عدم استغلال النفوذ والسلطة من الجهات المعنية في الإمارات .
يشار إلى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقعت مذكرة تفاهم الأسبوع الماضي مع نظيرتها الإماراتية وسبقت القضية هذه المذكرة مما جعل الجمعية تخاطب السلطات الإماراتية مباشرة للتحقق من التظلمات التي تصل إليها من المواطنين .

”حقوق الإنسان“: تطالب بضرورة الانتقائية الجيدة للعمالة القادمة للمملكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 13 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina214980>

بدر سعيد - مكة المكرمة

حمل مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان أكثر من جهة المسؤولية في الحد من مثل هذه الحوادث، وطالبت المصدر بضرورة الانتقائية الجيدة للعمالة القادمة للمملكة.. جاء ذلك في اتصال هاتفي عن سؤاله عن مدى علاقة الجمعية وتدخلها في مثل هذه القضايا؟

قال: لا شك أن حق الإنسان في الحياة من الكماليات المكفولة للإنسان ولا شك أن مثل هذه الحالات تدعونا أولاً إلى معرفة الأسباب التي أدت إليها ويصاحب ذلك ضرورة الانتقائية الجيدة للعمالة التي يتوقع منها القدوم إلى المملكة رغبة في العمل وتكون هذه العمالة ذات صفات سلوكية يجب التشديد في الأخذ بها وتشترك في هذا مكاتب الاستقدام مع الجهات الأخرى ذات العلاقة . واستدرك قائلاً: ومع الأسف بعض المكاتب يهتمها الرسمية ولا يهتمها حسن الاختيار وينتج عن ذلك استقدام عماله غير مؤهلة وقد تكون لها سوابق مما يؤدي إلى مثل هذه الحالات. وقال: قد رصدت جمعية حقوق الإنسان بعض الحالات عند عاملات منازل ضد مخدوميهم أو ضد أطفالهم ونشددت وسائل الإعلام بعضها . وأكد أن الجمعية تشارك لمتابعة صيانة الحقوق وحمايتها وأيضاً لمعرفة الأسباب للمشاركة مع الجهات الأخرى في الحد من تمادي حدوثها .

حقوق الإنسان.. البرمجة والإقناع!

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 25 محرم 1431 العدد 13618
<http://www.al-jazirah.com/226831/ria1.htm>

الاختلاف جزء من طبيعة الحياة، وقاعدة يُؤسس عليها التكامل مظلته، والراصد لمسيرة التاريخ الإنساني يدرك أن غياب اليقين بهذا المفهوم وعدم اعتماده في التعاطي على الصُّعد السياسية والثقافية والدينية، كان السبب الرئيس في سفك الدماء، وإشعال الحروب، وازدياد الفجوة بين الثقافات والشعوب، بل إن الاقتصاد الذي تقوم عليه مصالح الناس ومعاشاتهم، يعتمد في الأساس على حقيقة مساحة الاختلاف في جغرافيا الموارد، وخريطة التملك والقدرات والمهارات.. هذا الاختلاف هو الذي لا يزال يمنح التواصل والتكامل فرصة أرحب لتأسيس علاقات قوية متينة تعتمد على المصالح المشتركة.. وبعيداً عن الاقتصاد فإن الاختلاف في دائرته الواسعة يُمثل الفضاء الأرحب للأمم والشعوب لتتقارب فيما بينهما.. وتتواصل وفق المفهوم الطبيعي لاستمرار الحياة.. لكن جزءاً هاماً من حقوق الإنسان يكمن في احترام ثقافته وحضارته التي يؤمن بها.. ويعتقد بأنها الجزء المكمل لوجوده، والاتجاه الدولي المتنامي لدعم حقوق الإنسان مؤشر إيجابي يستحق الدعم والإشادة والعمل على تعزيز عدالته في كل مكان.. لكن الفضاء الأرحب لتأسيسه على قاعدة صلبة، يكمن في القبول بمعايير الاختلاف بين الثقافات، إذ لا يُمكن أن تُؤسس حقوق الإنسان على إزهاق حقوقه في الإيمان بمن يُوقن به ويحترمه.

العالم اليوم وفي ظل اتساع دائرة التواصل والاتصال التي أنتجت العولمة بمفهومها الحديث بحاجة إلى خلق مساحة أكبر لقبول الاختلاف، والقراءة الاجتماعية المتفحصه لتحولات قناعات الشعوب والمجتمعات، تكشف لكل ذي لب وبصيرة أن الاقتناع وتطوير المفاهيم الاجتماعية من الداخل على أرضية الحوار والإقناع، هو من يُؤسس لتطور اجتماعي طبيعي يُعزز التنمية والتواصل الإيجابي بين أفراد المجتمع ومؤسساته والمحيط الخارجي.. بعيداً عن الأساليب البرمجية التي تتعاطى مع الإنسان باعتباره آلة قابلة لحذف الهوية والقناعات بلمسة زر، والمملكة العربية السعودية التي تستند في دستورها إلى الدين الإسلامي تدرك الضمانة الكاملة التي يقدمها الإسلام للإنسان في تكامل حقوقه وحقوق الآخرين، وفق نصوص واضحة وصريحة لا تقبل الجدل.. وقد تحركت المملكة لتطوير التعاطي المؤسسي مع حقوق الإنسان من خلال هيئة حكومية وجمعية أهلية ترعى تطوير هذا المفهوم بشكل علمي وعملي، وفق إجماع رسمي وشعبي يستند إلى الشريعة الإسلامية السمحة التي تضمن الوفاء بحقوق الإنسان، وفق منهج سماوي مُحكم ورحيم.

خزنة الحكومة!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27/01/1431 هـ 13 يناير 2010 م العدد : 3132
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100113326433/ht20100113326433

خالد حمد السليمان

وفقا لتصريح الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان فإن خزينة الدولة استعادت خلال السنوات الخمس الماضية 1200 مليون ريال من الأموال العامة التي صرفت دون وجه حق!!
جميل أن تستعيد الخزنة العامة هذا المبلغ الكبير لكن الأجل أن نعرف لماذا صرفت دون وجه حق ومن الذي صرفها دون وجه حق؟! طبعا هذا الرقم لا يتعلق بتقرير ديوان المراقبة العامة الأخير الذي تكلم عن تجاوزات دون أن يفصح عنها رغم أن الشفافية تستلزم كشف التجاوزات وجهاتها والإجراءات التي اتبعت لمحاسبتهم!!
لكن الأهم من ذلك كله هو التأكد من الإجراءات التي ستتبع مستقبلا للحد من التجاوزات وسد الثغرات التي تستلزم الأموال العامة في قنوات الهدر أو سوء التصرف أو الاختلاس، فلا معنى لأن يكرر علينا تقرير ديوان المراقبة الإشارة إلى التجاوزات دون أن نتعرف على أثر هذا التقرير في مراجعة الأجهزة الحكومية لإجراءات الصرف و ضمان عدم تكرار التجاوزات!!
المشكلة أن البعض يتعامل مع المال العام على أنه مال سائب يمكن اقتناصه أو هدره أو الغرف منه بلا حساب أو صرفه في غير الأوجه التي خصص لها وهذا إحساس يفتقر لشعور المسؤولية وحس الوطنية وقبل هذا وذاك استشعار الأمانة التي يفترض أن تكون محرك الإنسان في كل تعاملاته مع الآخرين!!
السؤال الذي أطرحه أخيرا: ما الذي سيختلف في تقرير ديوان المراقبة العامة السنة المقبلة عن تقرير هذا العام والعام الماضي؟!
الماضي؟!!

التعويض وتعريف المتهم بحقوقه

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 محرم 1431 هـ - 13 يناير 2010
http://www.aleqt.com/article_13/01/2010.html332175

عبد العزيز محمد هنيدي

(إقران العدل بسرعة البيت) كان هذا عنوان الحلقة السابقة، حيث استطرنا في سرد سلبيات جهاز القضاء لدينا، وذلك من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان في التقاضي العادل وحتى يزداد الناس معرفة بهذه السلبيات فيحذروها، وأن نظام القضاء الجديد كفيل بعون الله تعالى بتلافي تلك السلبيات، التي استقيتها من التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان الوطنية الذي صدر في عام 1429هـ، وفي هذه الحلقة التي تليها نكمل ما تبقى من السلبيات ثم نبدأ الحديث عن نظام القضاء الجديد، وإليك الجزء الأول من السلبيات :

- 1- عدم قيام بعض القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، ومن ذلك حقه في المطالبة بمعاقبة من استخدم العنف ضده أو أجبره على الاعتراف، وكذلك حقه في الاعتراض على الحكم وخاصة بالنسبة للسجناء .
- 2- المبالغة أحياناً في بعض الأحكام التعزيرية في عقوبة السجن والجلد .
- 3- تكليف القاضي بممارسة بعض الأعمال الإدارية إضافة لعمله، مما يستنزف الوقت المخصص لنظر القضايا .
- 4- رفض بعض القضاة النظر في بعض القضايا مع أنها تدخل ضمن اختصاصاتهم، مما يُعد انتهاكاً لحق التقاضي الذي كفله النظام الأساس للحكم والتزمت به المملكة في التزاماتها الدولية .
- 5- عدم تفعيل الأخذ بوسائل الإثبات الحديثة في بعض القضايا التي يعتمد الفصل فيها على ذلك كما هو الحال بالنسبة للحامض النووي .

6- تحديد موقف قضائي واضح من التعويض عن الخطأ في إجراءات القبض والاحتجاز أو في التوقيف أو السجن أو التسف أو استغلال النفوذ (على الرغم من أن ديوان المظالم - الذي يمثل القضاء الإداري بالمملكة قد أرسى مبدأ التعويض عن خطأ الإدارة، فإن الأمر لا يزال بحاجة إلى توضيح كافة القواعد والضوابط المحددة للتعويض عن الخطأ الإداري وخاصة فيما يتعلق بالتعويض عن الأخطاء المشار إليها في هذه الفقرة، ولذلك فإن تحديد ماهية الخطأ وصوره الموجبة للتعويض وتحديد نطاق التعويض وأنواع الأضرار التي يعرض عنها مثل طول مدة الاحتجاز - مدى الضرر المادي والمعنوي الواقع على ضحية الاعتقال غير القانوني وعلى ذويه، وفداحة الخطأ الذي أدى إلى الاحتجاز)، والأمر يستدعي نصاً نظامياً لهذه المسائل المهمة وبدون ذلك يظل مصير الدعوى التي يرفعها المتضرر من خطأ الإدارة مجهولاً من حيث قبولها ومن حيث نطاقها، مما قد يؤدي إلى وجود ممارسات إدارية غير معوض عنها، وقد رصدت الجمعية المذكورة صدور بعض الأحكام التي عُوض أصحابها، كما رصدت بعض الأحكام الأخرى التي لم يعوض أصحابها بحجج مختلفة مع أن المادة (217) من نظام الإجراءات الجزائية تنص على أن (لكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيداً أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة له الحق في طلب التعويض). ومن الجدير بالذكر أن جمعية حقوق الإنسان المذكورة رصدت آثاراً إيجابية لبعض التوجهات الجديدة في الجهاز القضائي، ومنها، أخذ بعض قضاة محاكم الدرجة الأولى ببدائل عقوبة السجن، وإن كان بعض هذه الأحكام لم يحظ بالتأييد من هيئة التمييز. صدور مرونة الأحكام -رغم اتسامها بالانتقائية - وما تكشفه من ملاحظات سبق تسجيلها على بعض القضاة ومن أبرزها إصدار الأحكام دون تسبب المخالفة للأنظمة التي تنص على ذلك. وجود شعور لدى بعض العاملين في السلك القضائي بأهمية التطوير والتحديث لما في ذلك من انعكاس على سير تحقيق العدالة. وفي الحلقة (104) نكمل ما تبقى.

هيئة حقوق الإنسان

مطالبة حقوق الإنسان بالتدخل ووالدها تعيش حالة نفسية سيئة

أب ينتقم من طليقته بتزويج ابنته لرجل ثمانيني

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 محرم 1431 العدد 15174
<http://www.alriyadh.com/2010/01/09/article488331.html>

عنيزة - بدر العتيبي:

أرغم والد طفلة لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها ابنته القاصرة على الزواج من رجل ثمانيني مقابل 80 ألفاً وانتقاماً من طليقته التي كان القضاء أنصفها بالحكم بالحضانة لها .

الوكيل الشرعي وابن عم الطليقة الذي تحتفظ "الرياض" باسمه قال: إن الطفلة ذهبت مع والدها قبل سنوات والذي يقطن في إحدى المدن المجاورة بعد تجربة زواج فاشلة ولم تكن الطفلة المغلوب على أمرها على تواصل مستمر مع أمها بسبب أن والدها كان يرفض ويماطل في ذلك، الأمر الذي جعلها تتصل وبالخفية من احد جيرانهم بالرغم من أن القاضي بمحكمة عنيزة أمر الأب بضرورة تواصل الطفلة مع أمها. ويضيف الوكيل الشرعي بالقول: في نهاية شهر رمضان الماضي اتصل بنا جار والد الطفلة وأكد أن الأب قام بتزويجها بمبلغ يتجاوز 80 ألف ريال. ويضيف على الفور رفعا خطاباً لإمارة المنطقة وبعد عدة اتصالات معهم قالوا إننا استدعيناه وقمنا بإجراء اللازم لكن الأب واصل مماطلته وقام بإدخال الثمانيني على ابنته في الأيام القلائل الماضية ليعلن زواج ابنته القاصر التي لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها ولا تدرك معنى الزواج. وتساءل الوكيل الشرعي كيف يقوم مأذون الانكحة بعقد النكاح والطفلة قاصرة حيث لا يتجاوز عمرها الثانية عشرة، إضافة إلى عدم علم والدتها. وناشد الوكيل الشرعي لطفلة عنيزة (الثانية) عبر "الرياض" هيئة حقوق الإنسان والجهات المسؤولة بسرعة التدخل وحل هذه القضية بأسرع وقت ممكن. مؤكداً أن والدتها الطفلة تعيش حالة نفسية سيئة بعد علمها بالخبر. الجدير بالذكر أن هذه الحالة تعتبر مشابهة لقضية طفلة عنيزة التي تم تزويجها دون علمها وعلم والدتها العام المنصرم في قضية نظرتها محكمة عنيزة وتم لها الطلاق مؤخراً.

أكد رفع كافة الملاحظات ل خادم الحرمين الشريفين رئيس هيئة حقوق الإنسان ونائباه يقومون بجولات ميدانية لأحياء جدة المتضررة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه 22 محرم 1431 العدد 13616
<http://www.al-jazirah.com/311430/In10.htm>

الطائف - فهد سالم الثبيتي :
الجزيرة - عبد الرحمن السريع
قام معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بزيارة لأحياء المتضررة في جدة، حيث تفقد حي
بترومين والمصفاة، ووقف على الأضرار التي خلفتها السيول، بالإضافة إلى الأضرار المادية والنفسية التي لحقت
بالمواطنين والمقيمين.
وامتداداً لزيارات معاليه إلى الأحياء المتضررة وبسكانها في جدة، التقى عدداً من المواطنين والمقيمين المتضررين،
واستمع الى ملاحظاتهم خصوصاً فيما يتعلق بوصول المساعدات إليهم.. مؤكداً لهم حرص خادم الحرمين الشريفين الملك
عبدالله بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة على تلمس كافة احتياجاتهم منوهاً في ذات السياق بتوجيهاته -أيده الله- الواضحة
والصريحة بتعويض المتضررين ومعاقبة المقصرين، داعياً إلى تضافر الجهود ومضاعفتها للوصول لكافة المتضررين
من كارثة سيول جدة.
وأكد معاليه أنه سيرفع كافة الملاحظات التي رصدتها الهيئة من خلال جولاتها الميدانية لولي الأمر -حفظه الله-.. كما
أشاد معاليه بالجهود المبذولة من قبل لجنة تقصي الحقائق برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة
مكة المكرمة.
وكان معاليه قد ترأس اجتماعاً بمقر الهيئة بمنطقة مكة المكرمة مع أعضاء اللجان التي شكلتها الهيئة لدراسة آثار هذه
الكارثة والحلول المناسبة لتلافي ذلك مستقبلاً وتم خلال الاجتماع دراسة الملاحظات التي أعدتها اللجنة وتم اتخاذ اللازم
حيالها.
كما قام معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين يرافقه عضو مجلس الهيئة فضيلة الشيخ أحمد
المزيد وأعضاء من فريق العمل المشكل بزيارة ميدانية بداية الأسبوع الماضي وتم خلالها الالتقاء بالمواطنين والمقيمين
المتضررين في تلك الأحياء .
وقد أكد معالي الدكتور العيبان أن الهدف من هذه الزيارات الميدانية هو الوقوف على أرض الواقع وتلمس الأضرار
واحتمالات المتضررين ورصد مواطن القصور.

قيادات هيئة حقوق الإنسان تتجول ميدانياً في أحياء جدة المتضررة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 21 محرم 1431 العدد 13615
<http://search.al-jazirah.com.sa/2010jaz/jan/7/fe10.htm>

الجزيرة - الرياض :

قام معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بزيارة للأحياء المتضررة في جدة، حيث تفقد حي بترومين والمصفاة، ووقف على الأضرار التي خلفتها السيول، بالإضافة إلى الأضرار المادية والنفسية التي لحقت بالمواطنين والمقيمين. وامتداداً لزيارات معاليه إلى الأحياء المتضررة وبسكانها في جدة، التقى عدداً من المواطنين والمقيمين المتضررين، واستمع إلى ملاحظاتهم خصوصاً فيما يتعلق بوصول المساعدات إليهم، مؤكداً لهم حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة على تلمس كافة احتياجاتهم، منوهاً في ذات السياق بتوجيهاته -أيده الله- الواضحة والصريحة بتعويض المتضررين ومعاقبة المقصرين، داعياً إلى تضافر الجهود ومضاعفتها للوصول لكافة المتضررين من كارثة سيول جدة. وأكد معاليه أنه سيرفع كافة الملاحظات التي رصدتها الهيئة من خلال جولاتها الميدانية لولي الأمر -حفظه الله- كما أشاد معاليه بالجهود المبذولة من قبل لجنة تقصي الحقائق برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة. وكان معاليه قد ترأس اجتماعاً بمقر الهيئة بمنطقة مكة المكرمة مع أعضاء اللجان التي شكلتها الهيئة لدراسة آثار هذه الكارثة والحلول المناسبة لتلافي ذلك مستقبلاً. وتم خلال الاجتماع دراسة الملاحظات التي أعدتها اللجنة وتم اتخاذ اللازم حيالها. كما قام معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين برفاقه عضو مجلس الهيئة فضيلة الشيخ أحمد المزيد وأعضاء من فريق العمل المشكل بزيارة ميدانية بداية الأسبوع الماضي وتم خلالها الالتقاء بالمواطنين والمقيمين المتضررين في تلك الأحياء. وقد أكد معالي الدكتور العيبان أن الهدف من هذه الزيارات الميدانية هو الوقوف على أرض الواقع وتلمس الأضرار واحتياجات المتضررين ورصد مواطن القصور.

أمانة جدة لا تستبعد التعاقد مع شركات مستدعاة للجنة تقصي الحقائق

وكيل الأمانة للمشاريع والتعمير لـ «الشرق الأوسط» 81 مليون ريال تكلفة مشاريع تخفيض منسوب المياه السطحية

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 24 محرم 1431 هـ 10 يناير 2010 العدد 11366
state=true&http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11366&article=552178&search

جدة: بدر القحطاني وأمل باقازي وعلي شرابية أكد لـ«الشرق الأوسط» مصدر مسؤول في أمانة محافظة جدة إمكانية تعاقد الأمانة مع الشركات المستدعاة سابقا من قبل لجنة تقصي الحقائق، مرجعا سبب ذلك إلى عدم اطلاع الأمانة على قوائم الشركات المستدعاة - بحسب قوله. يأتي ذلك في وقت تعمل فيه أمانة محافظة جدة على ترسية مشاريع مستعجلة لإنجاز شيء من الأضرار التي لحقت بمناطق متفرقة في مدينة جدة جراء سيول الأربعاء التي اجتاحت المدينة الشهر الماضي. إلى ذلك، كشفت أمانة جدة عن مشروع لتجفيف المياه السطحية في حي السامر 3 خلال الشهرين القادمين، وذلك بحسب ما أعلن عنه لـ«الشرق الأوسط» المهندس إبراهيم كنبخانة، وكيل أمانة جدة للمشاريع والتعمير، واصفا ذلك المشروع بـ«العاجل»، كون هذا الحي لقي أضرارا واسعة جراء الأمطار. وكشف عن ترسية مشروع طريق مكة المكرمة القديم بتكلفة بلغت 20 مليون ريال، إلى جانب تعميم المنفذ للبدء في الأعمال، لافتا إلى أن ذلك الطريق شهد أضرارا كبيرة - على حد قوله. وعلى الرغم من شروع الأمانة في تجفيف التجمعات المائية المنتشرة في مواقع عدة، فإن تجمعات أخرى للمياه أبت أن تجف، غير أن أمانة جدة أرجعت سبب ذلك إلى أن المياه الجوفية المصاحبة لتلك التجمعات شكلت عائقا خلال عمليات إعادة تأهيل الأحياء المتضررة. ولفت في حديث لـ«الشرق الأوسط» أحد المهندسين المدنيين في أمانة جدة إلى أن عملية الشفط تعد معالجة مبدئية ومؤقتة للمياه السطحية، مؤكدا في الوقت ذاته أن المياه الجوفية نابعة من تحت الأرض - بحسب قوله. واستدل على ذلك ببخيرة «الصواعد»، إحدى البحيرات الثماني التي حددها الدفاع المدني بهدف البحث عن جثث بداخلها، والواقعة في نهاية شارع جاك بحي قويزة، مرجعا سبب ارتفاع منسوبها المائي إلى وجود مياه جوفية في أرضها. من جانبه، أشار العميد عبد الله الجداوي، مدير الدفاع المدني بجدة، إلى أنه تمت ملاحظة ما يشبه العيون في أطراف بحيرة الصواعد أثناء عمليات سحب المياه منها، إلا أنه لم يتم التعرف على مصدرها - بحسب قوله. وقال الجداوي في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «إن تلك البحيرات تكونت جراء الأمطار الغزيرة، والتي تم العمل عليها فترة طويلة، غير أن الأمطار الأخيرة تسببت في امتلائها مرة أخرى»، لافتا إلى أن الدفاع المدني كان يقوم بسحب المياه من نحو أربع بحيرات وصبها في موقعين مفتوحين دون جدوى. وبالعودة إلى وكيل أمانة جدة للمشاريع والتعمير، أفاد بأنه تم إنشاء شبكات لتخفيض منسوب المياه السطحية، مبينا أنه تم تحديد بعض المناطق والانتهاء من دراسة وتجهيز مشاريعها لل طرح بتكلفة وصلت إلى 81 مليون ريال. وأضاف «تم استكمال المشاريع منذ عام، عدا عن اعتماد بعضها والإعلان عنه قبل وقوع الكارثة»، مشيرا إلى أن مصطلحي المياه الجوفية والمياه السطحية يعبران في الأخير عن وجود مياه في السطح، الأمر الذي يجعل المسميين صحيحين في كل الأحوال.

وهنا علق مدير الدفاع المدني في جدة قائلاً «لا توجد خطة لدينا حول التعامل مع المياه الجوفية، إلا أننا نعالجها كحالات فردية، لا سيما أن مثل تلك الخطط تحتاج إلى دراسات طويلة بهدف حل مشكلة هذه المياه»، موضحاً أن العمل على البحيرات الثماني مستمر بمعدل 14 ساعة يومياً.

وفي ما يتعلق بأعمال لجنة تقييم المنازل في الأحياء المتضررة، أوضح أحد أعضاء اللجنة أن أول الإجراءات الخاصة بالتقييم يتضمن سلامة الهيكل الإنشائي وخلوه من التشققات والتصدعات في الأعمدة الحاملة للمبنى، إضافة إلى التأكد من عدم دماره ولو جزئياً.

وأكد على أن رمي المواطنين لمخلفات منازلهم في الشوارع داخل الأحياء المتضررة يشكل صعوبة من شأنها أن تعوق عمل اللجنة، لا سيما أن ذلك يحدث بعد تنظيف وتهذيب الشوارع، إلا أن تلك المخلفات تعوق المرور في المنطقة.

وفي سياق آخر، ناقش الأمير مشعل بن ماجد، محافظ جدة، آخر الجهود المبذولة في مساعدة المتضررين جراء السيول التي اجتاحت مدينة جدة، وذلك خلال اجتماعه يوم أمس مع الدكتور بندر العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور عبد الله المعطاني، المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة.

من جهته، وصف رئيس هيئة حقوق الإنسان ذلك الاجتماع بـ«المثمر»، لا سيما أنه شهد تسليط الضوء على دور أمانة منطقة مكة المكرمة وحفاظة جدة في التعامل مع الحدث، إضافة إلى ما تم توفيره من إمكانيات حيال ذلك والدور الإنشائي والتنفيذي مع القطاعات الحكومية والأهلية.

وفي إطار الأعمال اليومية، اعتمدت أمانة محافظة جدة خطة لسفلة وصيانة الطرق خلال الربع الأول من عام 2010، تستمر حتى نهاية شهر مارس (آذار) المقبل، وتشمل سفلة ما يزيد على 3.3 مليون متر مربع من الشوارع في معظم الأحياء.

وهنا أوضح المهندس إبراهيم كتبخانة أنه تم توزيع تلك الخطة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة لتشمل سفلة وصيانة الطرق الحالية والبالغ عددها 17 مشروعاً تغطي جميع أنحاء مدينة جدة، وذلك بهدف رفع كفاءة الطرق، مشيراً إلى أن الخطة أعطت الأولوية لعدد من الأحياء التي تضررت من جراء السيول.

وقال «إن الخطة تتضمن سفلة شوارع جدة، منها طريق الملك بحي الشاطئ على مساحة 65 ألف متر مربع، وشارع فيصل بن فهد بمساحة 50 ألف متر مربع»، مضيفاً «تم اعتماد خطة لإعادة سفلة شارع حلمي كتيبي في حي الشاطئ، وشارع الروضة بحي الزهراء بمساحات 120 ألف متر مربع».

وأفاد بأن الخطة تضمنت أيضاً سفلة شوارع داخلية في أحياء بريمان والسامر والأجواد، بمجموع مساحات يتجاوز 300 ألف متر مربع، عدا عن أعمال سفلة وصيانة طريق مكة القديم بمساحات تصل إلى أكثر من 100 ألف متر مربع.

وأشار إلى أن الخطة اعتمدت سفلة أجزاء كبيرة من الشوارع الرئيسية لجدة، منها طريق الملك عبد الله في حي السليمانية بمساحة 2.5 ألف متر مربع، وشارع المحجر بالجنوب بمساحة 2.6 ألف متر مربع، وشارع عبد الله السليمان بحي الجامعة بمساحة 2.9 ألف متر مربع، وأعمال سفلة لطريق الأمير ماجد والأمير متعب بمساحات تزيد على 3.6 ألف متر مربع، إضافة إلى ما يقرب من 3 آلاف متر مربع لشارع الملك فيصل بالمستودعات، و 4.5 ألف متر مربع لطريق مكة القديم في أم السلم.

كما اعتمدت الخطة سفلة 50 ألف متر مربع لعدد من الشوارع الداخلية في حي العزيزية، إلى جانب ما يزيد على 15 ألف متر مربع، ويشمل ذلك معالجة عدد كبير من الحفر ضمن نطاق بلدية العزيزية، وسفلة عدة شوارع داخلية في حي الكندرة والجامعة بمساحات تصل إلى 160 ألف متر مربع.

وفي نطاق البلد، أوضح كتبخانة أنه تم اعتماد سفلة لشارع الستين بداية من طريق الملك عبد الله حتى طريق الملك عبد العزيز بمساحات 25 ألف متر مربع، كما تم اعتماد المساحة نفسها لسفلة شارع الملك عبد العزيز من شارع الستين حتى ميدان البيعة، إلى جانب ما يزيد على 8 آلاف متر مربع لطريق المدينة في المناطق الواقعة بحي البساتين والنعيم، وعدة شوارع داخلية بحي النعيم والأجواد بمساحات تزيد على 30 ألف متر مربع.

وتشمل خطة العمل سفلة شارع الطيران المدني وبنى مالك بمساحات 12 ألف متر مربع، وشارع المحجر بمساحة 2.5 ألف متر مربع، وعدد من الشوارع الداخلية بحي الحمراء والعزيزية بمجموع مساحات يصل إلى 30 ألف متر مربع، كما تم اعتماد سفلة عدد كبير من الشوارع الداخلية بأحياء الرحاب، والمحجر، والفيصلية، والروابي، وبنى مالك، والشرفية، والمحمدية، والروضة، والعزيزية، والسلامة، والأمير فواز، والبغدادية الغربية والشرقية، والنزهة، والنسيم، والحرايات، والمنار، والتوفيق، بمساحات تقترب من المليون متر مربع.

الأمير مشعل بن ماجد ورئيس هيئة حقوق الإنسان يناقشان جهود تخفيف انعكاسات سيول جدة على المتضررين

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 24 محرم 1431 هـ 10 يناير 2010 العدد 11366
state=true&http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11366&article=552181&search

جدة: «الشرق الأوسط»

ناقش الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز محافظ جدة، والدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، آخر الجهود الرامية للتخفيف عن المتضررين جراء السيول التي تعرضت لها مؤخرا مدينة جدة خاصة شرق وجنوب المحافظة، فيما أشاد الأمير مشعل بالدور الذي تقوم به هيئة حقوق الإنسان في مجالات عدة تهدف إلى تكاتف العمل ضمن منظومة الجهات الحكومية لتنمية الإنسان السعودي بوجه عام وفي جدة بوجه خاص، وذلك خلال لقائه أمس بمكتبه في مبنى المحافظة الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان يرافقه الدكتور عبد الله المعطاني المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة.

وأوضح رئيس الهيئة أن لقاءه مع الأمير مشعل بن ماجد كان له بالغ الأثر في مواصلة دعم ولاة الأمر بتوجيهات القيادة السعودية لكل ما من شأنه العناية بالمواطنين وكل من يعيش على أرض المملكة، مثمنا الدور الذي قامت به إمارة منطقة مكة المكرمة ومحافظة جدة في التعامل مع الحدث بما سخرته من إمكانيات حيال ذلك والدور الإشرافي والتنفيذي مع القطاعات الحكومية والأهلية وأشار العيبان في تصريح صحافي عقب اللقاء إلى أن هيئة حقوق الإنسان تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ونشر الوعي بها والمساهمة في ضمان تطبيق ذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

يذكر أن فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة شكلت من جانبها فريق عمل خاصا عقب حادثة سيول جدة. وكان الفريق انتقد في وقت سابق غياب بعض المؤسسات الحكومية عن الإغاثة في الأحياء المنكوبة في جدة جراء السيول، عقب زيارة قام بها لتلك الأحياء. وأوضح الدكتور حسين الشريف رئيس فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة حينها أن الزيارة جاءت للتحقق من المعلومات التي وردت للفرع حول نقص المواد الإغاثية وبعض الملاحظات التي وصلت إلى الجمعية حول تقديم المعونات واقتصارها على فئات دون أخرى.

مباحثات لبناء شراكة استراتيجية بين رسالة الإسلام و أكاديمية الفيصل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 محرم 1431 العدد 15175
<http://www.alriyadh.com/2010/01/10/article488411.html>

الرياض - الرياض

قام الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان المشرف العام على مؤسسة رسالة الإسلام وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالسعودية بزيارة لأكاديمية الفيصل العالمية عضو المجموعة العربية للتعليم والتدريب وكان في استقباله الدكتور أحمد بن عبد الرحمن الطويل الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتجول الشيخ على مرافق الأكاديمية وابدى إعجابه بالمستوى المتقدم لهذه المنشأة الوطنية وتقدم الفكر المتطور الذي تعمل به الأكاديمية كما أتى على المشاريع الكبيرة التي تقوم المجموعة بتنفيذها داخل المملكة وخارجها. وقال الدكتور عبدالعزيز الفوزان إن ما شاهدته في الأكاديمية فاق ما كنت أتصوره وهو مصدر فخر لنا جميعاً وسعادتي الكبيرة بوجود إدارة سعودية تحمل هم الإسلام وشعور المواطنة الحقة للارتقاء بالمنتج التدريبي الذي يعود نفعه على أبناء هذا الوطن. ومن جهة أعرب الدكتور أحمد الطويل عن سعادته بزيارة الدكتور عبدالعزيز الفوزان للأكاديمية وعن سعادته بما وصلت إليه مؤسسة رسالة الإسلام ومشاريعها الدعوية الكبيرة مؤكداً أن الأكاديمية سوف لن تبخل بأي جهد أو دعم لكافة أنشطة المؤسسة ضمن منظومة التعاون بين المؤسسات الوطنية العاملة من أجل رفعة هذا الوطن وإيصال الرسالة الصادقة لمفاهيم الإسلام. هذا وقد تم التباحث بين لبناء شراكة استراتيجية في عدة مجالات بما يحقق مصلحة الطرفين، وفي ختام الزيارة قدم الطويل عدداً من المنح التدريبية لمؤسسة رسالة الإسلام كهدايا للمبدعين والفائزين في مناشط المؤسسة.

دعت في تقريرها شؤون المرأة إلى إيجاد المزيد من الفرص هيئة حقوق الإنسان: الملك عبدالله منح المرأة حقوقاً سارعت في الارتقاء بمكانتها وزادتها تقدماً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488744.html>

الرياض - نايف آل زاحم:

نوهت هيئة حقوق الإنسان بالنقلات المميزة للمرأة في المملكة، وبالمساهمات النسائية في العديد من المجالات التي أثبتت فيها قدرتهن على المشاركة في التنمية بمختلف أشكالها، وبأنهن على قدر عالٍ من المسؤولية، مشيدةً بالواقع المعاش للمرأة وما تملكه من مكانة رفيعة مستمدة من الشريعة الإسلامية. كما دعت الهيئة إلى مزيد من الجهود لترسيخ حقوق المرأة وحماية مكتسباتها، مطالبة بالاهتمام بكامل حقوقها المقررة لها في كافة الجهات التي توجد للمرأة تعاملات فيها، مشددة على أهمية الاستعانة بالمرأة لإدارة شؤونها الحياتية كافة، داعية إلى إيجاد مزيد من الفرص العملية للمرأة في ظل تقدمها في المجالين العلمي والعملية.

وأكدت الهيئة في تقرير لها يتعلق بشؤون المرأة، على أن الباب الخاص بالمرأة والذي يُسمى "باب المرأة والتنمية" في خطة التنمية الثامنة يبقى شاهداً على عزم الدولة في المضي قدماً وبخطوات حثيثة في عملية تنمية المرأة السعودية على اعتبار أنها نصف المجتمع ومساهمتها في دفع عملية التنمية الاجتماعية أساسية، خصوصاً أن في كثير من نصوص ومفاهيم الشريعة الإسلامية جاءت لتوقف كل انتهاك وظلم موجه ضد المرأة ولتمنحها مكانتها المستحقة لتكون بحق هي النصف الآخر، مساهمة باقتدار في نهضة الإنسان، وإعمار الأرض، ورفي الحضارة بكافة أوجهها. أما على المستوى الدولي، تأتي اتفاقية "السيداو" التي تعنى بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وما تلاها من اتفاقيات ومنها مناهضة العنف ضد المرأة والتي وقعت عليها المملكة، لتشكل بيئة مواتية للمرأة السعودية تمكنها من العطاء والازدهار في ظل الأمان الذي تمنحها إياه.

وأشارت الهيئة إلى أنه منذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحكم عام 1426 هـ، نالت المرأة السعودية ميزات وحقوقاً وفرصاً سارعت في الارتقاء بمكانتها وزادتها تقدماً، منافسة في ذلك المرأة في دول العالم الآخر مع الحفاظ على هويتها وتميزها فقد أعلن خادم الحرمين عن شراكة المرأة السعودية في الحياة العامة وفي مسيرة المملكة من اللحظة التي أشرك فيها وفداً نسائياً في جولته الآسيوية الأولى.

وترصد هيئة حقوق الإنسان ما اكتسبته المرأة من مراكز وتعيينات جديدة غير مسبوق، في مجالات عدة ومساهماتها وتواجدها الواضح في مجالات كانت مقتصرة على الرجل. فقد أصبح للمرأة السعودية مشاركات فعّالة في "الحوار الوطني" من خلال عقد المنتديات، والتدريب، ونشر ثقافة الحوار في الأسرة والمجتمع ككل. كما صدر مؤخراً قرار رائد بزيادة عدد المستشارات غير المتفرغات في مجلس الشورى من ست عضوات إلى 12 عضوة.

وتشيد الهيئة بالقفزات الكبيرة للمرأة من حيث تعيين عدد من النساء في وزارات ومرافق حكومية ومراكز مرموقة، مثل تعيين أول امرأة في مرتبة نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، وتعيين مديرة لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، وتعيين أول امرأة تشغل منصباً قيادياً كمساعد لأمين جدة لشؤون تقنية المعلومات بالأمانة. كما استحدثت أقسام للنساء في السلك العسكري مثل الجوازات والسجون وكذلك قسم نسائي في الدفاع المدني ومكافحة الحرائق.

كما استحدثت المملكة - وفي إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتعلقة بتأنيث الوظائف التعليمية القيادية وفق الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة - بعض العمدات في إطار فصل المهام لتيسير المهام وتحديد المسؤوليات لضمان سرعة الإنجاز فقد تم تعيين خمس عميدات في مناصب قيادية في وكالة كليات البنات، التي تضم 102 كلية في مختلف مناطق المملكة.

أما في مجال المحاماة فتشير الهيئة إلى انه قد تم مؤخراً تخريج أول دفعة متخصصة في القانون، من كلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود ، وعددهن ٤٩ طالبة .

وأبانت الهيئة ازدياد مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات عموماً كما حدث في الغرف التجارية الصناعية، في حين تم انتخاب مهندسة سعودية في أول مجلس لإدارة هيئة المهندسين السعوديين متيحة الفرصة للمهندسات السعوديات الترشيح والانتخاب، كما تم انتخاب امرأة في مجلس هيئة الصحفيين السعوديين. وعينت سيدة نائباً لرئيس غرفة جدة .

وتشيد هيئة حقوق الإنسان بالشفافية التي تتعامل معها حكومة المملكة من خلال التوجيه بإنشاء هيئة حقوق الإنسان وهي جهة حكومية ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتضم أقساماً نسائية في فروعها الثلاثة، في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية ومنطقة الرياض .

وتشير الهيئة إلى أنه وبناء على التقارير التي أفادت بأن عدد السجلات التجارية المملوكة للسعوديات في عام 2009م، قد بلغ حوالي 40 ألف سجل ، أي بزيادة نحو 77 في المائة عن عام 2007م، في حين بلغ حجم أرصدة النساء السعوديات بنحو 100 مليار ريال 2007 – فقد قامت وزارة التجارة بفتح أقسام نسائية في الغرف التجارية لإلغاء الحاجة إلى الوكيل. كما قامت وزارة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية بافتتاح قسم نسائي ليساهم في التسهيل على سيدات الأعمال في استخراج السجل التجاري وإجراءات ومتطلبات كل نشاط تجاري .

وترى الهيئة أن ظهور سيدات أعمال سعوديات في المحافل العالمية ممثلات لبلادهن يعد خطوات مُشرقة في تاريخ التنمية، ومنها مشاركة ثماني سيدات لأكثر من 40 سيدة أعمال من مختلف الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في ملتقى الطاولة المستديرة الذي عقد في مقر البنك الدولي في واشنطن وكذلك زيارة الوفد النسائي السعودي إلى باريس، بدعوة من السفارة الفرنسية في الرياض، وبدعم من الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، حيث زارت السيدات عدداً من المؤسسات الحكومية كوزارة العدل والاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى بعض المؤسسات التي تعنى بحقوق الطفل والأسرة ، وكذلك زيارة عدد من المؤسسات مثل البرلمان الفرنسي وجامعة السوربون والمحكمة العليا الفرنسية .

كذلك تؤكد الهيئة على أن دعم المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية ساهم بشكل مباشر في إبراز انجازات المرأة السعودية على كلا المستويين المحلي والعالمي . فقد ظهر في السنوات الماضية عدد من الاختراعات والاكتشافات والانجازات التي وضعت الأكاديمية والعامة والطبيبة والمخترعة السعودية على خارطة التفوق العلمي عالمياً، وأهلتها لتسجيل مخترعات باسمها والفوز بميداليات في معارض دولية مما دعا عدداً من المؤسسات العلمية المتميزة إلى دعوة المرأة السعودية للانضمام إلى فريقها أو المشاركة المباشرة في أبحاثها وتجاربها .

وتتوه الهيئة إلى أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إعطاء التعليم عامة – وتعليم المرأة على وجه الخصوص – اهتماماً خاصاً في القرارات المعتمدة، انعكست في وضع ميزانية مخصصة لدعمه - حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يزيد على 87,300,000,000 ريال وتم في هذه الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي 24,850,000,000 ريال .

وثبّين الهيئة أن خادم الحرمين الشريفين قام بالتوجيه بتضمين الميزانية برنامجاً إضافياً للابتعاث الخارجي، وهي مبادرة كريمة حتى يصبح الابتعاث جزئية أساسية في منظومة التعليم، والذي يهدف في مرحلته الخمس إلى ابتعاث 25 ألفاً من الطالبات جنباً إلى جنب مع الطلبة ، مما سيؤدي إلى تنمية وإعداد الموارد البشرية وتأهيلها بشكل كبير لكي تصبح منافساً عالمياً في سوق العمل ومجالات البحث العلمي، ورافداً أساسياً في دعم الجامعات السعودية التي تضاعف عددها من 8 إلى 25 ، والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المتميزة من كلا الجنسين .

وقالت الهيئة إن خطوة خادم الحرمين الشريفين في وضع حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في 1429 هـ، والتي تعتبر أول جامعة حكومية في المملكة متكاملة خاصة للمرأة وتعيين الأميرة الجوهرة بنت فهد آل سعود، مديرة لها ، يُتوقع أن يكون لها نتائج إيجابية على مسيرة تعليم الفتاة السعودية، وذلك من حيث التنظيم الإداري والمكانة العلمية، وجودة المخرج، والعمق التربوي الذي ستوفره الجامعة بوصفها واحدة من مؤسسات التعليم العالي .

وتشير هيئة حقوق الإنسان إلى أن المجتمع يشهد في نفس الوقت المزيد من المبادرات الفعالة لتوفير المزيد من فرص القبول في التخصصات التي يحتاجها المجتمع، حيث يتم تجهيز مقر جديد يضم كافة الكليات المنتشرة في مدينة الرياض وعددها 23 كلية يدرس بها ما يقرب من خمسين ألف طالبة، يعلمهن قرابة 2000 عضوة هيئة تدريسي، فيما يدرس بها 160 طالبة لتحضير الدكتوراه، و200 طالبة لتحضير الماجستير في كافة التخصصات .

وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني والتقني تؤكد الهيئة أن الحكومة قد وضعت مصلحة المرأة وسبل تنميتها نصب عينيهما فقامت بتعيين سيدة في مركز نائب مساعد للتدريب التقني والتطوير للبنات بالمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والتقني بالرياض ، كما وضعت برامج تدريبية مهنية في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل مع زيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني حيث تضمنت الميزانية مشاريع جديدة تشمل إنشاء وتجهيز ثلاث كليات تقنية للبنين وثلاثة معاهد عليا للبنات وبثني عشر معهد تدريب مهني، وكذلك افتتاح وتشغيل ثلاث كليات تقنية للبنين وخمسة معاهد تقنية عليا للبنات وتسعة معاهد تدريب مهني ، وتقرر أن يكون باكورة برامجها تدريب 35 فتاة في قطاع السفر والسياحة في خطوة تدريبية تعد الأولى من نوعها . ونوهت الهيئة بأن هامش الحرية الممنوح للمرأة السعودية في تزايد في ظل نظام يحفظ لهن حقوقهن ويؤمن لهن حياة كريمة، وأن هناك الكثير من النساء السعوديات يتمتعن باستقلالية تكتنفها الكرامة تحت مظلة اعتماد المملكة – في حمايتهن لحقوق الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً- على تطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان من خلال ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم والتي تؤكد التزام المملكة ب"حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية."



هيئة حقوق الإنسان قامت بزيارات ميدانية للأحياء المتضررة في جدة

العيان: المملكة حريصة على عدم تعرض مواطنيها لأي إساءة في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488746.html>

جدة- سالم مريشيد

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان على اهتمام سفارات خادم الحرمين الشريفين بمتابعة أحوال المواطنين المتواجدين خارج المملكة وعدم تعرضهم لأي إساءة أثناء إقامتهم والذي يأتي في ظل التعليمات الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني وبمتابعة مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية . وقال إن الشواهد واضحة على ماتبذله السفارات في هذا الجانب وشدد على أهمية وعي المواطنين بقوانين الدول التي يسافرون إليها وضرورة التواصل مع سفارات المملكة وتسجيل الجوازات للمسافرين وعائلاتهم عند وصولهم لدى سفارات خادم الحرمين الشريفين والقنصليات ، ونوه بما تقوم به السفارات من إجراءات عند تعرض أي مواطن لمشكلة خارج بلده، وتوكيلها لمحامين يقومون بالدفاع عن المواطنين السعوديين عند حصول أي مشكلة تصادفهم ومتابعة قضاياهم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة .

من جانب آخر أوضح رئيس الهيئة الدكتور العيبان أن الهيئة منذ حدوث كارثة السيول بجدة وهي تتابع على أرض الواقع كافة الأضرار التي لحقت بالمواطنين والمقيمين في الأحياء المتضررة وتتأكد من وصول المساعدات إليهم وذلك من خلال الزيارات الميدانية المتكررة التي قام بها شخصياً أو نائبه الدكتور زيد الحسين أو أعضاء مجلس الهيئة أو ما رسده أعضاء الفرق الميدانية التي وجه بها مباشرة بعد وقوع كارثة السيول . وأشاد بجهود لجنة تقصي الحقائق برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة، داعياً إلى ضرورة تضافر كافة الجهود من الجميع مع اللجنة من أجل تحقيق ما تهدف له القيادة الرشيدة.

حقوق الإنسان تحقق في زواج طفلة عنيزة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issue=3393&id=132210>

أبها: محمد الفهيد

علمت "الوطن" أن هيئة حقوق الإنسان أمرت بتشكيل لجنة من أعضاء مجلس الهيئة ذي التخصصات الشرعية والتوجه إلى عنيزة بمنطقة القصيم وذلك للتحقيق في إرغام طفلة لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها على الزواج من رجل في الثمانين من عمره .
وقال مصدر مسؤول في الهيئة لـ"الوطن" أمس إن اللجنة ستلتقي بمأذون الأنكحة الذي عقد القران وكافة أطراف القضية ودراسة الملابس التي ظهرت في الموضوع مؤكداً "أنها ستحاول إجهاض هذا الزواج الذي انتهك فيه حق الطفولة وكذلك فإنه يعد مخالفة لما وقعت عليه المملكة من اتفاقيات دولية فيما يخص الطفولة".

المرأة السعودية كما ذكرت في الجرائد

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 23 محرم 1431 العدد 13616
http://www.al-jazirah.com/311430/in10.htm

د. فوزية البكر

سألتقط بعضاً من الفقرات التي أشارت إلى أحوال المرأة في بعض الجرائد السعودية ليوم الثلاثاء 12 محرم _ 29 ديسمبر 2009. لنتأمل دلالاتها: وهي منقولة هنا كما جاءت بالنص:

عكاظ: الصفحة الأخيرة: معنفات في المحكمة: اسجنوا أزواجنا: سجلت المحكمة الجزائية في مدينة الخبر دعوى شرعية أطرافها نساء معنفات يطالبن بتأديب أزواجهن وأولياء أمورهن شرعاً بالسجن جراء تعرضهن للإيذاء الجسدي والنفسي. عكاظ: الصفحة قبل الأخيرة: قتيلة غليل رحلت تحت ضربات طليقها: جدة: توصلت الشرطة بعد عمليات تعقب طويلة إلى الرجل الذي أنكر في البداية لكن آثار دماء بشرية على مقعد سيارته دفعته للاعتراف فأشار أنه اصطحب طليقته في سيارته بغرض حل خلافتهما ونشبت بينهما مشاحنات لسانية حادة انتهت بتسديده ضربات متتالية إلى وجه المغدورة حتى فارقت الحياة!

عكاظ: ص 19: أبلغ فهد الحمادي ان نسبة السعوديات اللاتي يعملن في مجال المقاولات تصل إلى عشرة في المائة وأكد الحمادي ان انخفاض عدد العاملات في نشاط المقاولات في المملكة يرجع إلى العادات الثقافية والاجتماعية التي تعتبر من العقبات التي تواجه المرأة المقاوله.

عكاظ: ص 15: بقلم محمد بن علي الهرفي«لم أصدق عيني وأنا أتصفح جريدة الحياة وقد كتبت موضوعاً بارزاً في صفحتها الأولى تحت عنوان: «الدمام: هيئة الأمر بالمعروف تدهم دورة مياه للنساء وتسحب فتاة وتضربها»: الحياة أكدت أن مراسلها كان يتابع تفاصيل الحدث وقد أكد أن أعضاء من هيئة الدمام لاحقوا فتاة داخل دورة مياه نسائية، تخيل المنظر « الفتاة أصيبت بالإغماء وبدلاً من إيقاظها ومساعدتها، أيقظوها بالركل والضرب، الفتاة المسكينة تكشفت أعضاؤها بسبب السحب وال جذب لعدة أمتار، حملها مجموعة منهم من يديها ورجليها فدفوها داخل السيارة وفي صندوقها. جريدة الرياض: ص 29 تحقيقات: أزواج أنانيون: يستغلون ثغرات النظام والأوراق الثبوتية تحرم أمهات من رعاية أبنائهن: تمثل الأوراق الثبوتية للأبناء العائق الأكبر الذي تواجهه كثير من الأمهات في حال الانفصال أو تعيب الزوج. ونتيجة لبطء سير الدعاوي القضائية ورفض الأب حضور الجلسات يغرق الأبناء في دوامة المشكلات وعلى رأسها رفض المدرسة إبقاءهم في الصفوف الدراسية مما يؤدي إلى تأخرهم تعليمياً كما تعاني ألماً من إجراءات المراجعة بين القضاء والمحامين بحثاً عن حل والرياض طرحت المشكلة على سيدات مررن بالمشكلة وفي غالبيةهن متعلمات ومتفقات يعملن في مجالات طبية وإدراية مما يؤكد أن المشكلة لم تقتصر على فئات معينة من المجتمع علماً ان هذه المشكلات تستمر في القضاء لسنوات

الرياض: الصفحة الأخيرة: حياة سندي تحاضر عن اختراع لقياس وظيفة الكبد ورصد آثار العقاقير القوية لمعالجة الايدز تعمل

د.حياة في جامعة هارفرد وقد تم اختيارها عام 2009 من قبل منظمة (Tech pop) ضمن أفضل 15 عالماً يتوقع أن يغيروا الأرض عن طريق أبحاثهم وابتكاراتهم.

جريدة الحياة: الصفحة الأولى: حقوق الإنسان: العنف الأسري في المملكة يتصدر شكاوي المرأة: أكدت هيئة حقوق الإنسان أن قضايا العنف الأسري تصدرت الشكاوي التي وردت إلى الفرع النسوي فيها بنسبة 24 في المائة خلال العام الماضي مشيرة إلى ان 35% من تلك القضايا كان الدافع الرئيس لارتكابها إدمان المخدرات. وذكرت الهيئة ان القسم النسوي نجح في إنهاء 79% من 275 شكوى تتعلق بحقوق المرأة خلال العام الماضي.

ص 12: بقلم حسن بن سالم: عن قضية فتاة الدمام: في دراسة قدمت لجامعة نايف للعلوم الأمنية تحت عنوان: الستر وأثره في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على مراكز الهيئة بمدينة الرياض: إذ سأل الباحث عدداً من أعضاء الهيئات العاملين في الميدان السؤال التالي: في حال الستر هل يتم تسليم المقبوض عليه لوليه؟ وهل يعد ذلك نوعاً من الفضيحة؟

فكانت الإجابات جميعها متفقة على أن ذمة الستر لا تبرأ الا بتسليم المرأة أو الفتاة لأبيها أو من ينوب عنه من إخوانها وإخباره بما حدث وتوجيهه للعلاج المناسب ورأوا عدم اعتبار ذلك نوعا من الفضيحة بل هو عين الستر حتى لو كانت المرأة متزوجة والعجيب أن بعضهم أشار إلى أن المقبوض عليه إن كان رجلا كبيرا فمن الأولى إطلاق سراحه من دون الرجوع إلى من يكفله خشية الفضيحة!!!
ما الذي يمكن أن نخرج به من هذه الفقرات؟؟؟

العنف الأسري.. من الولي زوجا أو أبا أو شقيقا.. التعنت في تسليم الأوراق الثبوتية للمرأة وأطفالها القوانين التي وضعها رجال لخدمة الرجل حتى في الحصول على حقوق أساسية يجب أن تكون مكفولة للمواطن بغض النظر عن جنسه مثل أوراق ثبوتية أو تمكين من عمل أو تعليم أو عمل تجاري... المرأة لا تستطيع استخراج جواز سفر أو فيزة لعاملة أو سائق أو الحصول على قرض لبناء منزل لها إلا في حالات استثنائية ويعمل الذكورون داخل النظام حتى لو وجد هذا النظام لصالح المرأة على عرفته وتمييعه قبل حصولها عليه عدا مشقة المرأة في الوصول إلى المكان أو الجهة الحكومية حيث تحتاج للمراجعة بسبب عدم القدرة على الحركة فإذا كانت المشكلة مع ولي فكيف لها أن تصل إلى القاضي لينصفها إذا كان غريما هو من سيسمح لها أو لا يسمح بالوصول كما أنه هو من سيقوم بهذا التوصيل في سيارته لكون أي منا معرضة للتساؤل لو استخدمت سيارة نقل عامة دون محرم...

إنه عالم معقد من التفاصيل المجتمعية المترتبة على بعضها قانونينا وثقافيا بحيث أفرزت هذه الأوضاع الاستثنائية للمرأة وأوصلتنا لدرجة الاستسلام لحكم الواقع مع الدعاء دون انقطاع أن يحمي الله كلا منا بولي لا نشترط فيه الآن إلا أن يخاف الله ويراعيه فيمن هو ولي لهم من نساء وأطفال، وبعد ذلك لا يبقى شيء سوي التأمل.. والمراقبة والتحسر الذي تجيده النساء في مجالسهن دون أن يصرخن إلى متى.. وأنا أقول هنا: ليت هؤلاء الرجال يلبسون أحذيتنا ويحتلون مقاعدنا النسائية ليس ليوم هذه المرة بل لنصف يوم يفقدون فيه أهليتهم ويواجهون عنف زوج أو الحرمان من طفل أو مصرف!

إنسان يعيش حياة لا يريدتها!

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3393&id=17046>

محمد الفهد

من الطبيعي أن تولد ثقافة الانتقام أخطاء أخرى، وهذا بالفعل ما حصل من الرجل الذي أرغم ابنته على الزواج من شخص يكبرها بأكثر من 70 عاماً، وذلك فقط ليقذف الحسرة والوجع في نفس والدتها!

تتزامن قضية طفلة عنيزة وغيرها من قضايا العنف ضد النساء، مع التقرير الأخير لهيئة حقوق الإنسان الذي أكدت فيه على ارتفاع كبير في هامش الحرية الممنوحة للمرأة السعودية. وأعتقد أن ما وصل إليه التقرير من نتائج في معظمه صحيح، ولمسناه من خلال الكثير من القرارات التي صبت في صالح المرأة السعودية خلال الفترة الماضية، ولكن ثمة بعض الثغرات الواجب تناولها ولعل أبرزها قضية العنف وتزويج القاصرات.

أعتقد أن هاتين القضيتين أهملتا، ولا بد من إثارتها بشكل جدي وإبرازهما في تقرير الهيئة، فهما لا تجدان حلاً ناجحاً حتى الآن. كما أن الممارسات التي تدخل في إطارهما تستشري بطريقة لا ترضي أحداً.

إنسانياً، الأمر يحتاج إلى وقفة حازمة من هيئة حقوق الإنسان ومن جهات أخرى. لا بد من تشريع قرارات تعالج المشكلة. هناك قضايا من نوع تزويج القاصرات تناولتها وسائل الإعلام ومررت مرور الكرام دون اتخاذ قرارات، والحل الودي لن يجدي نفعاً في مثل هذه القضايا.

بغض النظر عن قضايا العنف تجاه المرأة التي غالباً ما تكون فردية وشاذة، إلا أن تزويج القاصرات يحتاج إلى قرار سياسي وشرعي يوقف هذا الزواج لما يترتب عليه من مشاكل كبيرة أخطرها أن "يعيش إنسان ما حياة لا يريدتها"!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اليوم تواصل فتح الملفات الغامضة .. اعرف حقا يا مواطن .. (1-5) لا عقوبة إلا بنظام و"النص" شرط تسمية أي فعل جريم تأخر المدعي عن الجلسة نصف ساعة يشطب دعواه

المصدر: جريدة اليوم السبت 01-1431- 23 هـ الموافق 01-2010- 9 م العدد 13357 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

خالد المطويح - الدمام

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي .. لا يستطيع العيش منفردا ويميل بفطرته إلى التحفز والتمدن والتطور .. وعندما جاء الإسلام وكانت تعاليمه السمحة إلى البشرية دفعة واحدة خلال فترة وجيزة لم تكن تتابع نظريات إنسانية يشوبها النقص وتعالج بالتعديل من فترة إلى أخرى ولكنه من لدن الخالق العظيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلح شأنه فكانت تعاليم الإسلام، تعالج المشاكل الإنسانية على وجه الأرض بأسلوب لم يصل له الفكر البشري من قبل، والإنسان في الدين الإسلامي مكرم ومفضل على غيره من المخلوقات. كما أكد الإسلام على حق الإنسان في الحياة، وأنه لا يجوز الاعتداء عليه دون وجه حق وتشدد على المساواة بين الناس دون تمييز من جنس أو لون وتقوم حقوق الإنسان على أسس أخلاقية وروحية تفوق ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، الذي جاء بعد الإسلام بـ 14 قرناً .. وفي واقع الأمر فإن الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية أقدم الأمم في السير على هذا الطريق وقد بلغت ما لم تبلغه الديمقراطيات الحديثة .. وقد ساوى الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية وفي المسؤولية والجزاء، والحقوق العامة والخاصة وسأوى بين المسلم وغير المسلم في الحقوق، وأكد المساواة بين الأجناس البشرية وهذا المبدأ هو الذي اقره نظام هذا البلد واتخذه منهاجاً لحفظ الحقوق .. «اليوم» تقدم سلسلة صفحات تطرح خلالها أبرز حقوق وواجبات المواطن أمام الجهات المرتبطة بمصالحه وتوضح خلالها إجراءات التقاضي من خلال الاستشهاد بأمثلة قانونية من داخل أروقة المحاكم ودفاتر المحامين.

الشرعية الجنائية

ويؤكد المحامي خالد السهلي انه لا بد في البداية من التعرف على مبدأ مهم وهو «انه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص او نظام» وهذا المبدأ نصت عليه الشريعة الإسلامية وكل القوانين الدولية. والمملكة العربية السعودية لكونها تستمد نظامها من الكتاب والسنة فقد نصت على هذه المادة في النظام الأساسي للحكم. بمعنى انه لا يمكن تسمية أي فعل جريمة إلا لكونها مجرمة بالنص كالزنا فقد نص القرآن والسنة على انه جريمة. او مجرمة بالنظام كجريمة التزوير الذي نص عليها النظام وحدد ماهيتها وأركانها وغير ذلك مما يتعلق بها. وكذلك العقوبة لا تكون إلا بنص كعقوبة الزنا التي ذكرت في الشرع او نظام كالعقوبات التي حددها نظام مكافحة التزوير.

إلغاء الوكالة

سيدة تسكن بالدمام وكلت شخصاً في الجنوب وبعد عام اكتشفت ان هذا الشخص غير أمين فذهبت الى كتابة عدل التي أصدرت الوكالة منها وطلبت إلغاء الوكالة فقام كاتب العدل بالتمهيش على الوكالة بالإلغاء وبجهل منها اكتفت بهذا الإجراء وهو ما يحصل عادة مع كثير من الناس حيث ينطرق إلى ذهنه انه بمجرد إلغاء الوكالة ينتهي مفعولها وهذا غير صحيح. واكتشفت بعد 4 أعوام ان الشخص الموكل مازال يستخدم الوكالة ويستغلها استغلالاً سيئاً.

سند الإبلاغ

في حالة إلغاء الوكالة كان الواجب على هذه السيدة وغيرها إبلاغ الشخص الموكل بالإلغاء بالطرق النظامية على حسب الاتفاق كإبلاغه عن طريق البريد المسجل أو الإشهاد عليه انه تبلغ أو اخذ سند عليه بذلك وفي حالة عدم المعرفة بعنوان

الشخص الموكل يستطيع إبلاغه عن طريق الشرطة والعمد. ويجب في هذه الحالة ان يحتفظ بسند الإبلاغ او ان يشهد ان الشخص ابلغ بالإلغاء حتى يحق للموكل الرجوع عليه في ضمان تصرفاته.

القرار الإداري

تقدم شخص الى جهة من الجهات الإدارية التي يحق لها إصدار التراخيص للأنشطة التي يحتاجها المواطن في حياته فإذا به يقابل برفض طلبه دون سبب نظامي او بشروط ليس لها مستند وهذا فيه استغلال من هذه الجهة لسلطتها الإدارية حيث ان هذا الشخص لم يعامل أسوة بالآخرين وبذلك يكون إجراء فيه انتقائية واستخدم خاطئ للنظام.

دعوى الإلغاء

وفي هذه الحالة يحق لهذا الشخص اختصام القرار الإداري القاضي برفض الطلب الى المحكمة الإدارية «ديوان المظالم» واقامة دعوى تسمى «دعوى الإلغاء» وهي من الضمانات الرئاسية للحفاظ على حقوق المواطن وعدم التعدي عليها. وللمحكمة الإدارية الأمر بإلغاء القرار اذا كان بغير وجهه حق وإلزام الجهة الإدارية بتنفيذ الطلب وذلك بموجب قرار «حكم» صادر من المحكمة الإدارية.

شطب الدعوى

شخص أقام دعوى على آخر في أي جهة من جهات التقاضي في المملكة .. ففي هذه الحالة يجب عليه الحرص على الحضور في المواعيد المحدد من القاضي وعدم التأخير لأنه إذا تأخر عن الموعد لمدة نصف ساعة وهو مدعي فان دعواه تشطب ولا تفتح إلا بتقديم طلب للقاضي ويبين فيه سبب التأخير ويعطى موعد جديد هذا في المرة الأولى وإذا تأخر في المرة الثانية فإن القضية تشطب ولا يفتح فيها باب المرافعة إلا بموافقة المحكمة العليا. وهذا فيه تأخير للمدعي وكان هو المتسبب فيه. وكان يجب عليه في هذه الحالة إذا علم انه سوف يتأخر عن الجلسة لظرف ما ان يتقدم للقاضي بخطاب يطلب فيه تأجيل الجلسة لظروفه ويعطى موعد جديد ويبلغ خصمه عن طريق المحكمة .

هيمنة مادية

القبض هو سلب الحرية الكاملة للشخص، بمعنى الهيمنة المادية عليه، ولو دون إمساك به مدة ما طال أم قصرت، بقصد إحضاره أمام السلطة المختصة قانونياً بإصدار أمر بحبسه، أو إخلاء سبيله (والأصل هو عدم جواز القبض على الإنسان وسلب حقه في التنقل ولكن إذا تعارض ذلك مع المصلحة العامة جاز الخروج عليه «لا ضرر ولا ضرار» ولا يستلزم القبض حكماً بالإمساك باليد أو الملابس، وإنما يكفي امتثال الشخص لإرادته .

تقييد تصرفات

وتنص المادة 36 من النظام الأساسي للحكم على انه « توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يحوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه إلا بموجب أحكام النظام.. «وبناءً على ذلك لا يجوز القبض على اي إنسان دون أن يكون هناك مستند نظامي لذلك.

حالات القبض

لا يجوز القبض على الإنسان إلا في الحالات التالية حالة التلبس، أي كشف الجريمة وقت ارتكابها أو بعدها ببرهة بسيطة من الزمن وهما حالتان الأولى تلبس حقيقي وهو أن يدرك الحاضر ارتكاب الجريمة بإحدى حواسه بطريقة لا تحمل الشك «أي كشفه وهو يمارس الجريمة» والثاني التلبس الاعتباري وهو ضبط المجرم في عدة حالات .. الأولى ضبط بعد برهة يسيرة من الزمن بالقرب من مسرح الجريمة والثانية أن يشاهد المجني عليه يتبع المتهم بالصياح أو تبعته العامة .

فاعل الجريمة

والحالة الثالثة أن توجد مع المتهم أدوات تشير إلى أنه فاعل الجريمة والرابعة أن توجد عليه آثار تفيد أنه الفاعل أو شريك الفاعل. ويتطلب التلبس الاعتباري شيئين للتيقن الاول الشهادة والثاني تقرير الخبير وأقوال المتهم فيما نسب إليه.

العمل: السعودية ومكافحة البطالة أهم إنجازات العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 محرم 1431 - 9 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3389&id=131708&groupID=0>

الرياض : واس

حققت وزارة العمل عدداً من الإنجازات في مجالات متنوعة في العام الماضي 1430، وكان أبرزها ما يتعلق بالسعودة وزيادة توظيف المواطنين ومكافحة البطالة، لتكون متوازنة مع التطورات التنموية التي تشهدها المملكة وسوق العمل السعودي، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع تفاعلية عن طريق التعاملات الإلكترونية والتي تهدف إلى تيسير الوصول لخدمات الوزارة من أجل توليد قيمة اقتصادية تتميز بالسرعة في تلبية احتياجات القطاع الخاص والأفراد المرتبطة بالوزارة. وكان في مقدمة هذه الإنجازات؛ استراتيجية التوظيف السعودية التي أقرها مجلس الوزراء ودخولها في حيز التنفيذ لتجسيد الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، لتوفير فرص العمل المنتج للمواطنين وفق منظور استراتيجي متكامل لتطوير سوق العمل ورفع من القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني. ولاهتمام الوزارة بدعم الممارسات المتميزة في مجال التدريب في القطاع الخاص وتحفيزها للعمل على رفع كفاءة العمالة الوطنية، تم الانتهاء من مشروع تطوير جائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز للتدريب وفق معايير عالمية بمشاركة أحد المكاتب الاستشارية.

وأنتهت الوزارة تقييم المنشآت المرشحة لجائزة الأمير نايف بن عبد العزيز للسعودة واختيار المنشآت الفائزة بالجائزة وفق المعايير الموضوعية لذلك وسيكون حفل توزيع الجائزة في مطلع العام القادم 1431. وضمن اهتمام الوزارة بتوظيف الشباب السعودي والقضاء على البطالة فقد أثمرت جهود الوزارة في زيادة معدلات توظيف السعوديين في القطاع الخاص، حيث بلغ عدد من تم توظيفهم 37494 طالب عمل خلال العام الماضي.

فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين للتدريب بالعطلة الصيفية عام 1430 نحو 66.815 طالباً، مقابل 59.714 طالباً في عام 1429، بزيادة مقدارها 7.101 طالباً وبنسبة 11.89%، وقد شملت الزيادة 26 مكتب عمل. واهتمت الوزارة بتوظيف المعاقين وإعطائهم الأولوية في هذا الأمر وفق مؤهلاتهم وما يناسبهم من أعمال، كما تم تطبيق القرارات الخاصة بالعقوبات على المؤسسات المخالفة للسعودة.

46 ألف حالة سرطان في المملكة.. والشرقية الأكثر إصابة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 21 محرم 1431 العدد 13615
<http://archive.al-jazirah.com.sa/2010jaz/jan/7/ln55.htm>

الدمام - محمد عبدالرحمن

أكد رئيس الشؤون الطبية بجمعية السرطان السعودية بالمنطقة الشرقية ومدير الإدارة الطبية بمستشفى القوات المسلحة بالظهران الدكتور إبراهيم بن فهد الشنيبر أن تسجيل أكثر من 46 ألف حالة في المملكة مصابة بسرطانات الثدي والدم والغدد اللمفاوية، وغيرها من أمراض السرطان قبل عدة سنوات، كان سبباً في تحرك الجانب التوعوي والتنقيفي بالإضافة إلى تطوير وسائل العلاج لمكافحة هذا المرض. جاء ذلك ضمن فعاليات حملات التوعية ضد أمراض السرطان، التي نظمتها جمعية السرطان السعودية بالمنطقة الشرقية بالتعاون مع مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام بعنوان (معاً ضد سرطان الرئة)، وقدم الدكتور الشنيبر تعريفاً بالأورام السرطانية وبالخلايا السرطانية ومراحل تطور المرض، وأعلن أن المنطقة الشرقية هي أكثر مناطق المملكة تسجيلاً لحالات سرطان الرئة، مضيفاً أن المملكة تعد أقل من معظم دول العالم ودول الخليج تسجيلاً لحالات سرطان الرئة.

كما تطرق استشاري الأمراض الصدرية بمستشفى القوات المسلحة بالظهران الدكتور جمال سالم إلى علاقة التدخين وتأثيره على زيادة نسبة حدوث سرطان الرئة، وأكد أن المدخنين يتم تصنيفهم حسب ثلاث فئات بناءً على عدد السجائر اليومية، ويعد من يدخن أقل من 9 سجائر في فئة أقل ممن يدخن ما بين 9 إلى 19 سجارة، وكلتا الفئتين معرضة للعديد من الأمراض، ولكن من يدخن أكثر من 19 سجارة يومياً فإن نسبة تعرضه وإصابته بأمراض الصدر تزيد بشكل كبير. من جهته أوضح استشاري طب الأورام بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام الدكتور أحمد عبدالوارث أن نسبة حدوث سرطان الرئة عند الرجال تبلغ 16% يموت منهم 33% بينما نسبة حدوثه لدى النساء تبلغ 13% يموت منهن 23%، وأوضح أن نسبة المدخنين الرجال وإن كانت عالية ولكن التدخين السلبي يلعب دوراً كبيراً في إصابة جلساء المدخنين وأبنائهم وأصدقائهم وحتى إن لم يكونوا مدخنين، وأكد أن التدخين ليس السبب الوحيد في حدوث سرطان الرئة وأن عدم الاهتمام بالجانب الغذائي والبيئي له دور في الإصابة والحماية من أي مرض سواء الرئة أو غيرها من أجزاء الجسم.

لتعزيز نشر ثقافة الحوار بين فئات المجتمع الكشفي سمو وزير التربية والتعليم ورئيس مركز الحوار يوقعان مذكرة تفاهم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 21 محرم 1431 العدد 13615
<http://archive.al-jazirah.com.sa/2010jaz/jan/7/ln55.htm>

«الجزيرة» - عبدالرحمن اليوسف

وقع صاحب سمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم رئيس جمعية الكشافة العربية السعودية ومعالي الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مذكرة تفاهم يتم بموجبها العمل على «تعزيز نشر ثقافة الحوار بين فئات المجتمع الكشفي».

وحضر المناسبة معالي نائب وزير التربية والتعليم أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، وسعادة نائب رئيس جمعية الكشافة العربية السعودية الدكتور عبدالله بن سليمان الفهد.

وقد أعرب سمو الأمير فيصل بن عبدالله عن سعادته بهذه الشراكة التي تتسجم مع طبيعة الدور الكشفي وأثره على الناشئة، ومكانة الكشافة السعودية في العالم، والتي لمسها سموه أثناء حضوره بعض المناسبات الدولية، مستشهداً بمبادرة خادم الحرمين الشريفين برعاية برنامج هدية السلام، ودعوته أن يكون الكشافة «رسل السلام» والتي كان لها أبلغ الأثر فيما نلمسه في كل زيارة أو لقاء بوفود كشفية دولية، وامتد أثرها عبر أنشطة وبرامج دولية حول العالم، تعبر عن الترحيب والتقدير البالغين لخادم الحرمين الشريفين وحرصه على التعايش والسلم الدوليين.

وأثنى سموه على مساهمات الكشافة السعودية في الشأن الوطني المحلي، والتي تجسدت في العديد من المبادرات والتي من أهمها الاحتفاء بالوطن من خلال المشروع الحديث «أنا الوطن»، وكذلك الجهود التي يلمسها الجميع في العمل التطوعي في الحج وفي العناية بالبيئة.. مشيراً سموه إلى أن هذه الأنشطة هي تعبير عملي ملموس للدور الفاعل للعمل الكشفي في حياة الشباب والناشئة.

من جهته أعرب الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين عن سعادته بتوقيع مذكرة التفاهم بين جمعية الكشافة السعودية والمركز، مشيراً إلى أن أهداف الجمعية تتفق تماماً مع دور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، باعتباره الحوار أسلوب حياة ينبغي أن ينتشر في المجتمع؛ فيعتاد الناس التعاون والتعايش وقبول الاختلاف.

وقد تضمنت مذكرة الشراكة الموقعة بين الطرفين ست عشرة مادة، أبرزها: أن يشترك الطرفان في مجال إعداد البحوث والدراسات المسحية والتقويمية والتحليلية في المجالات الكشفية، ووضع برامج تدريبية إستراتيجية وتنفيذها لنشر ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال بصورة فعالة، وتفعيل دور الوحدات الكشفية ومراكز التدريب الكشفية بالمملكة لتحقيق نشر ثقافة الحوار، والتعاون في المجالات الإعلامية بين الجمعية والمركز، علاوة على إقامة لقاءات وندوات حوارية في المجالات الكشفية، وإنشاء قاعدة معلومات مشتركة حول ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال في المجالات الكشفية.

دعوات إلى تخفيف المصاب على البوح كخطوة أولى في طريق العلاج

مؤتمر جدة يطالب الإعلام برفع مستوى وعي المجتمع تجاه

مرضى الإيدز

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 محرم 1431 العدد 15173
<http://www.alriyadh.com/2010/01/08/article487868.html>

جده - وليد العمير - منى الحيدري
أطلقت الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز أول من أمس المؤتمر العالمي للإيدز تحت عنوان (الإيدز والإعلام . وجاءت البداية بكلمة عضو الجمعية مصطفى صبري أكد فيها على أهمية التواصل مع الإعلام لرفع مستوى وعي المجتمع، وتمنى من الاعلاميين تسليط الضوء على حقوق المريض ودعمه .
عقب ذلك تحدث رئيس تحرير صحيفة شمس خالد دراج عن أهمية دور وسائل الإعلام في القضاء على إنكار وجود الإيدز في المجتمع وعدم إلقاء اللوم على المصابين بالمرض وتحسين الصورة السلبية، وأن تكون الرسالة واضحة من خلال تقديم التقارير لمخاطبة الجمهور وعدم التمييز والحكم الشخصي .
وأضاف "نحن أمام خطر مركب ينبغي أن تستوعب رسالة الإعلام ذلك الخطر في ظل تزايد الحالات وعدم وجود علاج لهذا المرض ."
وواصل حديثه قائلاً " على مستوى الإعلام كانت هناك أخطاء جسيمة ونحن في المملكة نعتبر الأقل من ناحية الإصابة بالمرض ولكن الرقم مقارنة بالعادات والتقاليد يعتبر مخيفاً ففي عام 2008 سجلت أكثر من 1200 حالة تسعين في المائة منها سجلت عبر الاتصال الجنسي غير المشروع ."
وعن تعاطي الإعلام مع الإيدز قال "الصحافة بشكل عام تعتبر أفضل من السابق في تسليط الضوء على كثير من القضايا ومن أهمها الإيدز فالإعلام خلال السنوات الخمسة الماضية برز في هذا الجانب، ولا بد من حراك إعلامي اجتماعي في هذا الجانب إضافة لأهمية الدعم المالي لهذه الجمعية فالجمعيات المنتبقة عن نطاق الوزارات وتتجه نحو القطاع الخاص تتجج بشكل لافت ."
الكاتب والإعلامي خلف الحربي تحدث في ورقة العمل التي قدمها عن (المفاهيم المغلوطة حول الإيدز في وسائل الاعلام رسائل الإنكار والتحريض)، وشدد على أهمية المعلومة ومدى مصداقيتها وضرورة تقديم التقارير وتجنب تظليل المعلومات والحث على إجراء الفحوص والمشورة وأضاف في أحيان كثيرة تأتي المعلومة من خلال مجموعة من الحقائق وإعادة تركيبها كي تتوافق مع فكرة مسبقة في ذهن المحرر فيتم إبراز بعض الحقائق الصغيرة وتهميش الحقائق الأخرى للوصول لحقيقة جديدة تخالف الواقع وهذا تلاعب بذهن المتلقى لتوجيهه نحو حقيقة لا تمت للواقع بصلة .
وأشار الحربي الى انه ليس ثمة منهج اشد خطورة من الإنكار سوى التحريض ضد المرض، وهذا المنهج ظهر أسباب ثقافية خاصة بالمجتمعات المحافظة مثل المجتمعات العربية . وتطرق الى ان الاثارة تستخدم في سبيل زيادة انتشار الوسيلة الاعلامية التي قدمت المادة .
وفي نهاية الورقة أكد الحربي على أهمية بناء حوار بين المؤسسات الحكومية والإعلامية والجمعيات الأهلية لإعادة إنتاج الرسائل الإعلامية المتعلقة بالمرض .

من جانبه أكد رئيس تحرير جريدة المدينة فهد آل عقران على أهمية مهارة إيصال الرسالة الإعلامية حول الإيدز حيث تحدث قائلاً من الضروري الحديث عن المعوقات التي تواجه إيصال الرسالة الإعلامية ويأتي في مقدمتها النظرة الاجتماعية الغير سوية للمصاب لكن لا ننكر أن حديثها خفت مؤخراً فلسنا مجتمعاً ملائكياً . كما أكد على أن هناك شريحة كبيرة أسهمت في تعثر المواجهة مع تحديات مماثلة مثل المخدرات فهم يرون في إنشاء مستشفيات مختصة بمثل هذه الأمور خدشاً لحياء المجتمع وتقاليد وبضيف الكثير أيضاً يراها تهديداً لسلامة المجتمع وأمنه الداخلي، وقد تحصنا خلف هذه الرؤية رغم ادراكنا اننا لسنا مجتمعاً ملائكياً وزاد من حدة هذا المعوق الاجتماعي أن الإيدز عار وارتبط بأذهاننا أن الممارسات الجنسية غير المشروعة خلف الإصابة به



العدل تستحدث 200 وظيفة لإصلاح ذات البين.. تحويل محاكم الضمان "لمحاكم أحوال شخصية" .. وتسهيل ممارسة المرأة لحقوقها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 محرم 1431 العدد 15172
<http://www.alriyadh.com/2010/01/07/article487552.html>

الرياض - محمد الغنيم

تتجه وزارة العدل للتوسع في افتتاح مكاتب الصلح داخل المحاكم وتطوير عملها ودعمها بالعديد من الكوادر المؤهلة بعد أن أثبتت التجربة نجاحها حيث تنوي الوزارة استحداث 200 وظيفة بمسمى عضو لجنة إصلاح . وأكد مصدر مطلع بالوزارة أن مكاتب الصلح الجديدة ستسهم في حل كثير من الخلافات الزوجية وقضايا الأحوال الشخصية من قبل قاضي الصلح مما يحقق أهداف المحكمة الجزئية للضمان والانكحة . ولفت المصدر إلى ان الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة كامل حقوقها التي من بينها حق الترافع والاثبات، وسهلت الوزارة لها ممارسة هذه الحقوق بافتتاح اقسام نسائية في محاكم الضمان وجرار حالياً تحويل محاكم الضمان والانكحة القائمة الى محاكم أحوال شخصية مع العمل على إنشاء محاكم أحوال شخصية في المدن التي لا توجد فيها محاكم ضمان وأنكحة . وكشف المصدر ان الوزارة تعمل على تسريع منظومة التطوير الشاملة لكل المرافق العدلية وفق ما تتطلبه المرحلة الحالية والمستقبلية مشيراً الى ان الاجهزة المختصة تعمل حالياً على دراسة التوصيات التي تصدر عن الندوات والملتقيات المختلفة التي نظمتها الوزارة وخلال اسابيع ستطلق حزمة واسعة من الانجازات في هذا الاطار سيلمس الجميع فوارقها الايجابية.

جدة: حالة طوارئ في مستشفى الأمل بعد هروب 15 نزيلًا

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 08 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95187>

جدة - أحمد آل عثمان
أعلن مستشفى الأمل في محافظة جدة مساء أمس حالة الطوارئ واستدعاء مديري ورؤساء الأقسام في المستشفى وتشكيل لجنة طارئة إثر هروب 15 نزيلًا من الجناح (ب)، قسم سحب السموم. وقال مدير «برنامج الأمل» الدكتور أسامة إبراهيم إن عدد الهاربين يبلغ 15 شخصاً تمكنت الدوريات الأمنية في محافظة جدة من القبض على عدد منهم، في حين يجري التدقيق في ملفات الهاربين من اللجنة الطارئة التي شكلت من رؤساء ومديري الأقسام في المستشفى، ونفى ما تردد عن اندلاع حريق كان السبب وراء هروب المرضى .
ووفقاً لمصدر أمني، نجحت الدوريات الأمنية في القبض على 5 من الهاربين من نزلاء المستشفى، فيما تجرى أعمال بحث واسعة النطاق عن بقية الهاربين. وبدأ قسم حي السلامة التابع لشرطة جدة التحقيق في أسباب الهروب والتعميم عن بقية الهاربين. وتشير معلومات غير مؤكدة إلى أن عدد الهاربين من المستشفى يصل إلى 20 شخصاً.
ووفقاً لمعلومات حصلت «الحياة» عليها فإن الهاربين ممن تم القبض عليهم أشاروا إلى سوء المعاملة التي يتلقونها والإهانة وعدم العلاج، وهذا ما دفعهم إلى الهروب من المستشفى.
وأشارت المعلومات إلى عدم تطبيق المستشفى للسياسات والإجراءات الأمنية المتبعة لإبقاء المرضى في عنابرهم. وأشارت المعلومات إلى عدم تأهيل أكثر من 50 في المئة من العاملين في المستشفى في المجال الأمني للمستشفى، ولا سيما أنهم نقلوا من أعمال إدارية إلى العمل الأمني بعد وعد إدارة المستشفى بنقل خدماتهم إلى «برنامج الأمل للمستشفى».

مؤتمر "الأيدز" يشدد على حقوق المصابين... ودعم القطاع الخاص لبرامج التوعية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 08 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95123>

خلص مؤتمر يوم الإيدز العالمي الذي اختتمت فعالياته مساء أول من أمس في جدة إلى عدد من التوصيات تمثل أبرزها في حض وسائل الإعلام المختلفة على التعاون المشترك في نشر الوعي الصحي عن فيروس نقص المناعة المكتسبة وطرق انتقاله والوقاية منه وإيصاله إلى شرائح المجتمع كافة، ورفع الوعي الاجتماعي بأهمية حصول المصابين على حقوقهم الإنسانية المشروعة، وتحفيز القطاع الخاص لدعم برامج التوعية والتدريب والإرشاد من خلال دوره الاجتماعي. وشدد المؤتمر الذي عقد ليومين بشعار «الإيدز والإعلام» على أهمية تسليط وسائل الإعلام على المواضيع التي من شأنها تعديل السلوكيات الخطرة، وإجراء الفحص التطوعي وحصول المصابين على العلاج والرعاية وتدريب فئات إعلامية لتخريج إعلاميين متخصصين يتولون مهمة طرح قضية مرض «الإيدز»، إضافة إلى التأكيد على أهمية استثمار الوسائل الإعلامية في تقديم برامج وحملات توعوية مستمرة ومتكررة لنشر الوعي وإدراج المتعاشين مع المرض بين أفراد المجتمع. وأشاد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة في المؤتمر بورقة العمل التي قدمها المدير العام لتحرير صحيفة «الحياة» في السعودية والخليج جميل الذيابي، وتبنيه المساهمة في تنفيذ توصيات مؤتمر يوم الإيدز العالمي إيماناً بالدور المهم والحيوي لوسائل الإعلام في التثقيف والتوعية بمرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز»، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام المختلفة مطالبة بالإسهام بدور فاعل في التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع من خلال التعاون وتبادل المعلومة مع الجهات الصحية. وأوضح الوزير خوجة في رده على سؤال «الحياة» حول شفافية الجهات المختصة في التعاطي مع عدد المصابين بالداء، أنهم بدأوا يلمسون وضوحاً وصراحة في التعاطي من الجهات المعنية حول هذا الموضوع، مشدداً على أهمية وجود الإعلامي المدرب والمتخصص في المجال الصحي. وأعلن الوزير خوجة وقوفه ومساندته لأعمال الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، بتخصيص مساحة في جميع القنوات المقروءة والمسموعة والمرئية لنشر الوعي من خلال برامج الجمعية أو إعداد برامج توعوية تعرض في تلك الوسائل. من جانبه، وصف مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود ربط المرض بالممارسات غير الأخلاقية بـ «الاعتقاد الخاطيء»، موضحاً أن هناك العديد من الوسائل لانتقال المرض، منها الحجابة والحلاقة ونقل الدم والتي قد يكون ضحيتها أشخاص أبرياء،

اليوم تواصل فتح الملفات الغامضة .. اعرف حقك يا مواطن:

(5-2)

العلاج المجاني حق المواطن دون قرار أو "واسطة"

تباعد جلسات قضايا " العمل والعمال" مخالف للائحة المرافعات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 01-1431- 24 هـ الموافق 01-2010- 10 م العدد 13358 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

خالد المطويح - الدمام

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي .. لا يستطيع العيش منفردا ويميل بفطرته إلى التحضر والتمدن والتطور .. وعندما جاء الإسلام وكانت تعاليمه السمحة إلى البشرية دفعة واحدة خلال فترة وجيزة لم تكن تتابع نظريات إنسانية يشوبها النقص وتعالج بالتعديل من فترة إلى أخرى ولكنها من لدن الخالق العظيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلح شأنه فكانت تعاليم الإسلام، علاج المشاكل الإنسانية على وجه الأرض بأسلوب لم يصل له الفكر البشري من قبل، والإنسان في الدين الإسلامي مكرم ومفضل على غيره من المخلوقات. كما أكد الإسلام على حق الإنسان في الحياة، وأنه لا يجوز الاعتداء عليه دون وجه حق وشدد على المساواة بين الناس دون تمييز بين جنس أو لون وتقوم حقوق الإنسان على أسس أخلاقية وروحية تفوق ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، الذي جاء بعد الإسلام بـ 14 قرناً .. وفى واقع الامر فإن الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية أقدم الأمم في السير على هذا الطريق وبلغت ما لم تبلغه الديمقراطيات الحديثة .. وقد ساوى الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية وفي المسؤولية والجزاء، والحقوق العامة والخاصة وساوى بين المسلم وغير المسلم في الحقوق، وأكد المساواة بين الأجناس البشرية وهذا المبدأ هو الذي أقره نظام هذا البلد واتخذ منهجا لحفظ الحقوق .. اليوم» تقدم سلسلة صفحات تطرح خلالها أبرز حقوق وواجبات المواطن امام الجهات المرتبطة بمصالحه وتوضح خلالها اجراءات التقاضي من خلال الاستشهاد بأمثلة قانونية من داخل اروقة المحاكم ودفاتر المحامين . حقوق الوطن

يؤكد المستشار القانوني حمود الحمود، ان الوطن العزيز له حقوق وواجبات على أبنائه وكذلك المواطنون لهم حقوق على وطنهم حسب ما ورد في النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ 90 وتاريخ 1412/8/27 هـ. وورد في المادة (6) من نظام الحكم أن « المواطن يجب عليه السمع والطاعة لولي الأمر في العسر واليسر والمنشط والمكره، ويجب عليه الولاء لوطنه، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد، وكذلك احترام كل ما ارتبطت به الدولة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات». فمن ينخرط في تنظيم في الداخل ليقوم بالتخريب وقتل المستأمنين الذي استأمنهم ولي الأمر فهذا لم يوجب السمع والطاعة لولي الأمر ولم يمثل لقوله تعالى (وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم) (صدق الله العظيم فهو بهذا العمل قد عصى الله ورسوله قبل أن يعصي ولي أمره، فهذه الأعمال التنظيمية ليست مشروعة للمواطن ولو كانت مستساغة لأصبحت الأوطان فوضى لا زمام لها، والشريعة الإسلامية نظمت أمور الجهاد واستنفار المسلمين ورد العدوان وجعلتها منوطة بولي الأمر فقط دون غيره وليست لأحد غيره كاننا من كان أن يتعدى على هذه المسؤولية العظيمة الموكلة بولي الأمر.

عاقبة وخيمة

وكذلك الحال في من يؤسس تنظيمًا في الخارج وينال من هذا الوطن وقيادته فهو إن مات فيكون قد مات ميتة الجاهلية الأولى وليس في عقبه بيعة لولي أمر المسلمين، وتكون العاقبة وخيمة لقيامه بتأليب الناس على قيادة الوطن ورجاله وإفساد عقول بعض البسطاء بأرائه الخارجة عن الشريعة والعقل والمنطق وبالتالي فهو تارك لدينه ومفارق للجماعة مما يوجب قتله.

تنظيم معيشة

إن احترام النظام وتنفيذه واجب على كل مواطن ينتمي لهذه البلاد المباركة فالأنظمة لم توضع إلا من أجل تنظيم معيشة المواطنين وليس لهم الخيار في تطبيقها ومخالفتها، بل وجودها ضروري وتطبيقها ملزمًا للكافة دون استثناء، وإذا حدث تجاوز للأنظمة أو تعدى عليها فإن أول من سيجني أشواكها هو المواطن، وهذا ما نصت عليه المادة (9) من نظام الحكم، وأما حب الوطن والاعتزاز به وتاريخه المجيد فهو أمر فطري فالمواطن ينتمي بجسده وروحه لأرض هذه البلاد التي ولد عليها، وحب الوطن نابع من حب أرضه وسمائه وترابه وقرينته وقبيلته التي تحويها حدود هذه البلاد المباركة، فهذا الأمر حتى لو أنكره منكر أو جحد جاحد فهو موجود في دواخل وشعور كل مواطن سواء شعر به أم لم يشعر فهو شيء جبلي وعفوي ويتغزل الشعراء في أوطانهم بأبياتٍ تظل خالدة في الوجدان والدواخل مادامت الحياة.

معاهدات واتفاقيات

إن ولي أمر هذا الوطن الغالي له حق عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية نظراً لأن المادة (81) من نظام الحكم نصت

لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات» وليس لأي مواطن أو مقيم إلا احترامها، ولا يحق لأي مواطن أو مقيم الاعتداء على رعايا الدول المقيمين بالمملكة، ونحن نعلم أن الإسلام يقبل بأمان ولو كان من امرأة من عامة الناس.. فكيف إذا صدر الأمان من ولي أمر المسلمين الواجب الطاعة على جميع أفراد المواطنين.

الصحة والتعليم

وأشار المحامي الحمود إلى أن المادة «27» من نظام الحكم تنص كذلك على أن الدولة تكفل كذلك حق المواطن في حالة المرض والعجز والشيخوخة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم الجيد لكل مواطن، وإن كانت الخدمات الصحية ليست بالمستوى المطلوب وعدد المستشفيات وتأهيلها لا تفي بأعداد المواطنين رغم قدرة الدولة وإمكانياتها الكبيرة، ولذلك يلجأ كثير من المواطنين للعلاج بأموالهم في المستشفيات الخاصة لتلقى الرعاية الصحية المطلوبة لمرضاهم، فالأمر لا يستدعي أن يأخذ المواطن عندما يحتاج للرعاية الصحية أو لإجراء عملية جراحية طارئة لأمر أو موافقة من مسئول أو البحث عن واسطة من قريب لأن ذلك يخالف منطوق المادة «31» من نظام الحكم التي نصت على أن «تعني الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن»، وكذلك الحال في التعليم فكثير من الأسر يدرسون أولادهم في المدارس الخاصة حتى يلقوا الاهتمام والمتابعة ومحاسبة المقصر ومساءلته ولو صلح أمر التعليم في القطاع العام لما احتاجوا للتعليم الخاص، ولذلك تكون الحاجة ملحة للاهتمام أكثر بقطاعي التعليم والصحة لحاجة المواطن لهما بالذات بشكل مباشر وبهما تنهض الأمم والشعوب لذلك نص المنظم السعودي في المادة «30» من النظام الأساسي للحكم «أن توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية.»

شركات التوظيف

أغلب قضايا شركات توظيف الأموال دخلت الآن في عامها العشرين ولم يتم البت فيها حتى الآن والمحكمتان العامة والإدارية ومنذ ثمانية أعوام وحتى هذه اللحظة تتدافعان في إحدى القضايا ولم تنظرها أي جهة منهما، فالقضية تذهب لهيئة التدقيق بالرياض لتدقيقها ولم تعد منذ وقت طويل، ولا يعرف المساهمون كيف يقاضونهم ويستعيدون حقوقهم، وأذكر في قضايا توظيف الأموال أن خادم الحرمين الشريفين وجه ديوان المظالم بالنظر فيها ومع ذلك فإن ديوان المظالم اجتهد ولم ينظر إلا بعض القضايا وامتنع عن البعض الآخر، ولا أدري كيف يسوغ للديوان الامتناع وقد جاءه توجيه واضح وصريح من خادم الحرمين الشريفين رغم أن «العدل البطيء والظلم وجهان لعملة واحدة».

مخالفة صريحة

ويؤكد المحامي حمود الحمود أن العجيب في الأمر هو أن اللجنة المكلفة بتصفية المساهمات ومنذ أن شكّلت لم تصرح يوماً ما ولم تطلع المساهمين على ما توصلت إليه مراحل الإجراءات والأغرب من ذلك أن المساهمين رفعوا قضية على اللجنة لدى المحكمة الإدارية بالرياض لمماطلتها وعدم الإفصاح عما تم وإمساك أموال المساهمين دون وجه حق لعدة سنوات، فبدلاً أن تكون اللجنة عوناً للمساهمين أصبحت خصماً على الإجراءات وضد مصلحة المساهمين ووبالاً عليهم وفي ذلك مخالفة واضحة لنظام المحكمة التجارية وتقدم عدد كبير من المتقاضين لحجز أموال أصحاب توظيف الأموال

وبيعها استثناءً لحقوقهم وفقاً لنص المادة (564) من نظام المحكمة التجارية إلا أن الحكم نقض ولم يتم الإجراء مما زاد من تفاقم أوضاع المساهمين واستمرار الخصومة. ضد حقوق الوطن على المواطنين وكذلك حقوق المواطنين على الوطن كما جاء في النظام الأساسي .

حقوق المواطن

ويؤكد الحمود ان حقوق المواطن تقوم على العدل في الحكم والمساواة بين المواطنين وفق الشريعة الإسلامية، فلا يحق لكائن من كان تعطيل قضايا الناس وإطالة أمدها، بل إن توجيهات ولاية أمورنا أطل الله في أعمارهم أكدت على سرعة قضاء مصالح المواطنين وعدم تأخيرها.

تباعد الجلسات

ويشير إلى أن طول أمد قضايا العمل والعمال بسبب تباعد الجلسات لأكثر من 10 أشهر بين كل جلسة وأخرى، يخالف نص المادة (63) من لائحة المرافعات الملحقة بنظام العمل ويتعارض مع أنظمة هذه البلاد المباركة فالقضاء العمالي قضاء ناجز ومستعجل بطبيعته وهذا بخلاف الحال في بلادنا التي يطول أمد الجلسات والخصومة فيها بلا مبررات شرعية أو نظامية وهناك قضية صدر فيها حكم عمالي في شهر صفر عام 1430هـ، ومنح العامل جلسة في الهيئة العليا بعد استئناف خصمه في شهر صفر عام 1431هـ، وهناك الكثيرون من العمال لا حول لهم ولا قوة.



ملتقى "الحد من إيذاء الأطفال" يناقش مشاكل المنزل والمدرسة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 10 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/214069>

عناد العتيبي - الطائف

تشهد الطائف الملتقى الثاني "الحد من إيذاء الأطفال" الذي تنظمه الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين غد (الاثنين) برعاية المحافظ فهد بن عبد العزيز بن معمر، ويستمر لمدة يومين مناقشة محاور هامة تتعلق بأشكال الإيذاء التي قد يتعرض لها الأطفال سواء في المدارس أو في المنازل أو في محيط المجتمع . ويقدم عددا من الأكاديميين أوراق عمل خلال الملتقى عن أساليب وطرق الحد من إيذاء الأطفال والتحرش الجنسي.. المؤشرات والحلول ، ودور لجنة الحماية الاجتماعية مع حالات الإيذاء ، ودور المرشد الطلابي وولي الأمر في كيفية مواجهة حالات ومشكلات الإيذاء .

وأوضح مدير عام التربية والتعليم للبنين في المحافظة محمد بن سعيد ابو رأس أن الملتقى يستهدف المرشدين الطلابيين في المدارس ويشارك في الملتقى كمتحدثين رسميين كل من الدكتور خالد بن سعود الحليبي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والدكتور علي بن حسن الزهراني من كلية الطب بجامعة الطائف ورئيس لجنة الحماية الاجتماعية بمحافظة الطائف سابقا أحمد الغريبي إضافة إلى ورقة عمل مقدمة من التوجيه والإرشاد بالإدارة .

رعت الاحتفاء باليوم العربي لمحو الأمية

نورة الفايز: انخفاض الأمية 13% ونطمح بالقضاء عليها قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 محرم 1431 العدد 15175
<http://www.alriyadh.com/2010/01/10/article488645.html>

تغطية - راشد السكران تصوير - بدر الحرابي
أثنت معالي نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات الأستاذة نورة الفايز على الجهود التي تبذلها المملكة في القضاء على الأمية وأثنت على الجهود التي تبذلها الوزارة في محاربة الأمية بكافة أشكالها وقالت: لقد انخفضت الأمية في بلادنا حتى وصلت إلى 13% بالمية ونطمح أن نحقق قريباً بالقضاء عليها بالكلية .
جاء ذلك عقب رعايتها يوم أمس الاحتفاء باليوم العربي لمحو الأمية الذي صادف يوم 8 يناير في مبنى الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض للبنات وحضر الاحتفاء مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الرياض المكلف د. محمد بن منصور العمران ، والدكتور عبد العزيز السنبل ، والدكتور يوسف عيد عضوا هيئة التدريس بجامعة الملك سعود ، وبدأ الاحتفاء بكلمة لمدير عام التربية والتعليم تحدث فيها عن الجهود الكبيرة التي تقوم بها المملكة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بقطاعها البنين والبنات في محاربة الأمية ، وابتكار الأساليب الأمثل للوصول للأمين في كل مكان والتجديد في وسائل التعليم ، وأضاف: لقد أسعدني أن أرى الكثير من التجارب التي تم عرضها في محافل دولية تبرز الجهود التي تقوم بها الدولة لمحارب الجهل بكافة صورته بعد ذلك تحدثت الدكتورة البندري آل سعود المساعد للشؤون التعليمية مشيرة الى نيل المملكة خمس جوائز دولية في مجال محو الأمية . لتقلص بعد ذلك الأمية من 60% عام 1980 م إلى 13% عام 2009م ومازالت المملكة تبذل قصارى جهودها في تحقيق أهداف التعليم للجميع فأطلقت برنامج مجتمع بدون أمية .
كما تحدثت مديرة إدارة تعليم الكيبرات الأستاذة الجوهرة العريفي وطالبت المجتمع المدني بالمشاركة في دعم برامج محو الأمية لتحقيق ما تنتظر إليه حكومتنا بهذا المجال ، كما تحدثت عن برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألسكو) الدكتور يحيى عبد الوهاب الصايدي عبر الشاشة المغلقة إلى المجتمعين حول هذه المناسبة وأثنى على الجهود التي تبذلها المنظمة في القضاء على الأمية .
بعد ذلك تحدثت المشرفة التربوية ريم الخميس عن تجربتها في تعليم الكيبرات ، وكيف وقد حققت أحلامها في التعلم بعد ذلك تحدثت طالبة محو أمية، الطالبة غالية رميم مجرشي ، التي واصلت تعليمها إلى الجامعي وتطمح بأن تتنازل شهادة الدكتوراه في الطب بعد ذلك فتحت المشاركات والمناقشات بدأها الدكتور عبد العزيز السنبل ، والدكتور يوسف عيد عضوا هيئة التدريس بجامعة الملك سعود ، بعده شاركت الدكتورة سميرة الشهري من جامعة نورة.

فرار نزيل من "مستشفى الأمل" بجدة... ومسؤول يكشف تعطل كاميرات المراقبة

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 10 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95872>

جدة- أحمد آل عثمان

بعد مضي نحو 48 ساعة على حادثة هروب أكثر من 15 نزياً من مستشفى الأمل في جدة، تمكن أحد النزلاء مساء أمس، من الفرار من المرفق الصحي نفسه، ما يؤكد ضعف الإجراءات الأمنية التي أشارت إليها «الحياة» في عددها الصادر أول من أمس (الجمعة)، ووفقاً لمصدر في المستشفى (فضل عدم ذكر اسمه) فإن إدارة المستشفى فضلت التكتّم على الحادثة التي وقعت أمس، لاسيما وأنها تعرضت للانتقاد من وسائل الإعلام بعد حادثة هروب نزلاء من قسم «سحب السموم» قبل أقل من ثلاثة أيام.

وقال: «إن أهم وسيلة يعتمد عليها المستشفى في مراقبة النزلاء هي الكاميرات وكانت معطلة على رغم حداتها وكلفتها الباهظة التي تتجاوز 400 ألف ريال»، مشيراً إلى أن الطريقة التي سلكها النزيل أمس في هروبه، مشابهة لطريقة سابقه «ما يعني أن الحادثة الأولى لم تدفع إدارة المستشفى لاتخاذ التدابير التي من شأنها منع فرار أي نزيل». وأوضحت مصادر أخرى أن الهاربين السابقين لم يعودوا بالكامل، بل لجأت غالبيتهم إلى أسرهم بعيداً عما وصفوه بـ «الإهانة وسوء المعاملة» التي يجدونها في المستشفى.

وفي الوقت الذي تواصل فيه لجنة مشكلة من الشؤون الصحية أعمالها للتحقق في حادثة هروب أكثر من 15 نزياً من مستشفى الأمل الخميس الماضي، والبحث في مسبباتها، جاءت هذه الحادثة لتضيف للجنة مهمة أخرى في الكشف عن أسباب فرار النزلاء.

مؤتمر دولي بالمدينة يناقش الإرهاب وفرض الفكر المتطرف بالقوة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 10 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/213942>

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تنظم الجامعة الإسلامية مؤتمر دولياً بعنوان (الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر المتطرف) وذلك خلال المدة من 12-14 ربيع الثاني المقبل أوضح ذلك مدير الجامعة الإسلامية الدكتور محمد بن علي العقلا الذي رفع باسمه وباسم منسوبي الجامعة صادق الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على تكريمه برعاية هذا المؤتمر وافتتاحه وعلى ما يقدمه سموه من دعم ورعاية للجامعة في كافة مناشطها . وأكد العقلا أن المؤتمر يدعو إلى كلمة سواء، ولا يستهدف تصفية حساب مع الآخر، ولا يسعى إلى نبذ الآخر وأخذة بالشبهات، بل يسعى إلى نشر أدب الاختلاف وثقافة الحوار، وإلى ترسيخ قيم التفاهم ونشر روح التسامح، وإلى قفل أبواب التآمر على الإسلام وتحسين صورة الدين والمتدينين، كما يسعى إلى إعادة أبناء الجلدة الواحدة الذين انساقوا وراء إغراءات التحريض والتمويل الخارجي – إلى كنف وطنهم وذوبهم.

وأضاف إن المؤتمر يدرك أن الخطر الحقيقي لا يكمن في وجود بعض الأفراد من ذوي الفكر المتطرف، فهؤلاء لا يخلو منهم أي مجتمع أو دين، وإنما يكمن في انتشار فكر التطرف واتساع دائرته وتزايد أشياعه وتحوله إلى جزء من ثقافة المجتمع ثم محاولة فرضه بالقوة.

وتعد نقطة البدء في التطرف من أخطر مراحلها، حيث يبدأ في أي مجتمع نوعاً من المغالاة والتشدد في الأخذ بدين أو مذهب أو نظام من جانب بعض معتنقيه، فإذا غابت لغة الحوار الهادئ بين المجتمع وهؤلاء المتشددين تحول تطرفهم إلى حالة نفسية وعقلية تسمى التعصب، يبدأ بعدها هؤلاء المتعصبون بالخروج على القيم والثوابت والأطر النظامية والاجتماعية السائدة، فإذا استشعرت تلك الفئة أنها أقلية أو منبوذة اجتماعياً تحولت إلى مقت المجتمع بكل فئاته وطوائفه وطبقاته. ويكمن الخطر – حينئذ – في لجوء هذه الفئة إلى استخدام القوة والعنف في سبيل تحقيق أهدافها، ونشر أفكارها، وتثبيت مبادئها، والوصول إلى مآربها الخاصة، حيث ينتهي بهم فكرهم المتطرف إلى الجنوح الفكري والعاطفي الذي يدخلهم في دوامة الإرهاب النفسي ثم المادي ضد كل من يقف عقبة في طريقهم.

العثمان: 40 في المئة من السعوديين يعانون من "هشاشة العظام"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 10 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95776

كشف نائب رئيس جمعية «جراحة العظام السعودية» الدكتور عبدالله العثمان، عن زيادة نسبة مرض هشاشة العظام على مستوى المملكة، وبخاصة «للسعوديات المُسنات». وأكد على وجود «نقص في الكوادر الطبية الوطنية في مجال العظام». وقال العثمان في مؤتمر صحفي عقده أمس، بمناسبة قرب انعقاد «المؤتمر الدولي الثالث للعظام»، الذي ينطلق مطلع شهر صفر المقبل، إن هناك «زيادة ملحوظة في نسبة مرض هشاشة العظام على مستوى المملكة»، مشيراً إلى أن النسبة وصلت إلى «40 في المئة خلال الفترة الماضية»، لافتاً إلى «تجاوزها المعدل الطبيعي العالمي خلال الفترة الحالية». واعترف بوجود «نقص في الكوادر الطبية السعودية المؤهلة في مجال جراحة العظام، خلال الفترة الماضية»، لافتاً إلى أنه «في السابق، يتم تخريج 10 أطباء في مجال جراحة العظام، حاصلين على الدراسات العليا، نظراً إلى قلة الخبرات والتدريب العملي». بيد أنه أكد «توسيع دائرة الاعتراف، بعد أن تم توقيع اتفاق تدريب وتأهيل مع ثلاثة مستشفيات حكومية وخاصة، إذ تم تخريج 54 طبيباً مؤهلاً بشكل عال وجيد، خلال العام الجاري».

إلى ذلك، كشف رئيس الجمعية الدكتور حازم الخواشكي، عن توقيع اتفاقات وبروتوكولات جديدة مع عدد من الجمعيات العالمية في مجال التدريب في التخصصات الدقيقة، مثل: جراحة العمود الفقري، إضافة إلى إنشاء مجلة علمية طبية خاصة بالجمعية، التي سيتم من خلالها عرض لأهم البحوث العلمية والطبية الجديدة. وأشار إلى أنه سيتم خلال الفترة المقبلة توقيع اتفاق تعاون مع الأمن العام، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، في مجالات التدريب والتوعية، التي تعتبر «مهمة، وبخاصة في مباشرة حوادث السير والطرق». وأبان أن الجمعية تقوم حالياً بإنشاء «قاعدة بيانات طبية كبيرة، لتسجيل نسبة حالات أمراض العظام، والأطباء المعالجين، وطرق العلاج، إضافة إلى تدوين البحوث العلمية الجديدة، وأهم المستجدات في مجال جراحة العظام»، لافتاً إلى أنه سيتم «إنشاء قاعدة بيانات متكاملة والخاصة بالمفاصل الاصطناعية». إلا أنه أكد على ضرورة توافر الدعم المادي للجمعية يُشار إلى أن المؤتمر الدولي الثالث للعظام سيعقد خلال شهر شباط (فبراير) المقبل، خلال الفترة من 17 إلى 21، في جامعة الدمام، وسيشهد مشاركة أكثر من 17 متحدثاً عالمياً، إضافة إلى عقد ورش عمل وندوات علمية ومحاضرات.

حالة طبية نادرة

على صعيد آخر كشف نائب رئيس جمعية جراحة العظام في المملكة الدكتور عبدالله العثمان، عن وجود حالة «نادرة» في مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، لمريض يعاني من تيبس في المفصلين والركبتين، إثر تعرضه إلى حادثة مرور، مشيراً إلى أنها من الحالات التي «حيرت الكثير من الأطباء والاستشاريين في المملكة»، مبيناً أنه سيتم مناقشة هذه الحالة خلال المؤتمر مع المشاركين، بهدف التوصل إلى حلول عاجلة لهذه الحالة.

الأميرة سارة بنت مساعد: نهدف إلى تطوير أنظمة الأحوال المدنية

الرياض تشهد أول ورشة عمل لجمعية مودة لقضايا الطلاق

غداً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 محرم 1431 العدد 15175
<http://www.alriyadh.com/2010/01/10/article488468.html>

تنظم جمعية مودة الخيرية النسائية لقضايا الطلاق يوم غد الاثنين ورشة عمل بمدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية بالرياض .

وتناقش الورشة برامج ومبادرات الجمعية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحضور نخبة من المتخصصين والمهتمات والمهتمين بالعمل الاجتماعي بالمملكة .

وتهدف الورشة إلى التعرف على الأهداف العامة للجمعية والدراسات السابقة والمبادرات القائمة ضمن اهتمامات الجمعية ، كما تهدف إلى اقتراح التوجه العام للجمعية وأهدافها على المدى المتوسط والطويل، وتحديد الأولويات للخدمات والبرامج والمشاريع الرئيسية التي يجب التركيز عليها والخطوات التنفيذية .

وقالت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة الجمعية: "إن جمعية مودة أسستها مجموعة من سيدات المجتمع بمدينة الرياض استشعرا منهن بحجم مشكلة الطلاق والتزايد الملحوظ لهذه الظاهرة، وما ينتج عنها من انعكاسات خطيرة ومدمرة على الأسرة والمجتمع على حد سواء، ما يضع على عاتق الجميع ابتداء من الفرد والأسرة وانتهاء بالمؤسسات الحكومية والاجتماعية والخيرية مسؤولية محاربة هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها حفاظاً على وحدة أسرنا وتماسكنا الاجتماعي ."

وأشارت إلى أن الجمعية تهدف إلى العمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بالأحوال المدنية بما يحفظ حقوق المطلقات وأسرن، وإلى مطالبة الجهات المختصة بإدراج مناهج للتوعية الأسرية في مناهج التعليم العام واعتماد إلزامية الفحوصات النفسية وفحوصات الخلو من الإدمان كشرط لإتمام الزواج على غرار الفحص الطبي، وتسعى الجمعية إلى إطلاق برامج توعية للمقبلين على الزواج وكذلك المطلقين من الجنسين للتعريف بالحقوق الشرعية وتصحيح نظرة المجتمع إلى المطلقات. كما تطمح مودة إلى تضافر الجهود الحكومية والخيرية من أجل التوسع في إنشاء مكاتب إصلاح ذات البين سواء داخل المحاكم أو خارجها واستحداث أقسام نسائية لها للتوفيق بين الزوجين المتخاصمين على أسس حديثة تتوافر فيها الخبرات الفنية المتخصصة في النواحي النفسية والاجتماعية والقانونية إلى جانب الناحية الشرعية، للعمل على احتواء الخلافات الزوجية والحد من تزايد حالات الطلاق في المملكة .

وقالت سمو الأميرة سارة إن كثيراً من حالات الطلاق في مجتمعنا يمكن في نظري تلافيها والحد من آثارها من خلال التوعية والجهود الصادقة لإصلاح ذات البين، مطالبة شرائح المجتمع المختلفة بدور أكثر فاعلية في هذا الموضوع .

وأضافت سمو الأميرة سارة: "إن الجمعية تسعى من خلال هذه الورشة التي يشارك فيها نخبة من الشخصيات السعودية الفاعلة في مجالات العمل الخيري والاجتماعي بالمملكة إلى دعم توجه الجمعية وبناء خططها الإستراتيجية للمرحلة القادمة التي ستشهد بحول الله انطلاقة الجمعية وتقديم برامجها المختلفة .

واختتمت الأميرة سارة حديثها بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض على الثقة العالية التي منحها سموه للجمعية من خلال تكليفها بعمل دراسة وطنية شاملة لظاهرة الطلاق في

المجتمع السعودي للتعرف على أسبابها وكيفية علاجها، وهو ما اعتبرته سموها تكليفاً تتشرف به الجمعية موضحة أن " مودة "ستسخر كافة الإمكانيات والخبرات لتكون على قدر هذه المسؤولية الوطنية.



مكة: "السجون" ترفض السماح لنزيل برؤية ابنه قبل دفنه

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 10 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95765>

أوقفت إحدى الأسر في العاصمة المقدسة مراسم دفن أحد أبنائها، نزولاً عند رغبة والده السجين الذي ينتظر إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليه، فيما رفضت إدارة سجون مكة المكرمة أمس (السبت) السماح له برؤية ابنه المتوفى قبل ساعة دفنه. واستغربت والدته السجين وجدة الطفل المتوفى فاطمة بجوي رفض إدارة السجن السماح لابنها عيسى جابر الراجحي برؤية ولده، والصلاة عليه وحضوره مراسم دفنه، وقالت لـ«الحياة»: «على رغم أننا قدمنا كل الضمانات المطلوبة من كفالة حضورية وگرامية لابننا السجين، رغبة منا في تمكينه من رؤية ابنه قبل موارة جسده الثرى، وتقبل واجب العزاء فيه إلا أن إدارة السجن رفضت رفضاً قاطعاً، معللة رفضها بأن أنظمة البلاد لاتسمح بهذا الأمر.»

وأضافت: «منذ أسبوع كامل، ونحن نحاول طرق كل الأبواب للحصول على إذن رسمي يسمح لنا بمشاهدة الأب لابنه قبل أن يدفن لكن من دون جدوى، فبعد أن توجهنا لإدارة السجون في مكة، قولنا بالرفض الشديد، ووجهنا لإمارة منطقة مكة المكرمة للحصول على الموافقة، التي كتبت على خطابنا الموجه أنه يعامل وفقاً للأنظمة، ماجعلنا نستبشر خيراً، أملاً في قرارها مايطفىء نار انتظارنا»، مشيرة إلى أنه بعد مرور ثلاثة أيام وعند حضورهم في اليوم المحدد، فوجئوا بإدارة السجن تخبرهم بأن خطاب الإمارة أكد عدم سماحه برؤية الأب المكلوم لابنه مهما كانت الظروف.

وذكرت أنهم لم يفقدوا الأمل وبدأوا في مخاطبة بعض الجهات العليا، لافتة إلى أن ما فاقم الوضع هو مطالبة إدارة مستشفى النور لهم بضرورة استلام جثة الفقيد من ثلاجة الموتى فيه، بحجة أنها لا تستطيع الحفاظ على الجثة داخلها لفترة زمنية أطول، «كون الوفاة تعتبر عادية ولاتتبع لقضية جنائية ينتظر الانتهاء من التحقيقات في شأنها». «وتابعت بصوت حزين: «بيت في حيرة من أمري، لا أملك معها إلا الدموع، فابني يصر على رؤية جثمان ابنه، وإدارة السجن ترفض ذلك، وعلى الجانب الآخر إدارة المستشفى وثلاجة الموتى تلح علينا في استلام جثة ابننا، إضافة إلى أن منزلنا لايكاد يفرغ من جموع المعزين من دون أن يحدد موعد نهائي للدفن ما أثقل كاهلنا.

وفد من صحة جازان يدرس حالة النازحين نفسيا واجتماعيا

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 10 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/214002>

قام وفد من صحة جازان مكون من 16 أخصائيا وأخصائية اجتماعي ونفسي بزيارة تطوعية لمخيم الإيواء بأحد المسارحة للوقوف عن كثب على حالات النازحين بالمخيم، وذلك من أجل دراسة حالاتهم النفسية والاجتماعية، والعلاجية.

وأوضح لـ "المدينة" عدد من الاخصائين النفسيين والاجتماعيين إن هاولاء النازحين لهم واجب كبير علينا اتجاههم من حيث دراسة حالاتهم وتوفير الراحة لهم، وتأتي هذه الخطوة بمتابعة ودعم من من مدير الشؤون الصحية بمنطقة جازان الدكتور محسن الطريقي ومساعد المدير العام للشؤون النفسية والاجتماعية بصحة جازان الدكتور علي الحكمي تم ترتيب هذه الزيارة من قبل مدير القطاع الصحي بأحد المسارحة ومدير مستشفى الموسم العام عبدالله عريبي ونخبة من إدارة الدفاع المدني بمركز الإيواء.



الحارثي اعتبرها وقفه من المجلس لضمان حقوق الإنسان

الشورى : لا تنفيذ لأحكام القتل تعزيراً إلا بإجماع القضاة العلياء وتأييد المحكمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488913.html>

أسقط أعضاء مجلس الشورى رأي لجنة الشؤون القضائية وحقوق الإنسان بشأن المادة العاشرة من مشروع نظام الإجراءات الجزائية والتي قامت بحذف النص على أن يكون إصدار حكم القتل التعزيري بإجماع القضاة وطالبت بأن يكون بالأغلبية، وأيد غالبية الأعضاء بواقع (92) صوتاً رأي الأقلية الذي قاده عضوان من اللجنة القضائية هما الدكتور زهير الحارثي والدكتور عبد الرحمن العبيسي وأقر المجلس المادة لتكون أحكام قتل التعزير بالإجماع وليس بالأغلبية وأصبح النص الجديد حسب رأي الأقلية " الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤدية منها بالقتل أو الرجم أو القطع أو القصاص في النفس أو فيما دونها لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا ولا يكون تأييدها لعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع . "

واعتبر العضو زهير الحارثي في تصريح لـ "الرياض" هذا القرار وقفه من المجلس وضمان لحقوق الإنسان خاصة وأن مسألة الإجماع على العقوبات التعزيرية اجتهادية كما أنها جسمة لا يمكن تداركها وقال " لا يفهم من ذلك التدخل في أعمال القضاة لكن عدم إجماع جميع القضاة يدل على أن هناك شبهة في الحكم والشبهة تمنع إقامة الحد وهذا ينسحب على القتل التعزيري ولا يمكن إزهاق الأرواح بناء على شبهة.

دراسة عن استخدام الأسرة السعودية مهارة الحوار في حل مشكلاتها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488740.html>

الرياض - هيام المفلح

يشرف كرسي الأميرة صيتة بنت عبد العزيز لأبحاث الأسرة على دراسة علمية حول استخدام الأسرة السعودية للحوار الأسري ، وذلك بهدف التعرف على مدى استخدام الأسرة السعودية لمهارة الحوار في حل مشكلاتها الأسرية ، والتعرف على أهم الأساليب الحوارية للأسرة في هذه المواجهة ، وكذلك معرفة الأسباب التي تعرقل هذا الحوار ، بالإضافة إلى التعرف على المهارات الحوارية الأكثر استخداماً ، ورصد بعض العوامل المؤثرة في الحوار الأسري . وأوضح المشرف على الكرسي الدكتور جبرين علي الجبرين الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الاجتماعية كلية الآداب بجامعة الملك سعود ، أن بعض المشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع في وقتنا الحاضر ربما ترجع إلى افتقار بعض أفراد المجتمع إلى ثقافة الحوار والتواصل بين الوالدين وأبنائهم في وقت تزداد فيه الحاجة إلى هذا التواصل والحوار بينهم خاصة في ضوء ثورة الاتصالات التي نعاشها في وقتنا الحاضر والتي تأتي مصحوبة بالكثير من المشكلات الأسرية والاجتماعية. وأكد د. جبرين أن المجتمع السعودي مجتمع لا يزال يحتاج إلى تعزيز ثقافة الحوار مقارنة بالمجتمعات الأخرى وتوضح هذه الحقيقة من خلال نتيجة الدراسة العلمية التي قام بها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني التي توصلت إلى أن بعض طبقات المجتمع تفتقر إلى ثقافة الحوار. وأضاف " من الطبيعي أن غياب ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة من شأنه أن يعرقل الاتصال الفعال بينهم مما يؤدي إلى إعاقة كاملة لوظائف الأسرة . " وأشار د. جبرين إلى أن بعض الدراسات وجدت أبرز مشكلات صعوبة التفاهم بين أفراد الأسرة تتمثل في عدم وضوح الرسالة وغموضها والطريقة التي أرسلت بها للآخرين. في حين وجدت دراسات أخرى أن غياب حرية التعبير أو ممارسة الحوار أو المشاركة الفاعلة في حل المشكلات أو حتى إبداء الرأي الآخر أمام الكبار أيًا كانوا، كان سبباً في العنف من قبل الطلاب تجاه المدرسين والإدارة المدرسية وضد المجتمع بأكمله وسبباً في العناد والتمرد داخل الأسرة. علماً أن النصوص القرآنية أوضحت أن الإسلام يعد الحوار قاعدة مهمة من قواعد دعوة الناس إلى الإيمان بالله وعبادته، مما يجعله منهجاً ثابتاً في كل القضايا التي يكون فيها خلاف بين الناس (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ).

”مودة“: إدراج التوعية الأسرية ضمن مناهج التعليم العام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 01-1431- 25 هـ الموافق 01-2010- 11 م العدد 13359 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

تنظم جمعية مودة الخيرية النسائية لقضايا الطلاق اليوم ورشة عمل بمدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية في الرياض. وتناقش الورشة برامج ومبادرات الجمعية خلال السنوات الثلاث القادمة بحضور نخبة من المتخصصين والمهتمات والمهتمين بالعمل الاجتماعي في المملكة. وتهدف الورشة إلى التعرف على الأهداف العامة للجمعية والدراسات السابقة والمبادرات القائمة ضمن اهتمامات الجمعية، كما تهدف إلى اقتراح التوجه العام للجمعية وأهدافها على المديين المتوسط والطويل، إضافة إلى تحديد الأولويات للخدمات والبرامج والمشاريع الرئيسية التي يجب التركيز عليها والخطوات التنفيذية. وقالت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس إدارة الجمعية إن جمعية مودة أسستها مجموعة من سيدات المجتمع بمدينة الرياض استشعرا منهن بحجم مشكلة الطلاق والتزايد الملحوظ لهذه الظاهرة، وما ينتج عنها من انعكاسات خطيرة ومدمرة على الأسرة والمجتمع على حد سواء، مما يضع على عاتق الجميع ابتداء من الفرد والأسرة وانتهاء بالمؤسسات الحكومية والاجتماعية والخيرية مسؤولية محاربة هذه الظاهرة والتخفيف من أثارها حفاظاً على وحدة أسرنا وتماسكنا الاجتماعي وأشارت سموها في تصريح صحفي إلى أن الجمعية تهدف إلى العمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بالأحوال المدنية بما يحفظ حقوق المطلقات وأسرهن، وإلى مطالبة الجهات المختصة بإدراج مناهج للتوعية الأسرية في مناهج التعليم العام واعتماد إلزامية الفحوصات النفسية وفحوصات الخلو من الإدمان كشرط لإتمام الزواج على غرار الفحص الطبي.



طالبات وأكاديميات ”جازان“ يساندن النازحات في مخيمات الإيواء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 11 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/214106>

قامت 50 طالبة وعضوة هيئة تدريس من مختلف كليات جامعة جازان بزيارة لمخيم إيواء النازحين يوم أمس ال أول لتقديم الهدايا للفتيات وللأطفال في لفته تجسد حرص الجامعة على دعم المرأة للمشاركة مع وطننا الغالي في مختلف الظروف وللتخفيف عن الأسر النازحة والوقوف معها. وقال عميد شؤون الطلاب الدكتور حسن حجاب الحازمي إن هناك العديد من الأنشطة التي تحمل شعار "سلمت يا وطني"، والتي ستقام خلال الأسبوع الحالي لتكون ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي نفذتها الجامعة منذ بداية الأحداث إلى وقتنا الحالي حيث شارك جواله الجامعة في نصب الخيام وحراستها وزيارة المصابين من جنودنا البواسل بالإضافة إلى العديد من البرامج الصحية. وأضاف إن الأنشطة تشمل زيارة عدد من الجواله والطلاب إلى مخيم الإيواء وتوزيع كتب وهدايا للأطفال وإقامة أنشطة ثقافية والاجتماعية والصحية ورياضية لأبناء النازحين، كما يقوم عدد من عمداء الكليات والطلاب بزيارة للمصابين من رجال القوات المسلحة بمستشفيات المنطقة. وفي وقت سابق عبر مجلس جامعة جازان عن شجبه واستنكاره للهجوم الغادر الذي قام به المتسللون المتسلحون عبر الشريط الحدودي لمنطقة جازان وأكدوا التفاهم حول القيادة الرشيدة وأن الوطن سيظل شامخاً بعون الله مقدرين لجنودنا البواسل جهودهم وتضحياتهم لحمايته.

اليوم تواصل فتح الملفات الغامضة .. اعرف حقك يا مواطن:

(5-3)

تفتيش رجل الضبط للأنثى "باطل" ولورضيت به صراحة "الجريمة

والجسامة والدلائل والحقيقة" 4 شروط واجبة للتفتيش

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 01-1431- 25 هـ الموافق 01-2010- 11 م العدد 13359 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1>

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي .. لا يستطيع العيش منفردا ويميل بفطرته إلى التحضرّ والتمدّن والتطور .. وعندما جاء الإسلام وكانت تعاليمه السمحة إلى البشرية دفعة واحدة خلال فترة وجيزة لم تكن تتابع نظريات إنسانية يشوبها النقص وتعالج بالتعديل من فترة إلى أخرى ولكنها من لدن الخالق العظيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلح شأنه، فكانت تعاليم الإسلام، علاج المشاكل الإنسانية على وجه الأرض بأسلوب لم يصل له الفكر البشري من قبل.. والإنسان في الدين الإسلامي مكرم ومفضل على غيره من المخلوقات .. كما أكد الإسلام على حق الإنسان في الحياة، وأنه لا يجوز الاعتداء عليه دون وجه حق وتشدّد على المساواة بين الناس دون تمييز بين جنس أو لون وتقوم حقوق الإنسان على أسس أخلاقية وروحية تفوق ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، الذي جاء بعد الإسلام بـ 14 قرناً .. وفي واقع الأمر فإن الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية أقدم الأمم في السير على هذا الطريق وبلغت ما لم تبلغه الديمقراطيات الحديثة .. وقد ساوى الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية وفي المسؤولية والجزاء، والحقوق العامة والخاصة وساوى بين المسلم وغير المسلم في الحقوق، وأكد المساواة بين الأجناس البشرية وهذا المبدأ هو الذي أقره نظام هذا البلد واتخذه منهجا لحفظ الحقوق..

«اليوم» تقدّم سلسلة صفحات تطرح خلالها أبرز حقوق وواجبات المواطن امام الجهات المرتبطة بمصالحه وتوضح خلالها اجراءات التقاضي من خلال الاستشهاد بأمثلة قانونية من داخل أروقة المحاكم ودفاتر المحامين.
الأصل البراءة

يؤكد المحامي خالد السهلي، أن الأصل في الإنسان البراءة وهو الأمر المتيقن واليقين لا يزول بالشك ولا يزيله إلا يقين مثله، وهذه البراءة توجب عدم الاعتداء على شخص الإنسان أو مسكنه باعتبار أنها من حقوقه التي لا تُمس إلا في حالات الضرورة.. وكذلك التفتيش من الأشياء التي تمس بحق السر أو يعني أن التفتيش انتهاك قانوني لحق الإنسان في الاحتفاظ بأسراره وحرمة حياته الخاصة، فلا يجوز أن ينتهك هذا الحق إلا لكشف الحقيقة في جريمة وقعت فعلاً .
كشف الحقيقة

واهتم نظام هذا البلد بهذه المسألة المهمة ونصت المادة الأربعون من نظام الإجراءات الجزائية على (للأشخاص ومساكنهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها وحرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما يوجد معه من أمتعة وتشمل حرمة المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز أو معدّ لاستعماله مأوى».. ومن هنا تبين أنه لا يجوز التفتيش إلا بسبب يوجب وهو البحث عن أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد في كشف الحقيقة من أجل إثبات ارتكابها أو نسبها إلى المتهم
4شروط

ويضيف المحامي السهلي ان هناك 4 شروط للتفتيش الاول ان يسبقه وقوع جريمة فعلاً والثاني أن تكون الجريمة على درجة الجسامه والثالث أن تكون هناك دلائل وقرائن قوية تتيح التفتيش. والرابع ان يكون الهدف من التفتيش إظهار الحقيقة.

توقيت التفتيش

تنص المادة «42» من نظام الإجراءات الجزائية على أنه إذا جاز القبض على المتهم نظاماً جاز التفتيش.. ولكن السؤال متى يكون تفتيش الإنسان صحيحاً؟ وهو يعد اعتداء على الحرية الشخصية .. ولا يجوز التفتيش إلا بعد القبض بمعنى أن يكون القبض أولاً ثم يتبعه التفتيش، فإذا سبق التفتيش القبض كان الإجراء باطلاً قانوناً، كأن يفتش الشخص ثم يوجد معه شيء فيقبض عليه، فهذا إجراء باطل، وحدد النظام نطاق التفتيش الذي لا يتجاوز المتهم ويشمل التفتيش جسده وملابسه وأمتعته فقط، إذا كان رجلاً ولا يمتد لغير ذلك إلا بأمر مسبب.

تفتيش الأنثى

ويوضح السهلي ان المادة «42» إجراءات جزائية تقول ان تفتيش الانثى لا يكون إلا من قبل أنثى يندبها رجل الضبط الجنائي ولو قام به رجل الضبط أو السلطة المختصة بالتحقيق أصلاً عدّ التفتيش باطلاً، ولو رضيت به الأنثى رضاً صريحاً.. والهدف من ذلك المحافظة على الآداب العامة .. هذا في حالة تفتيش جسد المرأة أما الأشياء التي في يدها فالتفتيش صحيح .. وإذا كان التفتيش لمنزل ليس فيه إلا المرأة .. وجب أن يكون مع المفتشين امرأة وإلا عدّ إجراء باطلاً .

مماثلة الإفراغ

وبالنسبة للخلافات العقارية ومنها مماثلة البائع في افراغ العقار للمشتري، يؤكد المحامي خالد السهلي انه اذا قام شخص بشراء منزل من شخص آخر وسلمه الثمن من مبدأ الثقة وتم الاتفاق بينهما على أن يلتقيا عند كاتب العدل لإتمام عملية الإفراغ وبعد أن تمت المبايعه في مكتب العقار، وكان الصك الأصل مع البائع. وعند حضور المشتري على الموعد لم يحضر البائع وبدأ يتهرب من الحضور وبعدها بثلاثة أشهر تقريباً تقدم المشتري للمحكمة العامة «صاحبة الاختصاص العقاري» بطلب لإلزام البائع بإتمام عملية الإفراغ، وعليه تم إبلاغ البائع عن طريق عمله بالموعد المحدد للجلسة الأولى ولكن للأسف لم يحضر فتم إبلاغه بموعد آخر، ولكن فوجئ المشتري بأن البيت بيع لشخص آخر وتم إفراغ الصك له، وكان هذا البيع بعد تاريخ المبايعه الأولى .. ويكون الحل في مثل هذه الحالة قيام المشتري بسرعة التقدم إلى المحكمة العامة «صاحبة الاختصاص» فوراً عندما ظهر له أن البائع متهرب وتقديم طلب عاجل بإيقاع الحجز التحفظي على المنزل استناداً إلى المادة «79» من نظام المرافعات الشرعية.. وبهذا الطلب يكتب القاضي ناظر القضية حالاً إلى كتابة العدل المختصة بالعقار بإيقاف التعامل على العقار من بيع ورهن وغيرها حتى انتهاء القضية .

إيجار منزل

ويسوق المحامي السهلي مثالا لخلافات العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر بشخص استأجر شقة لغرض السكن وعندما سكن بها 6 أشهر تقريباً ظهر له تهريب ماء في الجدار الداخلي لدورة المياه، مما تسبب في سقوط بلاط السيراميك، فذهب إلى المالك فأخبره فطلب منه المالك إصلاح العيب بل ألزمه بذلك وهذا ليس من حق المالك .. والأصل في هذه الحالة أن العيوب التي لم يتسبب فيها المستأجر بتعدّد مباشر يكون إصلاحها لزاماً على نفقة المالك لأن «يد المستأجر يد أمانة وليست يد ضمان» .

إيجار سيارة

أما بالنسبة لخلافات تأجير السيارات فيقول المحامي السهلي انه اذا استأجر شخص سيارة من مكتب تأجير بعد أن توافرت فيه جميع الشروط النظامية التي يطلبها صاحب المكتب، وقد الله عليه بحادث سير دون تفريط منه أو تعدّد. وفي هذه الحالة لا يلزمه شيء لأن السيارة أخذها بإذن المالك أو نائبه بعد أن توافرت فيه الشروط النظامية وبه يد أمانة وليست يد ضمان، ولا يجتمع إيجار وضمان .. ولكن للأسف بعض الناس يجهل مثل هذه الأمور ويبادر إلى صاحب مكتب إيجار السيارات ويطلب العفو والصلح مقابل إعطائه مبلغاً وبعض أصحاب السيارات يستغل جهل المستأجر فيبدأ بالضغط عليه بدفع قيمة الإصلاح أو انه سيرفع عليه قضية مما يجعله بجهله يتحمل شيئاً ليس عليه أصلاً .

الشاهد أثناء المحاكمة

رفع شخص قضية على شخص آخر وطلب احد المدعين الشهود سواء للنفي أو الإثبات .. فإنه في هذه الحالة يحق للمشهود عليه توجيه الأسئلة للشهود ومناقشتهم في مجلس القضاء بعد إذن القاضي وهذا حق كفله له النظام بموجب المادة رقم 121 من نظام المرافعات الشرعية .. ولكن للأسف بعض المتخصصين لا يعلم عن هذا الحق أو انه يعلم ولكن لهيبة مجلس القضاء لا يجرو على طلبه وهو حق مشروع له .. ولو طلب من القاضي ورأى القاضي وجهة في طلبه سمح له بذلك .

أحوال شخصية

امرأة تقيم في مدينة جدة مع زوجها وأولادها وبعد فترة انتقل زوجها إلى مدينة الدمام لظروف عمله .. حدث بينهما خلاف على إثره تركها زوجها معلقة لم يطلقها ولا ينفق عليها ولا على أبنائها .. مما اضطرها إلى السفر للدمام مقر إقامة الزوج ورفعت دعوى بطلب الطلاق والنفقة عليها وعلى أبنائها .. وهذا حق مشروع لها ولكنها بهذا الإجراء الذي أخذته أسقطت حقها في إقامة الدعوى على الوجه الذي كفله لها النظام .. والحل في هذه الحالة هو تقديمها إلى المحكمة العامة بجدة حيث مقر إقامتها وليس الدمام فقد نص النظام على أن الدعوى في المسائل الزوجية تقام في مقر الزوجة إذا رغبت ذلك .. لأن الأصل كما هو معلوم أن الدعوى بشكل عام تقام في بلد المدعى عليه إلا ما استثناه النظام. وكفل لها النظام ذلك حيث ذكرت المادة (34/10) هـ) من نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية ما نصه «للزوجة في المسائل الزوجية الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد الزوج، وعلى القاضي إذا سمع الدعوى في بلد الزوجة استخلاف قاضي بلد الزوج للإجابة عن دعواها، فإذا توجهت الدعوى ألزم الزوج بالحضور إلى محل إقامتها للسير فيها، فإذا امتنع سمعت غيابياً وإذا لم تتوجه الدعوى ردها القاضي دون إحضار» ويسري هذا الأمر على دعوى الحضانة والزيارة في الأحوال الشخصية.»

زوج مدمن

امرأة متزوجة برجل مدمن مخدرات ولا يصلي ولا يصوم رمضان ويقوم بضربه وعدم معاشرتها بالمعروف .. وهي الآن تقيم عند أهلها لأكثر من سنة. ويجب في هذه الحالة ان تتقدم للمحكمة العامة لطلب فسخ النكاح وإذا استطاعت إن تحضر بينه من شهود أو تقارير من مستشفى تثبت حالة زوجها أو قضايا في المخدرات وغيرها من الدلائل مما يقوي موقفها أمام القاضي .. فإذا اقتنع القاضي بما قدمت من بينات وقرائن فإنه يفسخ النكاح ويلزم المرأة بالعدة .

الاستئناف تعيد الأمل إلى 205 آلاف معلم ومعلمة

ملف المستويات يعود من جديد لديوان المظالم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131912&groupID=0>

جدة: حسن السلمي، أحمد ردة

أعدت المحكمة الإدارية الاستئنافية بالرياض الأمل لنحو 205 آلاف معلم ومعلمة ناقضة الحكم الذي أصدره ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة قبل 6 أشهر والمتضمن صرف النظر عن دعوام التي يطالبون فيها وزارة التربية والتعليم بمنحهم درجاتهم الوظيفية المساوية لسنوات خدمتهم، وصرف فروقاتهم المادية بأثر رجعي. وقررت المحكمة الاستئنافية إعادة ملف القضية للمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "المظالم" استنادا لنص المادة 36 من قواعد المرافعات والإجراءات، والتي تنص على أنه يترتب على قبول طلب التدقيق أن تقوم دائرة التدقيق المختصة بتأييد الحكم أو نقضه، وإذا نقضته فلها أن تعيده إلى الدائرة التي أصدرته أو تتصدى لنظر القضية، وإذا أعادته إلى الدائرة التي أصدرته وأصرت تلك الدائرة على حكمها فعلى دائرة التدقيق أن تتصدى لنظر القضية إن لم تقتنع بوجهة نظر تلك الدائرة.

نقضت المحكمة الإدارية الاستئنافية بالرياض الأسبوع الماضي الحكم الذي أصدره ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة قبل قرابة 6 أشهر والمتضمن صرف النظر عن دعوى 205 آلاف معلم ومعلمة يطالبون وزارة التربية والتعليم بمنحهم درجاتهم الوظيفية المساوية لسنوات خدمتهم، وصرف فروقاتهم المادية بأثر رجعي. وقالت لجنة متابعة قضية المعلمين والمعلمات ضد وزارتهم في بيان لها أمس إن المحكمة الاستئنافية بالرياض أعادت أواخر الأسبوع الماضي ملف القضية للمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "المظالم" استنادا لنص المادة 36 من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم، والتي تنص على أنه يترتب على قبول طلب التدقيق أن تقوم دائرة التدقيق المختصة بتأييد الحكم أو نقضه، وإذا نقضته فلها أن تعيده إلى الدائرة التي أصدرته أو تتصدى لنظر القضية، وإذا أعادته إلى الدائرة التي أصدرته، وأصرت تلك الدائرة على حكمها، فعلى دائرة التدقيق أن تتصدى لنظر القضية إن لم تقتنع بوجهة نظر تلك الدائرة، وفي كل الأحوال التي تتصدى فيها دائرة التدقيق لنظر القضية، يجب أن يتم الفصل فيها بعد سماع أقوال الخصوم. ويجوز لدائرة التدقيق إجراء ما ترى لزومه من المعاينة أو الاستعانة بالخبرة، ويكون حكم دائرة التدقيق في جميع الأحوال نهائيا. والمعلمات الدرجة المستحقة، واحتساب سنوات عملهم على البند 105.

وكشفت اللجنة عن أن محامي المعلمين والمعلمات أحمد جمعان المالكي تلقى موعدا جديدا من المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "مظالم جدة" لنظر طلب المعلمين والمعلمات للدرجة الوظيفية المساوية لسنوات خدمتهم، والفروقات المادية التي تترتب عليها بأثر رجعي، وأن المحكمة حددت يوم الثلاثاء الموافق 23 ربيع الأول المقبل موعدا لنظر القضية بعد أن رفضت المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر حيالها.

الأقلية تقنع الأغلبية بضرورة الإجماع على عقوبة القتل

التعزيري

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131958&groupID=0>

الرياض: عبد الله فلاح

واصل مجلس الشورى أمس تصويته على مشروع نظام المرافعات الشرعية، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم. وحصلت المواد على الموافقة بالأغلبية اللازمة عدا المادة العاشرة والتي كانت سببا في عدم الموافقة على الباب الأول ونجحت الأقلية في التصويت عليه مادة مادة، حيث وافق المجلس بالأغلبية على رأي الأقلية أن يكون نصها كالتالي "الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل أو الرجم أو القطع أو القصاص في النفس أو فيما دونها لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا ولا يكون تأييدها لعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع".

شهدت جلسة مجلس الشورى أمس والتي خصص جزء منها لمناقشة الشأن العام بشكل سري انتقاداً لاذعاً من أحد أعضائه فيما يشبه "المراجعة الذاتية"، وكانت المداخلة شديدة الحدة ومطولة إلى الدرجة التي انتقدتها رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ لكثرة النقاط التي احتوتها. وجاء الانتقاد هذه المرة مختلفاً بعد أن بدا موجهاً لمجلس الشورى نفسه، وطالب عبد الوهاب آل مجتل بأن يكون المتحدث باسم المجلس أحد أعضائه، وحذر من أن مجلس الشورى إذا استمر على وضعه الحالي فإن الفساد سوف يستمر وإن المفسدين سوف يتكاثرون. كما انتقد عضو المجلس عبد الوهاب ما ورد في بعض وسائل الإعلام خصوصاً المقروءة، واصفاً ما نشر فيها بأنه نوع من السخرية من أعمال المجلس. وأضاف: إن الوضع الحالي يحتاج إلى مجلس شورى يكون في مستوى التطلعات ويكون عوناً ومساعداً للحاكم كما هو الحال في جميع برلمانات العالم. وواصل مجلس الشورى أمس تصويته على مشروع نظام المرافعات الشرعية، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم. وصوت على الباب الأول من مشروع نظام الإجراءات الجزائية مادة تلو الأخرى بعد عدم حصوله على الموافقة بالأغلبية اللازمة حسب قواعد عمل المجلس، وقد حصلت المواد على الموافقة بالأغلبية اللازمة عدا المادة العاشرة والتي كانت سبباً في عدم الموافقة على الباب الأول ونجحت أقلية في التصويت عليه مادة مادة، وذلك بحسب قواعد عمل المجلس تم طرح رأي الأقلية "الدكتور زهير الحارثي والدكتور عبد الرحمن العبيسي" من أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية تجاه المادة للتصويت حيث وافق المجلس بالأغلبية على رأي الأقلية أن يكون نص المادة كالتالي: "الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل أو الرجم أو القطع أو القصاص في النفس أو فيما دونها لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا ولا يكون تأييدها لعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع"، ورأت الأقلية أن إبقاء هذه العبارة بعد ضمانات إجرائية حقوقية هامة كون العقوبات التعزيرية ومنها عقوبة التعزير بالقتل هي عقوبات اجتهادية في فقه القضية ولا في فقه المسائل، إضافة إلى أن عدم تحقق الإجماع يعني اختلاف القضاة في تفسير طرق الإثبات تفسير البيئة مما يقود إلى اختلافهم حول العقوبة التعزيرية المقدره التي لم يرد فيها نص، كما أشار إلى أن القاعدة الفقهية لشبهة الدليل تتضمن إن كل فعل يختلف فيه الفقهاء حلاً وتحريماً فإن الاختلاف يكون شبهة تمنع إقامة الحد فمن باب أولى أن ينسحب هذا الرأي على عقوبة القتل التعزيرية.

وسيستكمل المجلس خلال جلسة مقبلة التصويت على النظام الأخير من مشروعات الأنظمة القضائية وهو مشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان، كما استمع المجلس بعد ذلك إلى تقرير من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1428/1429 هـ ، وسيستكمل المجلس مناقشته في جلسة مقبلة. وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة قدمه رئيس اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة مرض "أنفلونزا الخنازير" الدكتور عبد الله بن فهد المبيريك الذي أطلع المجلس على جهود اللجنة في متابعة تطورات المرض في المملكة ومدى تأثيراته المحتملة خلال فصل الشتاء بعد انقضاء موسم الحج بنجاح صحي. وأبرز التقرير الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة في هذا المجال وخطواتها على صعيد وضع خطط متكاملة وقائياً وعلاجياً ، وتوفير اللقاحات في مختلف المناطق ، والسبل الكفيلة لمحاصرة مرض أنفلونزا الخنازير.

التربية تحذر من أشخاص يوهمون المعلمين والمعلمات بقدرتهم على التدخل في النقل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 محرم 1431 هـ 12 يناير 2010
http://www.aleqt.com/2010/01/12/article_331432.html

«الاقتصادية» من الرياض
حذرت وزارة التربية والتعليم من أشخاص يدعون قدرتهم على التدخل في حركة نقل المعلمين والمعلمات، تزامناً مع كل فترة إعلان سنوية لتعبئة بيانات راغبي النقل الخارجي بين مدن ومحافظات المملكة، وذلك مقابل مبالغ مالية تقدم لهم إزاء هذه الخدمة، أو حتى القدرة على التعيين .
وشدد الدكتور فهد بن عبد الله الطياش المشرف العام على الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم، على الحذر من تنامي ظاهرة استغلال المعلمين والمعلمات، من قبل أشخاص يدعون قدرتهم على التدخل في حركتي النقل والتعيين، وذلك مقابل مبالغ مالية يتم إيداعها في حسابات جارية تعود ملكيتها لهم أو لمتعاونين معهم، واستخدام أساليب نوعية يصل بعضها إلى انتحال شخصيات مسؤولة في وزارة التربية والتعليم وتزويد المعلمين والمعلمات بأرقام لهواتف منسوبة لبعض المسؤولين في الوزارة يتم الرد عليها من جانبهم، وذلك لإيهام ضحاياهم بصدق ما يدعون، مؤكداً أن الوزارة رصدت محاولات لإيقاع المعلمين والمعلمات في حالات مشابهة وتم التعامل معها وفق الأنظمة المتبعة في الجهات المختصة
وأكد الدكتور الطياش حرص المسؤولين في الوزارة على تلبية كافة رغبات النقل أو التعيين وفق المتاح، وبناءً على آليات وضوابط وإجراءات محددة تعمل بها الوزارة، وهي متاحة للجميع ممن تنطبق عليهم شروط النقل أو التعيين ، ويتم الإعلان عنها وتوضيحها في كل حركة نقل جديدة من كل عام دراسي جديد، إضافة إلى إيضاح الأسباب لمن لم تتم تلبية رغبته التي تقدم بها للنقل أو التعيين بكل شفافية، ما يستلزم عدم الالتفات لما يتم ترويجه من ضعفاء النفوس، وهو ما يقتضي التصدي لهذه الظاهرة من قبل الجميع كواجب ديني ووطني، مضيفاً أنها لا تعدو كونها عمليات ابتزاز لجمع أكبر قدر من المال على حساب من يريد التعيين أو النقل من منسوبي وزارة التربية والتعليم .
ودعا الدكتور الطياش إلى الحرص على أخذ المعلومة الدقيقة من المصادر الرسمية للوزارة والمتاحة للجميع، وأحقية كافة المعلمين والمعلمات في الاستفسار عن حركتي النقل والتعيين لإيضاح ضوابطها وآلياتها وبيان موقف المعلمين والمعلمات وراغبي التعيين في الحركتين المشار إليهما .
وأكد الدكتور الطياش أن وزارة التربية والتعليم تعمل جاهدة بالتعاون مع بعض الجهات الأمنية لتقصي الحقائق وجمع أدق المعلومات والتفاصيل عن كل من يدعي ذلك ومعاقبته وفق الأنظمة المعمول بها.

الشورى يقر صرف بدل غلاء للمعيشة لموظفي الدولة في الخارج

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 محرم 1431 - 12 يناير 2010 العدد 3388 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3392&id=132043

أقر مجلس الشورى أمس صرف بدل غلاء معيشة لموظفي الدولة السعوديين بالخارج والمقدر بـ 5% كان خادم الحرمين الشريفين قد أمر بها قبل سنتين لجميع موظفي الدولة. وأنهى المجلس التصويت على مشاريع أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم. وأقر المجلس التصويت على التوصية الأولى للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس والتي تنص على الموافقة على الأنظمة الثلاثة. وشدد المجلس أمس على الإبقاء على قراره الذي اتخذه في جلسة سابقة والمتضمن تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة نظام مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديلات، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة التي طالبت بإلغاء قرار تشكيل اللجنة الخاصة ومناقشة المشروع المقدم منها، وستباشر اللجنة الخاصة أعمالها قريباً لإعداد تقرير مفصل عن مشروع نظام مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديلات وتقديمه للمجلس بعد أن تقوم بدراسته وإجراء التعديلات.

أنهى مجلس الشورى أمس التصويت على مشاريع أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم. وأقر المجلس التصويت على التوصية الأولى للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس والتي تنص على الموافقة على الأنظمة الثلاثة. وصوت المجلس بالأغلبية على التوصية الثانية للجنة والتي تنص على أن تتضمن الأداة النظامية التي ستصدر بالموافقة على مشاريع الأنظمة المصوت عليها الأحكام التالية:

- 1- مع مراعاة ما تضمنته آلية العمل التنفيذية تتولى المحكمة العليا اختصاصات الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة قبل نفاذ نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية بالنسبة إلى الأحكام الصادرة في القضايا التي تدخل في اختصاصات محكمة التمييز، وذلك إلى حين مباشرة محاكم الاستئناف اختصاصاتها بعد مضي الفترات الانتقالية التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء المنصوص عليها في آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم.
 - 2- لا يخل نفاذ نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم بما نصت عليه آلية العمل التنفيذية فيما يتعلق بالفترات الانتقالية.
 - 3- في حال تعددت العقوبات التعزيرية المقضي بها بتعدد الأحكام والقرارات تختص المحكمة العليا بإصدار حكم بالعقوبة اللازمة وفق ضوابط تحددها الهيئة العامة للمحكمة العليا.
- من ناحية أخرى، شهد المجلس نجاح توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي التي نصها "على المحكمة وضع محامي للمتهم الذي ليس لديه قدرة مالية لتوكيل محام عنه، ويكون الصرف عن المحامي من بند مالي خاص بذلك يضاف إلى بنود ميزانية وزارة العدل".

وشدد المجلس أمس على الإبقاء على قراره الذي اتخذه في جلسة سابقة والمتضمن تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة نظام مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديلات، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة التي طالبت بإلغاء قرار تشكيل اللجنة الخاصة ومناقشة المشروع المقدم منها، وستباشر اللجنة الخاصة أعمالها قريباً لإعداد تقرير مفصل عن مشروع نظام مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديلات وتقديمه للمجلس بعد أن تقوم بدراسته وإجراء التعديلات التي قد ترى أهمية إدخالها على مسودة مشروع النظام.

كما أقر المجلس صرف بدل غلاء للمعيشة لموظفي الدولة السعوديين في الخارج، المقدرة بـ 5% والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين قبل سنتين لكل موظفي الدولة، وذلك بعد توصية إضافية قدمها كل من الدكتور خليل البراهيم والدكتور أحمد آل مفرح على تقرير لجنة الشؤون الإدارية والموارد البشرية على تقرير وزارة الخدمة للعام المالي 28- 1429.

وأقر المجلس أيضاً توصيات اللجنة والداعية إلى تضمين وزارة الخدمة المدنية تقاريرها السنوية المرفوعة له ما يحدث في الجهات الحكومية من تجاوزات لنظام ولوائح الخدمة المدنية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة ذلك، وطالبت توصية ثانية الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية لوضع حلول جذرية للوظائف الشاغرة والعمل على إشغال الوظائف المطلوب شغلها من قبل هذه الجهات.

وطالبت توصية أخرى أقرها المجلس أمس وزارة الخدمة المدنية بتضمين تقاريرها السنوية المشكلات التي يعاني منها الموظفون في المجالات المختلفة، مثل التجميد الوظيفي وتوضيح الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأنها. وأكدت توصية خامسة على قرار المجلس الصادر عام 1429 الذي نص على "إجراء مراجعة شاملة للوائح الخدمة المدنية والاسلام الوظيفية بما يضمن احتفاظ الحكومة بالكفاءات التي تمكن أجهزتها من أداء مهامها على الوجه الأمثل"، كما أقر وضع نظام آلي يربطها بالجهات الحكومية الأخرى ليعالج مشكلة قصور بيانات الوظائف والموظفين بما يضمن توفيرها لدى الوزارة.



الفوزان: الأطفال السعوديون الأكثر تشوها ثقافيا في العالم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 محرم 1431 - 12 يناير 2010 العدد 3388 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3392&id=132018>

الجبيل: سعيد الشهراني

حذر أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن محمد الفوزان من استمرار التشوه الثقافي الذي يتعرض له الأطفال والشباب اليوم. وقال الفوزان "لا يوجد في العالم أطفال يتعرضون للتشوه الثقافي كما يتعرض له أطفالنا، نتيجة لصعف التربية، الأمر الذي أظهر حالة من الانسلاخ من الثقافة المحلية، والانغماس في سلبيات الثقافة الغربية دون إحساس بالخطر المحدق بأبنائنا بناء الغد، فالحالة العامة لتربية أطفالنا اليوم تنذر بكارثة تربية في المستقبل، إن لم تتضافر الجهود لحماية المجتمع وتوجيهه وإرشاده، واستثمار العنصر البشري إيجابياً". وأضاف الفوزان لـ "الوطن" أن غياب القدوة، الذي أدى إلى غياب الحوار، إضافة إلى إدمان الألعاب الإلكترونية، وحرية استخدام الأطفال والشباب للإنترنت بلا ضوابط، وضعف دور الأجهزة المعنية بالتربية ورعاية المجتمع في القيام بواجباتها في هذا المجال، كل تلك أسباب تهدد المجتمع بكارثة تربية وأخلاقية في المستقبل. وقال إن أحدث الإحصاءات أن أكثر من 70% من المجتمع شباب مما يستدعي مضاعفة الجهد لخلق جيل واع مدرك ومتحمل للمسؤولية، معتز بموروثه الثقافي. ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد الحوار أسلوباً في معالجة السلوكيات السلبية، والبعد عن العنف بكافة أشكاله وصوره، كما أن 25% من الأطفال السعوديين يراجعون طوارئ المستشفيات نتيجة تعرضهم للعنف الأسري، بسبب الجهل التربوي لدى الأسرة في التعامل معهم، ولأن الأطفال هم الفئة الأضعف في الأسرة ويمارس عليهم ذلك العنف في المنزل. الأمر الذي يعزز العدوانية لديهم وفقدان الثقة بأنفسهم، مع العلم أن حوالي 75-85% من شخصية الإنسان تتشكل خلال السنوات الـ 5 الأولى من عمره، فإذا تعرض إبنائنا للعنف وغاب عنهم القدوة، وترك أمرهم للمؤثرات التقنية السلبية فإن استشراف المستقبل يكاد يكون مظلماً. كما أن 85% من طالبات المرحلة الثانوية يعانين من الفراغ العاطفي داخل الأسرة، و 60% من الأطفال مصابون بالرهاب الاجتماعي نتيجة القمع، وغياب الحوار، مما أصابهم بفقدان الثقة بالنفس. فعلى الأجهزة المعنية بالتربية وحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وضع خطط استثمارية لهذه الطاقات البشرية الشابة، وتوجيهها التوجيه السليم. وحذر الفوزان من الآثار السلبية ألعاب الأطفال الإلكترونية (البلاي ستيشن) حيث تستهدف تعليمهم أو إكسابهم ثقافة العدوان، والتمرد، والعنف، والانحلال الأخلاقي، مما يتطلب تدخل رجال الأعمال إلى خدمة المجتمع من خلال إنتاج ألعاب إلكترونية للأطفال تعزز منظومة قيم المجتمع. في حين يلحق الإنترنت الأذى النفسي بالمراهقين والمراهقات من خلال الاستدراج الجنسي، أو السخرية، أو تعليم الشذوذ الجنسي، مما يتطلب أسلوباً تربوياً للتعامل مع هذه التقنيات يعتمد على منع الاختلاء بأجهزة الحاسب، مع تعزيز الثقة، والمصادقية. ودعا الدكتور الفوزان المجتمع إلى ضرورة الاطلاع ومعرفة خصائص النمو لدى الأطفال والمراهقين ليتمكن الآباء والأمهات من التعامل مع أبنائهم وفق معرفة سليمة لطرائق التربية الإسلامية الصحيحة.

الأميرة عادلة بنت عبد الله تثنى دور كرسي دراسات العنف تسجيل 663 حالة عنف أسري خلال 3 سنوات

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 26 محرم 1431 العدد 13619
<http://www.al-jazirah.com/208031/In89.htm>

الخبر - هيا العبيد:

ثمنت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله آل سعود نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني دور جامعة الملك عبد العزيز في تدشين كرسي دراسات العنف الأسري في أكتوبر 2009م، الذي تحتضنه كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدعم من المهندس عبد الله بقشان.

ويهدف الكرسي إلى المساهمة في الحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع والتخفيف من انعكاساته على النساء والأطفال والمسنين، إضافة إلى إجراء البحوث والدراسات الميدانية المتخصصة وإقامة المؤتمرات والندوات التي من شأنها الإسهام في زيادة الوعي بأهمية التصدي لهذه القضية من خلال خطوات عملية. ودعت سمو الأميرة عادلة إلى توحيد وتكثيف جهود جميع القطاعات الأمنية والقضائية لمساندة وحماية ضحايا العنف الأسري، ووضع ضوابط لردع أي خلل يمس العلاقة الأسرية، وتأهيل الكوادر المتخصصة لمعالجة قضايا العنف الأسري، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه الحد من هذه الظاهرة.

من جانبها كشفت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني عن تسجيل 153 حالة عنف أسري خلال العام 2009 على مستوى المملكة 73 حالة منها تتعلق بإنات و80 حالة للذكور، كما تم تسجيل نسبة 60% عنف جسدي للطفل، منها 20% عنف جنسي والنسب الباقية خاصة بأنواع من الإهمال.

جاء ذلك خلال كلمة للدكتورة مها المنيف في ندوة (دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري) التي أقيمت مساء أمس الأول بغرفة الشرقية تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز حرم سمو أمير المنطقة الشرقية وبحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله آل سعود، وعدد من مديرات ورئيسات المراكز الخيرية والمشرقات والإحصائيات الاجتماعيات بمختلف القطاعات على مستوى المنطقة الشرقية وخارجها.

وأوضحت أن من أبرز المشروعات التي قام بتنفيذها برنامج الأمان إنشاء خط لمساندة الطفل بالتعاون مع القطاعات الحكومية والخاصة منذ ما يقارب العام، مشيرة إلى أن نسبة المعنفين من ذوي الحاجات الخاصة 13%، وأوضحت أن نسبة 96% من المتعاملين مع المركز يعتبرون المشروع ناجحاً، وأعلنت أن البرنامج يسعى إلى إطلاق الرقم المجاني خلال الاحتفال باليوم العالمي للطفل للعام الجاري.

وكشفت عن خطط لإنشاء المزيد من المراكز لحماية الطفل، وقالت أن هناك 38 مركزاً من هذا النوع حالياً في جميع مناطق المملكة، وقالت إن المراكز الجديدة تم اعتمادها من قبل مجلس الخدمات الصحية في كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى ومنطقة مكة المكرمة، حيث سيتم إنشاء ما بين إلى سبعة إلى تسعة مراكز في كل منطقة، فيما تم توزيع باقي المراكز على المدن الأخرى. وقالت أنه تم اعتماد المراكز من قبل مجلس الوزراء وهي الآن في مرحلة المراجعة في مجلس الشورى من خلال عمل نظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء الذي يتمثل في 16 مادة وهو يحمل مواد عن التبليغ عن الاستجابة والتقييم والتدخل.

وتتضمن المشروعات الجديدة، وفقاً للدكتورة مها المنيف، إنشاء سجل وطني لربط مراكز حماية الطفل عن طريق الشبكة العنكبوتية، وإدخال الحالات التي تتعرض لحالات العنف بكل أشكاله، ضمن السجل الوطني، وذلك من خلال المعلومات التي يتم تسجيلها عن حالة الطفل التي ترد إلى القطاع الصحي.

وعن دور المؤسسات الأمنية تحدث العقيد الدكتور بندر بن محمد المخلف من شرطة منطقة الدمام، من خلال تسليط الضوء على الحالات التي سجلت في الثلاث السنوات الماضية التي تمثلت في 663 حالة عنف اسري، إلى جانب 299 حالة عقوق والدين و 312 حالة عن تغيب الفتيات عن ذويهن و 366 حالة ناتجة عن مشكلات أسرية، إضافة إلى لحالات التي لم يتم فيها الإبلاغ أو سجلت تحت مسميات أخرى، مضيفاً أن الإيذاء النفسي هو الأكثر تفشياً بين الأحداث، وأن نسبة المتعرضين للسب منهم 41% بينما 25% منهم تعرض للصفع على الوجه، وأورد بعض الحالات التي تمثلت الجروح وترك المنزل واستخدام السجائر، وحالات الإهمال من قبل الوالدين.

وعزا المخلف الأسباب وراء الظاهرة إلى ضعف المستوى والوعي بين الزوجين نتيجة للخلافات الأسرية وعدم التفاهم بين الطرفين وكذلك ضعف التدني المعيشي للأسرة، إلى جانب تدخل الأقارب في المشكلات الأسرية مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات.

ودعا العقيد المخلف إلى نشر الوعي الإيجابي بين الأسر من خلال إنشاء مكاتب الاستشارات الأسرية وإقامة الدورات التدريبية لتعزيز العلاقات الأسرية.

وخلال الندوة طالبت عدد من الحاضرات بتفعيل دور المحققات والمفتشات من خلال إدخال العناصر النسائية في مراكز الشرطة وإيجاد محققات في دار الملاحظة الاجتماعية، ورفع مستوى الوعي الأمني في المجتمع، وإيجاد نوع من الثقة بين المؤسسات المعنية القضائية والأمنية لكي تثبت جدارتها والبعد عن الفكر الذكوري والهيمنة الذكورية، واستقبال جميع القضايا دون استثناء، خاصة قضايا المرأة وعدم طلب المحرم في القضايا المهمة كالقضيتين اللتين حدثتا في الشرقية سابقاً.

كما طالبت الحاضرات بضرورة تفعيل برنامج الأمان الأسري على مستوى المملكة، وخاصة في المدن النائية لنشر مفهوم الوعي الثقافي بالحقوق الاجتماعية والثقافية في كل القطاعات، كما طالبن بضرورة إيجاد مدونة الأحوال الشخصية للمرأة للحصول على حقوقها كاملة.



1500 ريال رواتب عمالة الاستقدام الموحد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/01/26 هـ 12 يناير 2010 م العدد : 3131
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100112/Con20100112326193.htm>

محمد العنزي - الدمام

توقعت مصادر «عكاظ» أن تتراوح أسعار العمالة التي ستوفرها شركات الاستقدام الموحدة ما بين 1000 و 1500 ريال للعامل أو العاملة حسب طبيعة العمل، مشيرة إلى أن الأسعار تخضع الآن للدراسة من قبل الجهات المعنية. وقالت المصادر إن تحديد أسعار العمالة سواء كانوا عمالة منزلية أو غيرها من المهن الأخرى ستراعى فيها الإجراءات النظامية القائمة حالياً من حيث قيمة إصدار الإقامات أو تجديدها وغيرها من الالتزامات المالية الأخرى، وكل ذلك سينعكس على أسعار العمالة ورواتبها. وأوضحت أن نظام شركات الاستقدام الموحد سيشتراط إيجاد حساب بنكي لكل عامل أو عاملة وتحويل الرواتب على الحساب مباشرة لضمان الحقوق، مشيرة إلى أنه بإمكان أي شخص لديه الرغبة والحاجة إلى أي عامل أو عاملة في أي مهنة كانت أن يتقدم بطلبه وسيوفر الطلب في وقت قصير جداً لا يتجاوز الـ 24 ساعة في حال توافر العمالة المطلوبة لدى شركات الاستقدام.

وأوضحت أن بإمكان طالب العامل أو العاملة الاستفادة من خدمته لمدة عامين كاملين، مشيرة إلى أن نظام الشركات الموحدة الذي يتوقع تطبيقه قريباً سيقضي على السوق السوداء للعمالة الوافدة، إضافة إلى حفظ حقوق العمالة وحقوق طالبي العمالة، كما أنه سيساهم في الحد من حالات الهروب والعمالة السائبة.

اليوم تواصل فتح الملفات الغامضة .. اعرف حقا يا مواطن:

(5-4)

15 جريمة كبرى تقود المتهم لـ "غرفة التوقيف"

النظام يتعامل مع المشتبه فيه على أساس البراءة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1431-01-26 هـ الموافق 2010-01-12 م العدد 13360 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE+E6%DE+&s=1&sT=1>

خالد المطويح - الدمام

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي .. لا يستطيع العيش منفردا ويميل بفطرته إلى التحضرّ والتمدّن والتطور .. وعندما جاء الإسلام وكانت تعاليمه السمحة إلى البشرية دفعة واحدة خلال فترة وجيزة لم تكن تتابع نظريات إنسانية يشوبها النقص وتعالج بالتعديل من فترة إلى أخرى، لكنها من لدن الخالق العظيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلح شأنه، فكانت تعاليم الإسلام، علاج المشاكل الإنسانية على وجه الأرض بأسلوب لم يصل له الفكر البشري من قبل.. والإنسان في الدين الإسلامي مكرم ومفضل على غيره من المخلوقات. كما أكد الإسلام على حق الإنسان في الحياة، وأنه لا يجوز الاعتداء عليه دون وجه حق وشدد على المساواة بين الناس دون تمييز بين جنس أو لون وتقوم حقوق الإنسان على أسس أخلاقية وروحية تفوق ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، الذي جاء بعد الإسلام بـ «14» قرناً .. وفي واقع الأمر فإن الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية أقدم الأمم في السير على هذا الطريق وبلغت ما لم تبلغه الديمقراطيات الحديثة.

وقد ساوى الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية وفي المسؤولية والجزاء، والحقوق العامة والخاصة وساوى بين المسلم وغير المسلم في الحقوق، وأكد المساواة بين الأجناس البشرية وهذا المبدأ هو الذي أقره نظام هذا البلد واتخذ منهجا لحفظ الحقوق» .. اليوم» تقدّم سلسلة صفحات تطرح خلالها أبرز حقوق وواجبات المواطن امام الجهات المرتبطة بمصالحه وتوضح خلالها اجراءات التقاضي من خلال الاستشهاد بأمثلة قانونية من داخل أروقة المحاكم ودفاتر المحامين.

جرائم التوقيف

نتناول في هذه الحلقة الجرائم التي توجب التوقيف طبقا لنظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 1422 هـ ويؤكد المحامي خالد السهلي ان النظام اشتمل على كيفية التعامل مع القضايا من حين وقوعها إلى الانتهاء من مرحلة المحاكمة وكان نظاما واضحا كفل حق المتهم وتعامل معه على الأصل وهو البراءة. وذكرت المادة الثانية عشرة بعد المائة في النظام تكليف سمو وزير الداخلية بتحديد الجرائم الكبرى التي توجب التوقيف، عليه فقد صدر قرار سموه رقم 1900 وتاريخ 9/7/1428 الذي تضمن 15 قضية وعدّها قضايا كبرى وهي : الحدود المعاقب عليها بالقتل أو القطع والقتل العمد، أو شبه العمد، وجرائم الإرهاب، والجرائم المخلة بأمن الدولة ،وقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، أو الأسلحة والذخائر ، أو تزيف أو تقليد النقود ، أو التزوير ، أو الرشوة أو انتحال صفة رجل السلطة العامة ، أو غسيل الأموال المعاقب على أي منها نظاما بسجن يزيد على عامين .

سرقة السيارات

كما تتضمن القضايا سرقة السيارات والقوادة أو إعداد أماكن للدعارة وترويح المسكرات ، أو قصد الترويح في حال تهريبها ، أو تصنيعها ، أو حيازتها ، واختلاس الأموال الحكومية ، أو أموال الشركات المساهمة ، أو البنوك والمصارف ما لم يرد المبلغ المختلس ، والاعتداء عمداً على ما دون النفس الناتج عنها زوال عضو ، أو تعطيل منفعة أو جزء منها ، أو إصابة مدة الشفاء منها تزيد على خمسة عشر يوماً ، ما لم يتنازل صاحب الحق الخاص ، والاعتداء عمداً على الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة بأي وسيلة من وسائل الإيلاف بما يزيد قيمة التالف على خمسة آلاف ريال ، ما لم يتنازل صاحب الحق الخاص ، والاعتداء على رجل الأمن أثناء مباشرة مهام وظيفته، أو الإضرار بمركبته الرسمية، أو بما يستخدم من تجهيزات، واستخدام أو إشهار السلاح الناري بقصد الاستخدام أو التهديد به وانتهاك حرمة المنازل بالدخول بقصد الاعتداء على النفس أو العرض أو المال ، وانتهاك الأعراض بالتصوير والنشر أو التهديد بالنشر والاعتداء على أحد الوالدين بالضرب ما لم يحصل التنازل.

غياب الزوج

وفي مجال قضايا الخلافات الزوجية يسوق المحامي السهلي قصة قضية لامرأة من الرياض تزوجت رجلاً وبعد شهر غاب عنها وتركها ولا تعلم أين اختفى فبحثت عنه في كل مكان فلم تجده وانتظرت سنة ونصف السنة لا تعرف عنه شيئاً دون نفقة وهي امرأة شابة ومن حقها أن تعيش حياة زوجية كريمة، إضافة إلى أنها تخشى على نفسها من الفتنة. وقد تقدمت إلى المحكمة العامة بالرياض صاحبة الاختصاص لطلب الفسخ من زوجها الغائب الذي لا تعلم عنه شيئاً من سنة ونصف السنة وبحثت عنه وسألت من يعرفه فلم تجد خبراً، فطلب منها القاضي البينة على ذلك فأحضرت شاهدين عدلين ولدى استشهادهما شهد كل واحد منهما بمفرده بأن زوج المرأة المدعية تغيب عنها منذ حوالي سنة ونصف السنة وانقطع خبره وأثره من ذلك التاريخ ولا أحد يعلم هل هو حي أم ميت ؟ وسألت عنه زوجته كثيراً من كان يعرفه فلم تجد عنه خبراً ولا أعلم أنه ترك لزوجته نفقة أو سكناً وهي امرأة مسلمة شابة صالحة محتاجة هكذا أشهد .

فسخ نكاح

وبعد تعديل الشهود تم الإعلان عن الزوج في جريدة الرياض ، وكذلك كتب القاضي للجهات الرسمية المعنية للبحث عنه والإفادة ، فوررد الرد انه بالبحث عنه في هذه الجهات لم يعثر عليه.

وعليه حكم القاضي بفسخ نكاح الزوجة من زوجها الغائب من باب رفع الضرر عنها لطول غياب الزوج وحصول الضرر عليها ولحاجتها للنفقة والسكن وما تحتاجه النساء وخشية وقوعها في الحرام. ولأن المقرر شرعاً رفع الضرر وإزالة لقوله صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار.»

عقم الزوج

قضية أخرى لامرأة تزوجت رجلاً عقيماً ومكنت معه عشرة أعوام ولم تعلم بذلك إلا بعد ثلاثة أعوام من الزواج. كما تبين لها أنه سبق له الزواج بامرأة قبلها وطلقها لأنها لم تنجب وتزوجت بغيره وأنجبت، لكن هذا الرجل عندما تزوج زوجته الثانية لم يخبرها بهذا العيب : أي أنه عقيم .. فهل في حالة رفضها العيش معه لها حق الفسخ أم لا ؟

العيب والخيار

يقول المحامي السهلي : إن هذه المرأة لها حق الفسخ ويكون ذلك بالتقدم إلى المحكمة العامة ، وفي هذه الحالة يحرص أصحاب الفضيلة القضاة إلى مناصحة الزوجة بالصبر والاستمرار مع زوجها وإذا لم ترغب فلها الفسخ، ويستند القضاة في مثل هذا الأمر إلى «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلاً على السعاية فتزوج امرأة وكان هذا الرجل عقيماً، ولما قدم على عمر ذكر له ذلك، فقال له عمر : هل أعلمتها أنك عقيم، قال : لا ، قال : فانطلق فأعلمها ثم خيرها». وبما أن العقم عيب ووجود العيب يوجب الخيار قال ابن القيم رحمه الله «والقياس إن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار.

إخلاء قرى جديدة والسكان يطالبون بحصر الممتلكات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26/01/1431 هـ 12 يناير 2010 م العدد: 3131
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100112/Con20100112326172.htm>

أخلت لجنة من الدفاع المدني، مركز القفل، حرس الحدود، الشرطة، المجاهدين أمس منازل في قرى الس، أم القروش، محجن، الزبادي، الضلعة، أبو الرديف، السرداح والمجروب، كمرحلة أولى، بينما تجري الترتيبات لإخلاء قرى الروضة الغربية والشرقية، أم العود، الكابش، والواسطة، كمرحلة ثانية لم يحدد وقت نزوحها بينما تم إبلاغ سكانها وتهيئتهم للنزوح حيث سيكون الخروج النهائي لهم وتحديد موعد نهائي الاثنين المقبل. ووفرت الجهات الحكومية عربات لنقل مؤن وحاجات النازحين. وأكد سكان القرى النازحة أنهم لا يمانعون في الخروج من قراهم ومنازلهم وتقديمها للجهات ذات الاختصاص لما سيعود للوطن من فوائد وحفاظا على الأمن ولكنهم يرغبون في تشكيل لجان لحصر منازلهم وممتلكاتهم لحفظ حقوقهم التي سيتركونها. وطالب المواطن مهدي علوي الذي يعول 50 فردا، هم أبناءه وأبناء شقيقه المتوفين بتوفير مكان مناسب لإسكانه والأسرة الكبيرة، مشيرا إلى أن الخيام لا يمكن أن تستوعب عددهم.

محاظف الطائف يفتح الملتقى الثاني للحد من إيذاء الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26/01/1431 هـ 12 يناير 2010 م العدد: 3131
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100112/Con20100112326314.htm>

افتتح محافظ الطائف فهد بن معمر أمس، الملتقى الثاني للحد من إيذاء الأطفال في مسرح النشاط في إدارة التربية والتعليم في الطائف. وقدم خلال الملتقى مجموعة من الأطفال من طلاب مدرسة طلائع المبدعين عرضا مسرحيا تحدثوا فيه عن حقوقهم وطالبوا بضرورة الحد من إيذاء الأطفال، ولاقى العرض استحسان الحضور وصفقوا له كثيرا. وقال مدير عام التربية والتعليم للبنين في الطائف محمد أبو راس في كلمة ألقاها بالمناسبة إن للإسلام منهجا فريدا في العناية بالطفل عجزت جميع الشرائع والأديان عن بلوغه «وأظهر نبي الأمة اهتماما فائقا بالأطفال وشفقة ورحمة وتربية وملاطفة، ومن هذه الثوابت انبثقت سياسة التعليم في المملكة التي تهدف في مجملها إلى تعزيز قيم الكرامة الإنسانية وتأكيد ضرورة حسن معاملة الطفل بما يكفل له النمو السوي صحيا ونفسيا واجتماعيا حتى يكون في الغد عضوا فاعلا نافعا لذاته وأمتة»، مؤكدا حرص إدارة التعليم على القيام بدورها تجاه فلذات الأكباد. ويتواصل الملتقى اليوم بمحاضرة للأستاذ المساعد في كلية الطب في جامعة الطائف الدكتور علي بن حسن الزهراني بعنوان «التحرش الجنسي.. المؤشرات والحلول»، ومحاضرة أخرى لرئيس لجنة الحماية الاجتماعية في الطائف سابقا أحمد بن حمود الغريبي عن «دور لجنة الحماية الاجتماعية مع حالات الإيذاء»، كما سيتحدث مدير إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم الطائف عبد الله حسن الزهراني عن دور المرشد الطلابي وولي الأمر في كيفية مواجه حالات ومشكلات الإيذاء.

الطائف: ملتقى يكشف عن تستر المدارس على حالات "الإيذاء"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/96501>

كشفت مديرة إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم الطائف عبدالله الزهراني وجود إيذاء للطفل داخل المدارس، مشيراً إلى أن إدارتها لا تتجاوب وتفصح عن تلك الحالات من خلال الاستبانات «التي نوزعها عليهم». وأكد الزهراني على هامش الملتقى الثاني للحد من إيذاء الأطفال في الطائف أمس أن تستر إدارات المدارس على تلك الحالات لا يخلو مسؤوليتها، «وقد يكون الإيذاء غير مقصود»، لافتاً إلى أن الوعي بالمفهوم الصحيح للإيذاء لا يزال في حاجة لمزيد من التوضيح وقال لـ «الحياة»: «المجتمع غير واع بأهمية ذلك، ونحن في طور التثقيف والتوعية لاكتشاف الإيذاء ومعالجته قبل أن يتفاقم إلى درجة العنف»، مشيراً إلى أنهم سيدربون الطالب على كيفية الرفض والإعلان والتنظيم وعدم التقوقع والانطواء على نفسه، لاسيما في حال تعرضه لتحرش جنسي على يد أحد زملائه أو المعلمين أو العمالة الوافدة في المقابل، أكد مدير إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف محمد أبوراس لـ «الحياة» أن حالات إيذاء الأطفال انحسرت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، موضحاً أنه توجد حالات فردية لم تصل إلى درجة الظاهرة، وتخضع للتحقيق لدى قسم المتابعة ويتم التعامل معها وفق الأنظمة الكفيلة بحفظ الحقوق. بدوره، أكد عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومدير مركز التنمية الأسرية بالأحساء الدكتور خالد الحلبي، أن الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي قد يتطور إلى نوع من أنواع العنف اللفظي والبدني المؤدية إلى الحرمان «ووضع الشخص في رتبة اجتماعية متدنية». وأرجع انتشار الإيذاء في السعودية خلال ورقة العمل التي قدمها في الملتقى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية للأسر، وانعدام الملجأ الآمن للطفل، والطلاق، وضعف الوازع الديني، إضافة إلى تدخل الخادمت في التربية. وأشار إلى أن من الآثار المترتبة على إيذاء الأطفال هروب الفتيات، واستنساخ الإجرام في المستقبل والوقوع في براثن المخدرات وهروب الشبان والتعثر الدراسي وزرع حب الثأر والخوف من الوالد وطاعته العمياء.

الشؤون الاجتماعية تدعو الجمعيات الخيرية إلى التوسع في

برامج الأسر المنتجة

ارتفاع أعداد الجمعيات الخيرية إلى 500 جمعية بزيادة نحو 36

جمعية

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 25 محرم 1431 هـ 11 يناير 2010 العدد 11367
state=true&جميعه=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11062&article=510571&search

جدة: محمد الكعبي

دعت أمس وزارة الشؤون الاجتماعية الجمعيات الخيرية السعودية إلى التوسع في برامج «الأسر المنتجة» لما له من الأثر الكبير في توفير مصدر دخل للأسر والتقليل من اعتمادها على الهيئات والنهوض بالمجتمعات وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة. وأوضح الدكتور علي الحناكي مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة خلال اجتماع الجمعية العمومية لجمعية ماجد الخيرية «أن عدد الجمعيات الخيرية في السعودية بلغ نحو 500 جمعية خيرية».

ويأتي ذلك بزيادة بلغت نحو 36 جمعية خلال نحو ستة أشهر تم التصريح لها، آخرها الأسبوع الماضي بحسب الدكتور الحناكي، حيث تشير آخر إحصائية قبيل شهر رمضان المنصرم وفي أغسطس (آب) إلى أن عدد الجمعيات بلغ 464 جمعية خيرية.

وأضاف «لا بد من تفعيل برامج الأسر المنتجة في الجمعيات، كي لا تكون الأسرة تعتمد على الجمعية في الدخل المادي، بل على إنتاجيتها. وسوف تقام في الأيام المقبلة ورشة عمل الجمعيات الخيرية في السعودية برئاسة جمعية ماجد بن عبد العزيز».

إلى ذلك أكد الأمير مشعل بن ماجد رئيس جمعية ماجد في كلمة له خلال الجمعية «انه من هذا المكان قبل 11 عاماً، انطلقت فكرة رائدة آنذاك حول إنشاء جمعية تنموية على خلاف السائد وقتها، وأبصرت النور على يدي الأمير ماجد بن عبد العزيز (يرحمه الله).

وأضاف «اليوم ومنذ إعادة انطلاق جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية، ونحن نضع أمام أعيننا هدفاً بعيداً نسعى جاهدين إلى أن نصل إليه بان نحقق علامة فارقة في المجال التنموي الاجتماعي من خلال استحداث برامج ومبادرات تنموية تساهم في تلبية احتياجات المجتمع لتصبح الجمعية من خلالها أداة تنفيذية لتفعيل مسؤولية القطاع الخاص والقطاعات المعنية تجاه أفراد هذا الوطن». وتابع «ومضياً نحو تحقيق الهدف، توج العام الماضي بمباركة من الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، بانطلاق مبادرة التنمية القروية، التي تهدف إلى المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ وتملك مشاريع تنموية نابعة من احتياجات المجتمعات القروية، بترسيخ مبدأ التعاون والتكامل بين جميع مؤسسات المجتمع تقوم الجمعية خلالها بدور الميسر لا المنفذ، وبالفعل نحن اليوم نمضي نحو شراكة استراتيجية مع أمانة محافظة جدة لترسيخ هذا المفهوم التنموي، كذلك مع جامعة الملك عبد العزيز من خلال الاتفاقية التي وقعت مطلع هذا العام لتوفير نهج أكاديمي في ما تقوم به الجمعية من أعمال».

وكانت جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية عقدت أول من أمس اجتماعها، حيث تم خلال الاجتماع استعراض ميزانية العام المالي الحالي والموازنة التقديرية له.

وتضمن برنامج الاجتماع عرض فيلم وثائقي بعنوان «قصة نجاح» يحكي واقعاً حقيقياً عن مخرجات أحد برامج التدريب الحرفي في الجمعية، التي تمت صيف العام الماضي بمنطقة بحرة وساهمت في تدريب 12 فتاة من أسر مختلفة في المنطقة ضمن دورة «الخزف التراثي»، التي دعمها البنك الأهلي، والتي سيتبعها تنفيذ حاضنة أعمال للفتيات بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، بحيث يتم تسويق منتجات الحاضنة لصالح الفتيات بالتعاون مع عدة جهات تم التنسيق معها لتنفيذ بعض الطلبات. وقدم رئيس مجلس إدارة الجمعية دروع التكريم للشركاء الاستراتيجيين وداعمي البرامج عن العام الماضي، كذلك رعاة الحملة الإعلانية التي تم إطلاقها في الوسائل الإعلامية من الصحف المحلية، وإعلانات الطرق، التي تم دعمها بالكامل من أمانة محافظة جدة.



تقصي الحقائق تستعين بـ «رئيس كتابة عدل» ... لفك «شيفرة» صكوك المنكوبة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/96608>

علمت «الحياة» أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى وجه في خطاب «عاجل» رئيس كتابة عدل جنوب جدة الثانية مصعب الغفيلي، لمباشرة مهام جديدة مع لجنة تقصي الحقائق في فاجعة جدة. وكشفت مصادر مطلعة أن توجيه «الوزير» تلا مطالبة عضو لجنة التقصي ووكيل وزارة العدل عبدالمحسن بن زيد آل مسعد بضرورة تواجده، قبل البدء في فتح سجلات كتابة عدل جدة الأولى الخاصة بصكوك المخططات والأراضي في شرق المحافظة الواقعة في مجاري مياه الأمطار والسيول. وزادت: «تتعلق المهام الجديدة لرئيس كتابة عدل بمشاركة اللجنة في التحقيق واستجواب عدد من كتاب العدل الذين تدور حولهم الشبهات، وبحث مدى تورطهم بإفراغ الصكوك في مجاري الأودية بالتعاون مع أمانة جدة». ولفتت المصادر إلى أن الغفيلي الذي ترأس كتابة عدل جدة الثانية منذ عامين، باشر أمس مهامه في العمل مع لجنة تقصي الحقائق داخل مبنى إمارة منطقة مكة المكرمة، التي لا تزال تواصل تحقيقاتها حول كارثة السيول. وكان وزير العدل قد وافق على قبول استقالة رئيس كتابة عدل جدة الأولى بعد قرار تحويله إلى كاتب عدل، إذ تقدم باستقالته رسمياً إلى وزير العدل بعد قرار «الأخير» «تحويله إلى كاتب عدل». يذكر أن جملة من التطورات ظهرت على السطح أخيراً في جدة، تأتي بعد القبض على عدد من المسؤولين في قطاعات حكومية عدة، «منها أمانة جدة ووزارة المياه، وكتابة العدل» على خلفية كارثة السيول التي اجتاحت المحافظة الساحلية في الثامن من ذي الحجة الماضي.

قانونيون لـ «الحياة»: ضبابية تكتنف علاقة العدل بـ القضاء الأعلى... وجهل المتقاضين أجج المشكلة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/96608

اكتنفت رؤية ضبابية واقع العلاقة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، إثر تنازع على الصلاحيات والمهام في المحاكم الشرعية السعودية. ودخلت تلك «الضبابية»، بحسب قانونيين، «مرحلة التلاشي» مع اكتمال بناء الدولة الحديثة بإقرار نظام القضاء الجديد.

وفيما كان وزير العدل الدكتور محمد العيسى أكد قبل أيام عدم وجود أي «ضبابية» «تشوب صفاء علاقة «وزارته» مع المجلس الأعلى للقضاء، شددت مصادر مطلعة لـ «الحياة» على وجود نزاع «خفي»، أدى إلى عقد جلسة طارئة لـ «المجلس» اليوم الثلاثاء، لمناقشة مستقبل «الضبابية»، كواحد من أبرز المواضيع المهمة على جدول أعمال القائمين على أعلى سلطة قضائية في السعودية.

ويرى المحامي مشعل الحمياني أن نظام القضاء السابق الصادر عام 1395 هـ أوجد مبرراً مرحلياً لتلك «الضبابية»، نظراً لأن السعودية في تلك المرحلة كانت في بدايات بناء الدولة الحديثة وفي خططها التنموية الأولى، لذا كانت هناك حاجة إلى وجود اختصاصات عدة متناسقة ومتراصة منصوص عليها في النظام لكل من الوزارتين. وقال لـ «الحياة»: «يتبادر إلى ذهن البعض ممن ليس له ارتباط أو علاقة وثيقة بالعمل القانوني والقضائي وجود ضبابية في العلاقة بين الوزارتين، إلا أن تلك الضبابية تلاشت تماماً مع اكتمال بناء الدولة. وتتوج ذلك بصعود نظام القضاء الجديد الصادر عام 1428 هـ، إذ أعاد الأمور إلى نصابها الطبيعي من خلال ترشيح عمل المجلس الأعلى للقضاء (مجلس القضاء الأعلى سابقاً) وإعطائه المزيد من الاختصاصات والصلاحيات التي تمس القضاة والعمل القضائي، مع العودة بوزارة العدل إلى وظيفتها الطبيعية باعتبارها جزءاً من منظومة السلطة التنفيذية للدولة، والتركيز على دورها التوجيهي لكل ما يمس الثقافة العدلية، إضافة إلى دورها المفيد والمهم لكل ما من أمره مساندة ومعاونة المنظومة القضائية من دون مساسها بالقضاة وبالعامل القضائي.»

وأوضح أن النظام السابق للقضاء خصص باباً كاملاً عن اختصاصات وزارة العدل «الباب الرابع»، بخلاف النظام الحالي الذي لم يتعمق في توضيح اختصاصات الوزارة مع إعطائه مساحة أكبر لبيان أعمال واختصاصات وصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء، وذلك في مجمل مواد النظام لاسيما «الباب الثاني».

وأشار إلى أن المادة 78 من نظام القضاء السابق نصت على تولي وزارة العدل الإشراف الإداري والمالي على المحاكم، في حين أن هذا الاختصاص أصبح للمجلس الأعلى للقضاء من دون الوزارة كما جاء في المادة السادسة من النظام الجديد. وأفاد أن النظام السابق جعل المجلس الأعلى للقضاء ضمن تشكيل ترتيب درجات المحاكم «بحسب المادة الخامسة منه»، وهذا مخالف لما هو مستقر عليه في الفقه والقضاء المقارن بأن «المجلس ليس محكمة بالمعنى الفني القانوني للكلمة، وإنما هو جهة رقابية إشرافية عليا على القضاة والعمل القضائي.»

وفي سياق متصل، بين المحامي أحمد جمعان المالكي لـ «الحياة» أن اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء جاءت في نظام القضاء الجديد واضحة وصريحة، إذ بينتها المادة السادسة من نظام القضاء، «ومن أهمها النظر في شؤون القضاة الوظيفية من تعيين وترقية وتأديب وندب وإعارة وتدريب ونقل وإجازة وإنهاء خدمة وغير ذلك»، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة وذلك بما يضمن استقلال القضاء، وتأكيداً لذلك أصدر المجلس الأعلى للقضاء لائحة التفتيش القضائي والتي جاءت لتسد فراغاً واضحاً في مسألة التفتيش على القضاء والتحقيق في الشكاوى المرفوعة ضدهم.

وزاد: «وزارة العدل جهة تنفيذية، لا يوجد تضارب بين صلاحياتها وصلحايات المجلس الأعلى للقضاء بعد صدور النظام الجديد، ولكن المشكلة تكمن في جهل العديد من المتقاضين لصلاحية كل جهة مما يؤدي إلى الخلط بينهما، بل إن هناك من المتقاضين من يخلط بين صلاحيات المحكمة العليا وصلحايات المجلس الأعلى للقضاء!، على رغم أن المادة 11 من النظام الجديد بينت صلاحيات المحكمة العليا على سبيل الحصر فليس من اختصاص المحكمة العليا تلقي الشكاوى ضد القضاة، ومع ذلك تجد من يقدم شكوى ضد القضاة في المحكمة العليا، بينما لا تقدم الشكاوى ضد القضاة وفق نص المادة 30 من لائحة التفتيش القضائي إلا لرئيس المجلس الأعلى للقضاء أو لرئيس المحكمة التي يتبع لها القاضي، لاتخاذ الإجراء المنصوص عليه في المادة 58 من نظام القضاء الحالي». ولفت إلى أن لائحة التفتيش القضائي حددت شروط تقديم الشكاوى ضد القضاة، وأجازت إحالة من يقدم الشكاوى الكيدية ضد القضاة إلى المحاكم المختصة، لتعزيزه.



تعليم الطائف: رصدنا 3 حالات إيذاء للطالبات العام الحالي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96979http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

الطائف - عائض عمران
كشف عضو لجنة الحماية الاجتماعية في إدارة تعليم البنات بالطائف رجاء الله الطلحي عن رصد ثلاث حالات إيذاء للطالبات في المحافظة، بعد إصدار تعميم مطلع العام الدراسي، إلى المدارس، يحض على متابعة آثار الإيذاء على التلميذات والإبلاغ عنها.
وأوضح الطلحي لـ «الحياة» على هامش ختام اللقاء الثاني للحد من إيذاء الأطفال أنه جرى معالجة حالتين، مشيراً إلى أن الحالة الأولى عولجت من قبل إدارة التربية والتعليم والثانية تكفلت بها لجنة الحماية الاجتماعية، فيما لا تزال الحالة الثالثة منظورة لدى اللجنة، بعد أن رفض ولي أمرها التجاوب والحضور للمناقشة.
وأكد الطلحي أنهم يتعاملون مع الحالات بسرية تامة «إذ تستمر الطالبة في مدرستها من دون إثارة للموضوع»، مفيداً أنهم يتخذون الإجراءات مع ولي أمرها لمناصحته في حال معرفتهم أن الإيذاء صدر عن جهل منه.
وذكر أن أبرز آثار الإيذاء على الطالب يتمثل في حال الانكسار الذي يعانیه، إضافة إلى الشroud الذهني وعدم الاهتمام بالزي المدرسي.
بدوره، أكد مدير إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم الطائف عبدالله الزهراني في ورقة عمل قدمها للملتقى، أن من حقوق الطفل أن يعيش أمنًا مطمئناً، ويتحقق له رغد العيش والأمان والصحة والتعليم والمواطنة وحرية الرأي، وفوق التعاليم الشرعية والاتفاقيات الدولية والمنظمات الحقوقية وما تكفله دولته له كمواطن.
وأشار إلى أن المدرسة مؤسسة تربية اجتماعية لها لوائح وأنظمة وأهداف، يتم افتتاحها وفق حاجة المجتمع لكل مرحلة عمرية محددة وفق الظروف والإمكانات، مستعرضاً مكوناتها «والتي تشمل مقر المدرسة، والهيئة الإدارية والفنية، وعلاقتها بالأخرين، من حيث اصطلاح العاملين في المدرسة بأدوارهم على أكمل وجه».
وشدد الزهراني على أهمية أن يكون لمرشد الطلاب شخصية قيادية تربية ليؤدي عمله وفق الآليات واللوائح والأنظمة الوظيفية والتربوية المحددة.
وحض مرشدي الطلاب على تطوير إمكاناتهم ومهاراتهم، من خلال الالتحاق بالدورات التدريبية وحضور اللقاءات، وعدم التهاون أو التأجيل في التوجيه والتعديل لأعمال الإرشاد في المدرسة.

التربية تجدد تحذيرها من استخدام أساليب العنف والإيذاء ضد الطلاب والطالبات التشديد على إدارات التعليم بالرفع عن كل حادثة ضرب لحاسبة مرتكبيها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3393&id=132080&groupID=0>

المدينة المنورة: سفر العزمان
شددت وزارة التربية والتعليم على منع جميع مظاهر العنف والإيذاء ضد الطلاب من ضرب وحمل للعصا، واستخدام ألفاظ جارحة أو الطرد من الفصل أو إيقافهم في الممرات أو حرمانهم من الفسحة والتهديد بخضم الدرجات للمتأخرين عن الحضور أو عدم حل الواجبات وغير ذلك من أساليب العقاب.
جاء ذلك في خطاب وزعته جميع إدارات التربية والتعليم في مناطق المملكة على جميع المدارس الأسبوع المنصرم. وقد تم التأكيد على استخدام الأساليب التربوية السليمة والحوافز الإيجابية للطلاب والابتعاد عن ممارسة العنف أو الإيذاء النفسي.
وأهابت إدارات التعليم بمديري المدارس إبلاغ المعلمين والوكلاء والمرشدين بما ورد في الخطاب مع الحث على الأساليب التربوية البديلة، وذلك حرصاً على أن يعيش الطالب في جو نفسي مستقر وخلق جو من العلاقة الحميمة بين الطالب والمعلم تهيئ للجميع أكبر قدر ممكن من التحصيل التربوي والعلمي.
وكانت الوزارة قد بدأت في تطبيق سياسيتها نحو منع الضرب في المدارس بصورة مشددة منذ عام 1412 حيث جرى توجيه جميع الإدارات التعليمية بمنع جميع المعلمين والمعلمات من استخدام عقاب الضرب باليد أو شد الشعر أو الإيقاف في الممرات أو الخروج من الفصل بحق الطلاب والطالبات المخالفين أو المهملين وذلك لمنافاته العملية التربوية والتي تعارض العقاب البدني بكل أشكاله.
وأكدت الوزارة في تعميمها الأخير ضرورة الرفع لها عن كل حادثة ضرب من أي نوع حتى وإن تنازل ولي الأمر، وذلك لاتخاذ اللازم مع مرتكبي هذه الأخطاء من المعلمين والمعلمات.
ويعيد موقف الوزارة إلى الأذهان ما جرى منذ أكثر من 75 عاماً عندما خاطبت مديرية المعارف في عهد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود برحمة الله مديري المدارس محذرة من خطورة الاستمرار في ضرب الطلاب. وزادت المديرية في تعميمها الصادر بهذا الشأن قائلة: "تأسف جداً على هذه المخالفات، ونكتب إليكم هذا كآخر إنذار بمنع الضرب إلا في الحالات التي يسمح بها النظام.
ويبدو أن المدير العام للمعارف الذي سطر توجيهه في 1356/3/8 لم يكن يدري أن هذا التوجيه سيحظى باهتمام في شهر يناير من كل عام.
وكانت "الوطن" قد نشرت في العام الماضي من الشهر المماثل لهذا الشهر - شهر يناير - ما كشفته وثيقة صادرة قبل 74 عاماً حصلت "الوطن" على نسخة منها آنذاك، أن قرار منع المعلمين من ضرب الطلاب لم يكن حديث عهد، إذ أصدرت مديرية المعارف في عهد الملك عبد العزيز قراراً يقضي بمنع ضرب المعلمين للطلاب وقصر عملية التأديب على مدير المدرسة فقط، وأن يكون الضرب على القدمين.

وكانت الوثيقة التي قدمها لـ"الوطن" العام الماضي المفتش الإداري بالإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين في محافظة الطائف مسفر بن عبد الله العجمة قد تم توجيهها في 1356/3/8 من مدير المعارف العام إلى مديري المدارس السعودية آنذاك.

من جهته، قال مدير الإدارة العامة للإعلام التربوي بوزارة التربية والتعليم الدكتور فهد بن عبدالله الطياش لـ"الوطن" إن الوزارة عادة ما توجه مثل هذه التعاميم بين وقت وآخر للتأكيد على هذه التوجيهات والتذكير بها، وضرورة الالتزام بما جاء فيها. وأضاف الدكتور الطياش أن ما يتم تسجيله من قضايا ضرب أو إيذاء بإدارات التعليم في مختلف المناطق تعد حالات فردية ومحدودة ولا تصل إلى حد الظاهرة، مشيداً بالأساليب التربوية التي يتعامل بها جميع المعلمين مع أبنائهم الطلاب أثناء تقديمهم العملية التربوية والتعليمية.

وأشار إلى حرص الوزارة على تهيئة الأجواء التربوية للقائمين بالعملية التربوية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير ومساعدتهم في كل ما يخدم المصلحة التعليمية ويساهم في تطويرها.

وأشار الدكتور الطياش إلى ثقافة الانضباط التي تمكنت الوزارة من تحقيقها خلال الفترة الماضية لكافة منسوبيها سواء موظفين أو معلمين أو طلاب من خلال ساعة الحضور والانصراف.

وأتفق عدد من المعلمين على تسمية شهر يناير من كل عام بشهر (قرار منع الضرب) وهو ما يجعل الكثير منهم - على حد قولهم - يؤكدون أن استخدام أسلوب الضرب يعتبر أسلوباً يلجأ إليه المعلم أو المعلمة غير المؤهلين للتعامل مع الطلاب أو الطالبات المهملين في دراستهم.

ويطالب المعلم سعود الحازمي وبندر الرويلي ونادر بخيت المسؤولين بوزارة التربية بضرورة تكثيف الدورات التأهيلية التي تساهم في الرقي بمستوى المعلمين والمعلمات وتنمية مهاراتهم في التعامل مع الطلاب والطالبات وإدارة ضبط الصف وتحفيز الطالب أو الطالبة على التفوق الدراسي، إضافة إلى توطيد العلاقة مع الطالب أو الطالب في المدرسة.

منح مديري فروع (العدل) صلاحية كف يد موظفيهم

دون الرجوع للوزير ولحين انتهاء التحقيق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3393&id=132132&groupID=0>

الرياض: فداء البديوي

تسريعا للإجراءات القضائية منح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى صلاحيات إصدار قرارات كف يد موظفي وزارته لمديري فروع الوزارة في كافة مناطق المملكة، دون الرجوع إليه، حتى يحين موعد انتهاء صلاحيات القضية التي تورط فيها الموظف. وبيّنت مصادر مطلعة لـ "الوطن" داخل وزارة العدل أن هناك حالات كف يد سابقة لمنسوبي "العدل"، كانت صلاحياتها بيد الوزير أو من يفوضه ممن يراه وفق النظام. ويستهدف العيسى من خلال هذه القرارات تسريع إنجاز الأعمال، وتجاوز الإشراف المركزي لأجهزة الوزارة التي كانت تباشر العديد من الأعمال المتعلقة بالأجهزة العدلية في مختلف مناطق المملكة، مما يسهم في عرقلة تأمين احتياجاتها وتعطيل أعمالها.

منح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى صلاحيات إصدار قرارات كف يد موظفي وزارته إلى عهدة مديري فروع "العدل" في كافة مناطق المملكة، دون الرجوع إليه، لسرعة تنفيذ توصيات سلطات التحقيق أو الجهات القضائية المختصة، حتى يحين موعد انتهاء صلاحيات القضية التي تورط فيها الموظف. وكشفت مصادر مطلعة لـ "الوطن" داخل وزارة العدل عن حدوث حالات كف يد سابقة لموظفين من منسوبي "العدل"، كانت صلاحياتها بيد الوزير أو من يفوضه ممن يراه وفق النظام. وتأتي الخطوة ضمن قرارات إدارية واسعة أصدرها العيسى وأعلن عنها أمس، تتمثل في منح مديري الفروع في مناطق المملكة مزيداً من الصلاحيات التي تفوضهم للقيام بكل ما يتعلق بالقطاع الإداري الذي يقع تحت إشرافهم. وأوضحت مصادر "الوطن" انطلاق توجه وزير العدل بتحويل الصلاحيات منه إلى مديري الفروع، من تمثيل إدارات الفروع أجهزة لجهاز وزارة العدل الأم في كل منطقة يتبع لها محاكم وكتابات عدل وغيرها من المرافق العدلية، مؤكداً ضرورة إنهاء الإجراءات الخاصة بها من قبل نفس الإدارة، دون الحاجة للرجوع إلى الجهاز الرئيس للوزارة. واستهدف العيسى من خلال هذه القرارات تسريع إنجاز الأعمال، وتجاوز الإشراف المركزي لأجهزة الوزارة التي كانت تباشر العديد من الأعمال المتعلقة بالأجهزة العدلية في مختلف مناطق المملكة، مما يسهم في عرقلة تأمين احتياجاتها وتعطيل أعمالها.

وتضمنت قرارات الدكتور العيسى، منح مديري الفروع عدداً من الصلاحيات الإدارية والمالية والوظيفية، منها الإشراف المباشر على موظفي الفرع، والتنسيق مع أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم وكتابات العدل فيما يتعلق بموظفيهم ومتابعة أداء عقود الخدمات (الصيانة والنظافة وصيانة الآلات) وتوجيه الإنذارات النظامية لمتعهدي هذه العقود في حالة تدني مستواها، وإشعار الوزارة بما تستدعي الحاجة سحبها. كما شملت القرارات الإيعاز لمديري الفروع بالإشراف على تسلّم وتسليم مكاتب أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل، وقفل الضبوط والسجلات في الحالات التي تستوجب ذلك، إلى جانب القيام بزيارات تفقدية وجولات تفتيشية على المحاكم وكتابات العدل للوقوف على احتياجاتها وعلى سير العمل وانتظام الدوام، والتحقق في مواطن القصور مع من يلزم.

كما تضمنت القرارات منح مديري الفروع صلاحية تعيين رؤساء وأعضاء هيئة النظر في المحاكم، إضافة إلى نقل وتكليف ومنح إجازات الموظفين على المرتبة الثامنة فما دون، وكذلك انتداب كتاب العدل والمفتشين الإداريين وأعضاء هيئة النظر والمهندسين وغيرهم، داخل حدود المنطقة الإدارية.

ومنحت قرارات العيسى مديري الفروع صلاحية تأمين الاحتياجات الطارئة (من أثاث وآلات ونحوها) التي تنشأ بسبب تعيين القضاة وكتاب العدل والموظفين الجدد، أو التي تكون بدلاً عن تالف، بموجب تقرير فني، والمطبوعات التي لم تؤمنها الوزارة ما عدا الصكوك والسجلات، وذلك عن طريق الشراء المباشر، في حدود المبالغ والبنود المخصصة لكل فرع.



جامعة الملك عبدالعزيز تشيد بدراسة البنك الأهلي 83 بالمائة من المواطنين يطالبون القطاع الخاص بإيجاد فرص عمل

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1431-01-27 هـ الموافق 2010-01-13 م العدد 13361 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E%6DE&sS=1&sT=1>

اليوم - جدة

كشفت نتائج دراسة، أجراها البنك الأهلي التجاري حول نظرة المجتمع السعودي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة أن 83 بالمائة من المجتمع يطالبون القطاع الخاص بإيجاد فرص عمل والمساهمة في تخفيض البطالة، وأن نسبة دعم المشاريع الصحية تبلغ 51 بالمائة، ودعم حملات عدم التدخين 53 بالمائة، وتأهيل و تدريب السيدات المطلقات 53 بالمائة، ودعم حقوق الإنسان 55 بالمائة، ودعم تطوير البنى التحتية 58 بالمائة، وأساسيات تعليم الأطفال 61 بالمائة، وتشجيع ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة 63 بالمائة، ودعم وتأهيل الأيتام 65 بالمائة، وتدريب وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة 65 بالمائة. وامتدح الدكتور أسامة طيب مدير جامعة الملك عبدالعزيز دراسة البنك، ودورها الاجتماعي وأشاد بمبادرات وإنجازات البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية. وقال: إن طريقة البنك الأهلي في تحويل مساهماته الاجتماعية إلى عمل مؤسسي له أهداف واضحة ومعايير مختلفة لتقييم الأداء من شأنه العمل على استدامة هذه الأعمال" جاء ذلك خلال استقباله وفداً من البنك برئاسة عبدالكريم أبو النصر الرئيس التنفيذي، وتم خلال الاستقبال استعراض تجربة البنك الأهلي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى جانب بحث فرص التعاون بين الطرفين في مجال خدمة المجتمع. واشتمل عرض البنك على شرح وافٍ عن أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية، كما سلم أبو النصر مدير الجامعة نسخة من الدراسة التي أعدها البنك عن نظرة المجتمع السعودي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة. ومن جانب آخر قامت جامعة الملك عبدالعزيز بعرض فيلم بعنوان " جامعة الملك عبدالعزيز نحو العالمية"، كما قدمت أيضاً عرضاً تعريفياً عن الوقف العلمي، ومركز المبدعون، ومسابقة الابتكارات العلمية. وأشاد الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي باهتمام جامعة الملك عبدالعزيز بإيجاد فرص تعاون مع البنك، وأكد استمرار جهود البنك لتطوير دوره الريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية الذي ينطلق من حرصه على تقديم الدعم والمبادرات للنهوض بالمجتمع والاقتصاد الوطني.

أمنية "الشورى" تعمل على موازنة المتطلبات الاجتماعية والأمنية والحفاظ على حقوق الأبناء .. السبيعي ل"الرياض": تنظيم زواج السعودي والسعودية من أجنبى لحماية المجتمع وتسهيل بعض الإجراءات والشروط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 محرم 1431 العدد 15178
http://www.alriyadh.com/article13/01/2010/html489349

بدأت لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى أمس الثلاثاء أول اجتماعاتها مع المختصين لدراسة مشروع تنظيم زواج السعودي من غير السعودية وزواج السعودية من غير السعودي حيث حضر ممثل وزارة الداخلية وممثل وزارة الخارجية وكذلك ممثلون من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وقال نائب رئيس اللجنة الأمنية الدكتور سعود السبيعي في تصريح ل"الرياض" أن هناك تعديلات مقترحة على التنظيم تهدف إلى حماية المجتمع من الآثار السلبية لمثل هذه الزيجات وتسهيل بعض الإجراءات والشروط والضوابط ووضع القضية في إطار أمني يحمي المقبلين على هذه الزيجات سواء السعودي من غير السعودية أو السعودية من غير السعودي .

واستعرضت اللجنة أمس مشروع النظام الذي يتكون من إحدى عشرة مادة وأبرز التعديلات المدخلة عليه من قبل تسع جهات حكومية قامت بوضع مسودة النظام الذي يعالج الوضع الحالي لتصاريح الزواج من الخارج حيث تعمل اللجنة على موازنة المتطلبات الاجتماعية والأمنية وما يختص بأعمال السفارات السعودية في الخارج للحفاظ على حقوق الطرفين وحقوق الأبناء، ويعتبر هذا استمراراً لما عقدته اللجنة في وقت سابق من اجتماعات تمهيداً للاطلاع على مسودة التنظيم وقررت ضرورة توجيه الدعوة لمسؤولين في عدد من الجهات الحكومية ذات الاختصاص لحضور أحد اجتماعات اللجنة، لمناقشة مشروع النظام والاستئناس بأرائهم وعند انتهاء اللجنة من دراسة النظام ستعد تقريرها النهائي للهيئة العامة للمجلس تمهيداً لإدراجه على جدول أعمال المجلس في جلساته القادمة .

وأكد نائب رئيس اللجنة الأمنية أن التنظيم القائم والتعديلات المقترحة ليس لها علاقة بما أقره المجلس سابقاً بشأن ضوابط زواج السعوديين من الخارج عند دراسته لظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم أجنبية .

يذكر أن مجلس الشورى قد رفض إعادة النظر في ضوابط زواج السعوديين من الخارج بما يسهم من تخفيف الآثار السلبية لظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية وأسقط الأعضاء التوصية التي قدمتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إبان دراستها لظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج، فيما أقر المجلس بالأغلبية الضوابط التي اقترحتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن الظاهرة .

من ناحية أخرى يصوت مجلس الشورى الأسبوع المقبل على ضرورة إعداد وزارة الثقافة والإعلام استراتيجية شاملة للثقافة والإعلام في المملكة بما يحقق الارتقاء ، وحث الوزارة على وضع الأسس اللازمة لبناء منظومة إعلام محترفة تكون بمستوى الإمكانيات السياسية والثقافية والاقتصادية للمملكة ، وضرورة قيام الوزارة بتقييم الأداء الإعلامي بناء على استطلاع رأي " المتلقي " حول "الرسالة " الموجهة لكل قطاع أو فئة نوعية أو عمرية ، وطالبت لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية في توصياتها على تقرير سنوي أخير للوزارة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لوزارة الثقافة والإعلام لتنفيذ خططها المرسومة في مجال الثقافة وتطوير مشروعاتها المستقبلية في هذا المجال.

بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية

جامعة نايف تنظم دورة (دور الإعلام في مجابهة الانحراف الفكري) في القاهرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 محرم 1431 العدد 15178
http://www.alriyadh.com/article13/01/2010/html489302

الرياض - مناحي الشيباني

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية دورة تدريبية موضوعها (دور الإعلام في مواجهة الانحراف الفكري) خلال الفترة من 1431/2/15هـ في القاهرة بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية والمكتب العربي للإعلام الأمني . أوضح ذلك الدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة وقال إن أهمية هذه الدورة تأتي انطلاقاً من الأهمية التي توليها الجامعة لموضوع الأمن الفكري الذي ظل ينادي به صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة كجزء رئيس لا يتجزأ من مفهوم الأمن الشامل، والذي لن يترجم إلى أرض الواقع إلا بالعمل الجماعي على مختلف الأصعدة وبتضامن جميع قطاعات المجتمع كل وفق اهتماماته وقدراته وتخصصه ، لاسيما أجهزة الإعلام وأضاف الدكتور الحرفش أن الأمن الفكري هو قاعدة الأمن بشموليته، والإعلام هو ناقل الأفكار وموجهها أيضاً، ما يتطلب تنسيقاً متصلاً ومتواصلاً بين مسؤولي الأجهزة الأمنية ومسؤولي المؤسسات الإعلامية والثقافية والاجتماعية في البرامج الأمنية. وبين د. الحرفش أن الدورة تهدف إلى تطوير كفاءة العاملين في مجال الإعلام الأمني وإكسابهم مهارات في مواجهة الانحراف الفكري، والوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها عرض قضايا مواجهة الانحراف الفكري في وسائل الإعلام العربية، والتعرف على الأسس الشرعية والقانونية لتجريم الانحراف الفكري ، ونشر ثقافة الأمن الفكري على مستوى الوطن العربي وحمايته من الأخطار الناجمة عن الانحرافات الفكرية، إضافة إلى إبراز الوجه الحقيقي المشرق للإسلام الذي يدعم الأمن والسلام في العالم ويحترم حقوق الإنسان وأمنه وكرامته .

ويستفيد من أعمال الدورة العاملون في إدارات العلاقات العامة والإعلام الأمني وأجهزة مكافحة الإرهاب والجهات ذات العلاقة بموضوع الدورة من الدول العربية وعن البرنامج أشار الحرفش أن البرنامج العلمي للدورة يشتمل على جملة من الموضوعات المهمة منها المستجدات الإعلامية في مجابهة الانحراف الفكري، والأسس والمحددات المختلفة لمواجهته ودور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية في الوقاية منه ، ودور الاتصال الجماهيري في مواجهة الانحراف الفكري واستراتيجيات ومداخل الإقناع ، ودور الإعلام الإلكتروني في مواجهة الانحراف الفكري والفضائيات الخاصة وكيفية التغلب على سلبياتها التي تشجع على انحراف الفكر، ودور الإعلاميين في تنمية الوعي الأمني ومواجهة الانحراف الفكري، ودور المكتب العربي للإعلام الأمني في مواجهته، إضافة إلى استعراض الإنجازات العلمية لجامعة نايف في هذا المجال وزيارات ميدانية للمؤسسات الإعلامية ذات العلاقة

”دراسة“: الوالد والعم والأخ الأكثر ممارسة لـ ”العنف الأسري“

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96959http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت طفلان، أنهما حاولا الانتحار، على رغم صغر عمرهما، إذ كانا ينيوان وضع حد فاصل لما يتعرضان له من أذى. ولم يجدا وسيلة إلا الانتحار. ويروي الطفل الأول (13 سنة) قصته في دراسة حديثة، أنه حاول الانتحار بعد أن ضربه والده ضرباً «عنيفاً»، وهو مخمور، فألقى به من على سطح المنزل. وكانت نتيجة هذا الفعل تدخل الشرطة، التي هدّدت الأب بإيداع الابن دار الملاحظة الاجتماعية، وعزله عن أهله. كما أوصت بمتابعة وضع الأسرة من جانب إدارة الحماية الاجتماعية. ونصحت الزوجة برفع طلب إلى الضمان الاجتماعي، للحصول على مساعدة مالية. أما الطفل الثاني، فذكر أنه تناول مييداً حشرياً مُسمماً، نتيجة تعرضه إلى الإهمال من جانب العاملة المنزلية، وعدم متابعة أمه لها. وتمت معالجته في المستشفى الذي نُقل إليه.

وذكرت الدراسة التي أجراها مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، بعنوان «العنف الأسري بين المواجهة والتستر»، أن «ضحايا العنف الأسري من الأطفال الذكور، تعرضوا لأشكال متعددة من العنف الجسدي واللفظي والجنسي، إضافة إلى الإهمال المُتعمد». وذكر جميع الأطفال (عينة الدراسة)، أنهم تعرضوا إلى العنف الجسدي، مثل «الضرب الشديد، والصفع، والركل، وقرص الأذنين بقسوة، والدفع إلى الأرض». كما أن أغلبهم مورس عليهم العنف بأداة معينة مثل «العصي، والعقال، وفي بعض الأحيان يستخدم أي شيء قد يقع في متناول يديه المُعنف». وأبانت أن «العنف اللفظي يأتي في المرتبة الثانية بين أشكال العنف التي تمارس على الأطفال الذكور. ويستخدم الآباء في سب الأطفال الذكور كلمات «نابية»، فيها إهانة للطفل وأمه في الوقت ذاته». ونبهت إلى أن عدداً من زوجات الآباء «يمارسن عنفاً قاسياً على أطفال أزواجهن، وبخاصة فيما يتعلق بالتشكيك بنسبهم إلى آبائهم، وفق ما ذكره أحد الأطفال (11 سنة)، كقولها له «يا ابن الحرام»، التي لم يعلم معناها إلا من أحد زملائه الأكبر منه سناً». وأشار كثير من الأطفال إلى تعرضهم إلى «الإهمال المُتعمد»، الذي حل في المرتبة الثالثة بين أشكال العنف التي تعرضوا لها. وذكر 33 في المئة من الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و13 سنة، أن آباءهم أجبروهم على العمل في بيع السلع الرخيصة، مثل علب المناديل وزجاجات المياه في الشوارع وعلى الأرصفة، بعد الخروج من المدرسة، مشرطين عليهم الاستمرار في العمل إذا ما أرادوا مواصلة دراستهم. وبرروا تصرفهم بأن «على الأبناء أن يتحملوا جزءاً من أعباء الحياة، وأن يخففوا العبء عن كاهل آبائهم». وتشير رواية 20 في المئة من الأطفال، إلى أن «الإهمال الاقتصادي المُتعمد كان مصحوباً بنوع من الإيذاء النفسي، من خلال التهوين من ذواتهم وقيمتهم في سعيهم، لينالوا نصيباً من التعليم، مقابل رفضهم العمل». وأكدت الدراسة، أن «من يمارس العنف على الأطفال بالدرجة الأولى، هم: الآباء، والأعمام، والأخوة الذكور الأكبر سناً. وتأتي الأمهات وزوجات الآباء في ترتيب لاحق في ممارسة العنف على الأطفال الذكور»، مبررة ذلك بأن «الطفل كلما كبر في العمر، واشتد عوده؛ استطاع أن يقاوم العنف الذي يمارس عليه، وبخاصة إذا كان صادراً من شخص لا ولاية له عليه على نحو مباشر، مثل زوجة الأب.»

واستشهدت الدراسة بروايات أربعة أطفال، حول أن زوجة الأب لا تقوم بضرب أحدهم إلا في حضور الأب، الذي يشجعها على القيام بذلك. ويتوعد الطفل إذا حاول مقاومتها، أو منعها من الاعتداء عليه. وأضافت أنه «في بعض الأحيان؛ قد يقوم الأب بإكمال مهمة زوجته، لكسب رضاها عنه.»

ولفتت إلى أن «أحدًا من الأطفال الذكور، لم يشر إلى أن العاملة المنزلية مارست عليه عنفاً بدنياً»، مرجعة ذلك إلى أن «الأسرة العربية لا تقبل أن يتعرض ابنها إلى الإهانة من عاملة، وإن كانت قد تتسامح في ذلك بالنسبة للبنت». وعزت الدراسة ممارسة العنف على الأطفال إلى «إثارة الشغب في المنزل، والفوضى، وبخاصة إذا تم ذلك في وقت يكون فيه الأب راغباً في نيل قسط من الراحة بعد عناء يوم من العمل الشاق.»

أمهات 200 طفل معوق يشاركن في ملتقى عن " الإرشاد الأسري "

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96966http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

اجتمعت نحو مئتي أم لأطفال معوقين، صباح أمس، في ملتقى نظمته وحدة «التأهيل ضمن المجتمع»، التابعة لجمعية المعوقين في المنطقة الشرقية. وكشفت مشرفة الأقسام النسائية في الجمعية هيلدا إسماعيل، عن الخطة التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها عبر جلسات أسبوعية، مضيفاً أنه «يوجد ثلاث وحدات متخصصة للإناث، وهي «التأهيل ضمن المجتمع»، التي تضم 260 طفلاً معوقاً، و«التأهيل المهني» التي تضم 50 طفلاً، و«التعايش الأسري» التي تضم 14 طفلاً.» وأبانت إسماعيل، في تصريح لـ «الحياة»، أن الهدف من إقامة الملتقى سنوياً هو « الإرشاد الأسري، وتدريب الأمهات على كيفية التعامل مع أطفالهن لتحقيق التدريب في المنزل، بسبب ما تعانيه بعض حالات الإعاقة من سوء معاملة، وعدم معرفة بالتعامل معهم، ووضع خطط وبرامج تدريبية، تساعد الطفل على تطوير قدراته تدريجياً». وحول توفر الأدوات والأجهزة للمعوقين، وصعوبات الحصول عليها، وعدم تمكن عدد من الأسر من شرائها، قالت: «بدأت لجنة الزكاة في المجمع بإصدار لائحة إعفاءات من الرسوم، وتركيب الأطراف الاصطناعية، وشراء العربات، وغيرها من الأدوات التي يحتاجها الطفل المعوق، وتسلمت عدد من العائلات الاحتياجات التي كانت تقدمت بطلبات للحصول عليها.» وقدمت اختصاصية العلاج الطبيعي أنوار الزاير، خلال الملتقى، إرشادات حول دور الأم في تحقيق أهداف الخطة العلاجية، لمراعاة أحوال الطفل وتحسن حاله العلاجي، مبيّنة الدور «الفعال الذي يقع على عاتق الأم، لتحسن حالة الطفل، من خلال تنظيم المنزل، وإعداد الوجبات الخاصة، وقراءة أفكاره، ومعاملته في الشكل الطبيعي، وعدم الخجل من حال طفلها المعوق». وأكدت على أن الخطة العلاجية تتطلب «متابعة مع مراكز الرعاية الخاصة، إضافة إلى تعليمه في المنزل، ومعاملته معاملة عادية أسوة بغيره.»

فيما أوضحت الاختصاصية النفسية جميلة قطناني، في محاضرة عن فرط الحركة ونقص الانتباه، أن أسباب تلك الحالات هي «وراثية، وارتباطات في الجهاز العصبي، وأسباب كيميائية» موضحة أن تلك الفئة «ضائعة، وعدد منهم لم يدخلوا مدارس، علماً أن بعضهم وصل إلى مراحل متقدمة من العمر، وأصبحوا في عداد الأميين»، مضيفاً أن «من أعراض فرط الحركة ونقص الانتباه، النسيان والإهمال والتشتت الذهني. لذا لا بد من معرفة الأسباب المؤدية لذلك، لأن الأعراض تبدو واضحة كالمزاج والعصبية، وعملهم أشياء من دون هدف، وعدم الإدراك للأوامر، إضافة إلى مشاكل في النطق واضطرابات النوم»، موضحة أن هناك «حالات مرضية تتشابه مع فرط الحركة ونقص الانتباه، وهي فقر الدم، والاضطراب الحركي، واضطرابات الغدة الدرقية، والديدان في الأمعاء، وإصابات في الدماغ والصرع»، محذرة من «حالات التحرش التي يتعرض لها الأطفال المعوقين، والمصابين بفرط الحركة ونقص الانتباه، إضافة إلى المخاوف من الضغوط الاجتماعية، وغيرها من الأمور التي قد تؤدي إلى انحرافات سلوكية وإدمان.»

وسردت أمهات، يومياتهن مع أطفالهن المعوقين، ونظرة المجتمع إلى أبنائهن، وتحسن مستوى الخدمات في مراكز الرعاية بعد مطالبات عدة، عبر وسائل الإعلام. وأشارت أم الطفلة رانية السعيد، التي تبلغ من العمر ثلاث سنوات، التي علمت بإعاقة ابنتها وهي حامل بها، إلى «نصائح قدمها أطباء لي بسرعة الإجهاض، إلا أنه غير مسموح به في المملكة، واستمر الحمل، وأنجبت رانية، وأصبحت تتحسن بشكل تدريجي، بسبب المتابعة والعناية المستمرة»، ناصحة الأمهات بـ «عدم اليأس، لأن اليأس لن يجلب المنفعة.»

ونقلت أمهات أخريات، صعوبات يواجهنها في توفير طلباتهن، ورفض مدارس التعليم العام دمج أبنائهن المعوقين، علماً أن وحدة التعليم في المجمع تصدر خطابات، تتضمن قدرة الطفل على الالتحاق في المدارس، بعد أن تشهد حاله تحسناً ملحوظاً.

اتفاقات لتفعيل دور الجامعات و مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الحوار

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96948http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أكد نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان، عزم المركز إبرام خمس مذكرات تفاهم وشراكة مع عدد من الجامعات والجهات التعليمية قريباً، بعدما أكمل توقيع 15 مذكرة تفاهم مماثلة خلال العام الماضي.

وذكر في بيان له أمس «تلقت الحياة نسخة منه»، أن المركز يتطلع في المرحلة المقبلة إلى تفعيل دور الهيئات التعليمية والعلمية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال نشر ثقافة الحوار، وذلك من خلال إبرام عدد من مذكرات التفاهم والشراكة في برامج التدريب على الحوار، التي تشمل مهارة الاتصال في الحوار، والحوار الأسري، والذي يشمل الحوار الزوجي، وحوار الوالدين مع الأولاد، والمحاور الناجح (حوار الأبناء مع الآباء)، والحوار الصفي.

وأشار إلى أن المركز يهدف من تلك الاتفاقات إلى تهيئة آلية للشراكة في مجال تصميم البرامج التدريبية على مهارات الاتصال في الحوار، والعناية بالبرامج التدريبية المتنوعة، ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع بشكل فاعل في تنمية ثقافة الحوار، ونشر مفاهيمه في المجتمع السعودي، من خلال التعاون بشكل وثيق وعلى أساس مستمر ووفق منهج الشراكة والتفاهم، لضمان تنفيذ الآليات التي يتم الاتفاق عليها.

من جهته، أوضح مدير إدارة الشراكات والعلاقات الثقافية في «الحوار الوطني» الدكتور سلطان الثقفي، أن المركز يسعى من خلال تلك الاتفاقات إلى طرح مشاريع متقدمة لنشر ثقافة الحوار، والوصول بها إلى مختلف شرائح المجتمع، خصوصاً فئة الشباب.

ولفت إلى أن المركز يتولى تدريب منسوبي الجهات التي يتم الاتفاق معها على مهارات الاتصال في الحوار، وعلى مجموعة من البرامج التدريبية الأخرى، ليتولوا من جانبهم تدريب زملائهم والمستفيدين من خدمات تلك الجهات، لإيصال مفاهيم الحوار الوطني إلى جميع فئات وشرائح المجتمع، وتهيئة آلية مشتركة لتصميم البرامج التدريبية على مهارات الاتصال والحوار، وتأهيل المدربين المعتمدين في هذه المؤسسات للقيام بالدور المطلوب في مجال تنمية مهارات الاتصال في الحوار، والاهتمام بوضع المناهج العلمية التي تركز ثقافة الحوار، والإسهام في تقديم البرامج الفكرية والتنقيفية المتخصصة لهم.

وأكد الثقفي أهمية تفعيل دور مؤسسات المجتمع في مجال نشر ثقافة الحوار والتسامح والوسطية، وتعزيز حرية التعبير المسؤول وفقاً للثوابت الشرعية والوطنية، مشيراً إلى أن تنفيذ تلك الاتفاقات من الجهات المشاركة مع المركز، سيسهم في نقل مفاهيم ثقافة الحوار إلى فئات المجتمع وشرائح جديدة لم يكن من السهل الوصول إليها من دون تلك الاتفاقات.

يذكر أن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني درّب نحو 1200 من المدربين والمدربات المعتمدين في مجال نشر ثقافة الحوار، أسهموا في تدريب نحو 170 ألف متدربة ومدرب في جميع المناطق.

”اليوم“ تواصل فتح الملفات الغامضة .. اعرف حقا يا مواطن:

(5-5)

أحقية المطلقة خلعا أو ثلاثا في نفقة الحمل تخير الطفل في حاضنه والقاضي يقرّ الأصح

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 01-1431- 27 هـ الموافق 01-2010-13 م العدد 13361 السنة الأربعون
1&sT=1DE&sS=%6http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

خالد المطويحي - الدمام

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي .. لا يستطيع العيش منفرداً ويميل بفطرته إلى التحضرّ والتمدّن والتطور .. وعندما جاء الإسلام وكانت تعاليمه السمحة إلى البشرية دفعة واحدة خلال فترة وجيزة، لم تكن تتابع نظريات إنسانية يشوبها النقص وتعالج بالتعديل من فترة إلى أخرى، لكنها من لدن الخالق العظيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلح شأنه، فكانت تعاليم الإسلام، علاج المشاكل الإنسانية على وجه الأرض بأسلوب لم يصل له الفكر البشري من قبل.. والإنسان في الدين الإسلامي مكرم ومفضّل على غيره من المخلوقات.. كما أكد الإسلام على حق الإنسان في الحياة، وأنه لا يجوز الاعتداء عليه دون وجه حق وشدّد على المساواة بين الناس دون تمييز بين جنس أو لون وتقوم حقوق الإنسان على أسس أخلاقية وروحية تفوق ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، الذي جاء بعد الإسلام بـ «14» قرناً .. وفي واقع الامر فإن الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية أقدم الأمم في السير على هذا الطريق وبلغت ما لم تبلغه الديمقراطيات الحديثة .. وقد ساوى الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية وفي المسؤولية والجزاء، والحقوق العامة والخاصة وساوى بين المسلم وغير المسلم في الحقوق، وأكد المساواة بين الأجناس البشرية وهذا المبدأ هو الذي أقرّه نظام هذا البلد واتخذ منهجاً لحفظ الحقوق..

«اليوم» تقدّم سلسلة صفحات تطرح خلالها أبرز حقوق وواجبات المواطن امام الجهات المرتبطة بمصالحه .. وتوضح خلالها إجراءات التقاضي من خلال الاستشهاد بأمثلة قانونية من داخل أروقة المحاكم ودفاتر المحامين . ابتزاز فتاة

نتناول في هذه الحلقة القضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعي مثل التحرشّ والابتزاز وعقوق الوالدين وحضانة الاطفال والنفقة .. ويقول المحامي خالد السهلي ان طالبة جامعية في لحظة غفلة تعرّقت على شاب وحصلت بينهما علاقة وبدأ الشاب في استدراجها حتى أنه حصل على صور لها عن طريق الجوال وبعد عدة أشهر من العلاقة بدأ الشاب تهديدها بنشر صورها وإرسالها إلى أهلها وابتزازها بهذه الصور التي بحوزته، وبدأ يأخذ منها مبالغ مالية واجبرها على الخروج معه أكثر من مرة مما جعلها تعيش وضعاً نفسياً سيئاً جداً، وبدأت تعتزل أهلها وتبتعد عن الناس من حولها ولم تجد أحداً حولها تثق فيه ليشاركها في هذا الهمّ الذي قلب حياتها وأصبحت لا تعرف النوم وتغيّرت مع أهلها وزميلاتها وأهملت دراستها بعد أن كانت من الطالبات المتميزات في الجامعة حتى أن بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لاحظ عليها ذلك.. فقد طلبتها رئيسة القسم وحاولت تفهم وضعها، ولكنها لم تستطع إبلاغها لخوفها من أهلها ومن المجتمع وخوفها على مستقبلها الحياتي، حيث بدأت تنظر إلى ان حياتها انتهت وبدأت تفكر في الانتحار أكثر من مرة .

هذه الفتاة وغيرها من النساء سواء المتزوجات أو غير المتزوجات يمكن أن يخطئن في مثل هذا العمل لأن طبيعة بني آدم أنه خطأ، وليس العيب في أن يخطئ الشخص ولكن العيب هو الاستمرار في الخطأ .. وفي مثل هذه الحالة التي اعتبرها تعميم وزير الداخلية رقم 1900 وتاريخ 1428/7/9 هـ من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف .
ويجب على الفتاة أو غيرها ممن يتعرضن لمثل هذه المشكلة التقدم إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهم بدورهم يتعاملون مع هذه القضايا باحترافية مشهودة من قبل الجميع ويتم استلام البلاغ منها بطريقة سرية جداً والقبض على المدعى عليه وإحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام بعد التأكد من أن جميع الصور أصبحت عند هيئة الأمر، ثم تحال من قبل هيئة التحقيق إلى المحكمة للنظر فيها من ناحية شرعية.. دون الحاجة لحضور الفتاة أو معرفة اسمها بل يعتبر سرّاً ومعلوماتها من الأسرار التي لا يطلع عليها إلا المسئول الأول في هيئة الأمر بالمعروف وهي تتولى دور المدعية حتى انتهاء القضية .. وبهذا ينتهي الإشكال الذي وقعت فيه وترجع إلى حياتها الطبيعية .
نفقات الزوجة

رجل بخيل ومقتدر ولا ينفق على زوجته ولم يهيئ لها السكن المناسب ولا اللبس المناسب وغيره، فهل تجب عليه النفقة.. يؤكد المحامي خالد السهلي ان النفقة في هذه الحالة واجبة على الزوج بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى «: لينفق ذو سعة من سعته» .. وقال تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» .. ولقول النبي (صلى الله عليه وسلم): (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) رواه مسلم .. فإذا تقدمت المرأة للقاضي لطلب النفقة يلزم القاضي الزوج بالنفقة تقديراً لحاله إن كان غنياً أو فقيراً أو متوسط الحال بعد أن يتبين القاضي عن حاله، فيلزمه بالنفقة في القوت «الأكل والمشرب» والكسوة والسكن المناسب لمثلها.. فيفرض لها القاضي إن كان زوجها غنياً موسراً قدر كفايته من أرفع سكن البلد وما يسد حاجتها المادية على مستوى الأغنياء، حتى في أثاث المنزل.. وإن كان متوسط الحال أو فقيراً فيلزمها القاضي بالنفقة حسب المستوى المناسب الذي يحفظ حق المرأة في النفقة والمستوى المعيشي المحترم.. اما اذا طلقت امرأة من زوجها طلاقاً رجعيًا فيلزم القاضي الزوج بالنفقة عليها والكسوة والسكن كالزوجة التي في ذمته تماماً ولها جميع الحقوق الواجبة على الزوج وإذا قصر في شيء من ذلك فيلزمه الشرع والدليل قوله تعالى: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ).

المرأة البائن

● امرأة طلقها زوجها ثلاثاً أو طلبت الخلع من زوجها وأعدت المهر له .. فما لها في هذه الحالة وهل لها نفقة أم لا؟
- اذا كانت حاملاً، لزم زوجها النفقة والكسوة والسكن وهذا بإجماع أهل العلم، قال تعالى (وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٌ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَبْضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) وإذا لم ينفق عليها حتى وضعت حملها فلها مطالبته بالنفقة في فترة حملها حتى وضعها .
ومعلوم أن النفقة في هذه الحالة للحمل وليس من أجل المرأة .

● حضانة الأطفال

وننتقل لقضية الحضانة وهذا النوع من القضايا كثير جداً ولهذا سنتناوله من أكثر من جانب .. ونبدأ بتعريفها، فالحضانة هي حفظ الصغير ونحوه «كالمجنون والمعتوه عما يضرهم، وتربيتهم بعمل مصالحهم من غسل أبدان وئتياب وغيرها مما يتعلق بمصالح المحضون «وهي واجبة لحفظ الصغير والمعتوه «أي مختل العقل» والمجنون لأنهم يهلكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت.

الأم أولاً

والأحق بالحضانة هي الأم سواء كان المحضون ذكراً كان أو أنثى، لقول النبي (صلى الله عليه وسلم): «أنت أحق به ما لم تنكحي» ولأنها أشفق عليه من غيرها ثم أمهات الأم الأقرب فالأقرب لأنهن في معنى الأم، فإذا تعذر ذلك تنتقل للأب ثم أمهات الأب الأقرب فالأقرب .. فإذا تعذر تنتقل للجد، لأنه في منزلة الأب ثم أمهات الأب الأقرب فالأقرب، وإذا تعذر ذلك ينتقل المحضون إلى الإخوة الأشقاء ثم الإخوة لأم ثم الإخوة لأب وإذا تعذر وجود الأخوات ينتقل إلى الخالة الشقيقة لأمه ثم الخالة لأم ثم الخالة لأب، فإذا تعذر وجود الخالات انتقل المحضون إلى العمات فتقدم العمه الشقيقة للأب، ثم العمه لأم ثم العمه لأب.. فإذا تعذر وجود العمات تنتقل لخالات الأم، ثم خالات الأب ثم عمات الأم وإذا تعذر ذلك ينقل المحضون إلى بنات إخوته فتقدم بنت الأخ الشقيق
وإذا تعذر فبنات أخواته ثم بنات أعمامه ثم بنات عماته، ثم بنات أعمام أبيه ثم بنات عمات أبيه.. وإذا لم يوجد أحد مما تقدم أو تعذر لأي سبب يتولى الحضانة باقي العصابة الأقرب فالأقرب.. ولو كانت المحضونة أنثى وجب أن يكون الحاضن من المحارم ولو برضاع أو مصاهرة.. وإذا تعذر وجود العصابة تنتقل الحضانة إلى ذوي الأرحام من الذكور والإناث وأولهم أبو الأم وأمها، ثم الأخ للأم ثم الخال وإذا تعذر كل ذلك يرجع المحضون للقاضي في الحضانة لعموم ولايته.

حضانة الأنثى

بالنسبة للأنثى .. فالمذهب أنها للأب بعد أن تستكمل السبع، لأنه هو الاحفظ وهو الذي يزوجه وهذه رواية .. أما الرواية الثانية في المذهب أنها تكون عند الأم وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك «وهو الراجح»، لأن الأم اعلم بمصالح البنت ولأنها تحتاج إلى تعلم ما يصلح للنساء، ولأن التغيرات التي تمر بها البنت لا تستطيع أن تصارح بها الأب إطلاقاً.. وعموماً هذا الكلام في حال ما إذا استوى الأب والأم في الصلاح أما إذا كانت الأم هي الأصلح فتقدم.. وهذه المسألة ليس فيها نص وإنما الأمر يكون للقاضي واجتهاده.

أما حضانة المعتوه والمجنون فتكون للأم دائماً سواء كان ذكراً أو أنثى لأنه لن يقوم به إلا أمه وهذا من عظيم حق الأم.

تخيير الطفل

روي عن جمع من الصحابة منهم عمر وعلي (رضي الله عنهم) (وفيه حديث «أن امرأة جاءت النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت إن زوجي يريد أن يأخذ ابني فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) للغلام: هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فاختر أمه» .. وهذا بعد سبع سنين وهذا التخيير لشهوة الطفل ورغبته ولكن لا بد هنا من تدخل القاضي لينظر أيهما أصلح للطفل فلا يقرّ عند من لا يحافظ عليه لإهماله.. والصحيح أن الطفل إذا بلغ سبع سنين يخير بين والدته إن كانا في مرتبة صلاح واحدة، أما إن كان أحدهما أصلح فيلحق به.. ولا يوجد في الشريعة ما يحدد ذلك وإنما هو للقاضي.

عقوق الوالدين

* امرأة كبيرة في السن تتعرض دائماً للضرب من أحد أبنائها الذي تعيش معه في بيته مع زوجته وتعيش ظروفًا سيئة لا

يعلمها إلا الله .. فما الواجب عليها؟

- هناك مشروع لمكافحة العنف الأسري والدولة ترعاه بعناية لأهميته ويجب على هذه السيدة عدم السكوت على هذا الأمر والتوجه إلى أحد أقسام الشرطة أو احد مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإبلاغ عن هذا الابن العاق وهم بدورهم سيقومون بالقبض عليه ومعاقبته بالطرق النظامية المبلغة لهم في هذا الخصوص وهذه الجريمة تعدّ من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف استناداً إلى تعميم سمو وزير الداخلية رقم 1900 وتاريخ 1428/7/9 هـ ومن ثم يحال إلى المحكمة لينظر في وضعه من قبل الحاكم الشرعي .

القضاء وحقوق الناس.. رأي آخر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3391&id=16994

خالد عبدالعزيز النويصر

لدينا مشكلة حقيقية وكبيرة ومهمة تكمن في تراكم وازدياد عدد القضايا والدعاوى التي تُقام وتُنظر من قبل المحاكم ويتأخر البت فيها، مما أثر بشكل أو بآخر على الحركة التجارية والاستثمارية المرتبطة باقتصاد هذا الوطن. وقد يكون لذلك أسباب عديدة منها، كثرة عدد القضايا في وقت لا يوجد فيه العدد الكافي من القضاة، ونمو الحركة الاقتصادية بشكل سريع، وكثرة مشاكل الناس نتيجة لواقع الحياة الذي طغت عليه المادة بشكل كبير، وزيادة عدد السكان وغير ذلك من أسباب أخرى. وعلى الرغم من أن الشروع في إيجاد محاكم متخصصة وزيادة عدد القضاة هو أمر مهم، إلا أن هذا لن يحل المشكلة ما لم يؤخذ في الاعتبار ضرورة سن الأنظمة التي تحد من زيادة وتراكم الدعاوى غير المبررة، والدعاوى التي تُقام متعددة الأنواع والأشكال، فمنها ما هو صحيح - أي إن رافعيها أصحاب حق - ولكن لم يستطيعوا الوصول إلى حل مع المديين، فأصبح القضاء هو الملاذ الوحيد، والبعض الآخر يذهب للقضاء لاعتقادهم بأنهم أصحاب حق "وربما لا يكونون على ذلك" وإنما لجؤوا للقضاء بحسن نية بغية إنهاء خلافاتهم. إلا أنه في الجانب الآخر هناك عدة فئات أخرى البعض منها يلجأ للمحاكم لإقامة دعاوى كيدية والبعض الآخر أجبر على ذلك لأن هناك من ماطل وامتنع عن إعطائهم حقوقهم، لاسيما أن السنوات التي تُقضى في نظر الدعاوى تساعد مثل هؤلاء المماطلين في كسب المزيد من الوقت وتعطيل حقوق الناس مدة أطول، طالما أن أكثر ما يمكن أن يصل إليه الحال هو أن يُلزم المحكوم عليه برد ما بذمته فقط لصاحب الحق، أي إعادة المبلغ المستحق الأصلي من غير أن يتبع ذلك أي عقوبات أو غرامات مالية نتيجة لهذه المماطلة، ولذلك اكتظمت المحاكم بقضايا كثيرة استغلالاً لهذا الوضع القائم والنظام المعمول به، وتعطلت حقوق الناس وأصبح اللوم ملقى على المحاكم والقضاة في تأخير البت في القضايا، رغم أن الإشكالية الحقيقية تكمن في الأنظمة القائمة التي لم تعد تواكب التطور السريع في الحياة والحركة الاقتصادية.

لذلك ما الحل الذي يساعد في الحد من هذا الوضع الذي أدى إلى ضياع حقوق الناس وتعطيل مصالحهم، بل والإضرار بهم بشكل كبير، ذلك الحل الذي يرد للقضاء هيئته ويعيد للناس حقوقها دون أي تعطيل أو تأخير، ويكون معروفاً للجميع أن القضاء ليس مجالاً للعبث والتلاعب وأن إشغال القضاة والناس بدعاوى كيدية أو المماطلة في دفع حقوقهم ليس أمراً مرفوضاً فحسب، وإنما له تبعات وعواقب وخيمة والثمن فيه باهظ ومكلف. لذلك فقد أن الأوان لإعادة النظر في مبدأ مجانية التقاضي الذي ساهم بشكل أو بآخر في زيادة أعداد القضايا المقامة لدى المحاكم استغلالاً لهذا الوضع، وأدى ذلك إلى إطالة أمد التقاضي وتأخير الفصل في الدعاوى، حيث إنه لو كان هناك رسوم تُفرض على كل دعوى - ويسدد المدعي جزءاً منها عند التقدم بدعواه أمام القضاء، ثم يصدر حكم القاضي بالزام الطرف الخاسر للدعوى بسداد كامل الرسوم بما فيها ما قد سبق وسدده المدعي، وتكون هذه الرسوم مقررة بمنطوق الحكم النهائي على من يخسر الدعوى ومشمولة في صك الحكم ذاته - لتردد الكثيرون في إقامة العديد من القضايا الكيدية التي تهدف إلى المماطلة وإضاعة حقوق الناس وإشغال المحاكم والقضاة وتبديد طاقاتهم وانصرافهم عن دعاوى أخرى، ولذلك لا بد في هذا الصدد من إيجاد نظام يتعلق بالرسوم القضائية وآلية العمل الخاصة به، وأن تُطبق هذه الرسوم على الدعاوى المدنية والتجارية والإدارية مع قيام ما يُسمى بـ"نظام المساعدة القضائية" والذي يُقترح صدوره أيضاً، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، والهدف من هذا مساعدة ذوي الدخل المحدود الذين ليس في مقدورهم تحمل تلك الرسوم، على أن يُنشأ صندوق خاص لهذه الرسوم يُصرف على تطوير مرفق القضاء وتدريب كوادره والمساعدة في تغطية مصاريف المحامين الذين توكلهم المحكمة في حال عدم قدرة أحد الأطراف على الدفاع عن نفسه وتغطية مصاريف الخبراء وغيره. والأمر الآخر أنه حان الوقت لإيجاد تقنين واضح ومحدد لموضوع مصروفات الدعوى، فالدعاوى اليوم تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مصاريف

كبيرة من أتعاب محاماة وغيرها، ولذلك لا يجوز أن يُكافأ المماطل بأن يرد ما عليه من حقوق بذمته فقط بعدما استنزف خصمه وأشغل القضاة بمماطلته، وإنما يجب تحميله أيضاً مصاريف الدعوى التي تسبب في إقامتها وأن يدفع أتعاب المحاماة التي اضطر الدائن صاحب الحق لتسديدها لمحامٍ أو أكثر لمقاضاة المدين، على أن تُضمن هذه المصاريف في صك الحكم الصادر في نفس الدعوى، وبهذا سوف يكون معروفاً أن اللجوء للقضاء سوف تكون تكلفته أكبر بكثير من إعطاء الناس حقوقهم في حينه وبعيداً عن أروقة المحاكم. والأمر الأخير هو أنه لا بد من وضع آلية محددة وواضحة ومنفقة مع الشرع الحنيف للتعويض عن الضرر الحاصل بسبب تعطيل حقوق الناس وإطالة أمد التقاضي وما يترتب عليه من تعدد الجلسات وتقديم المذكرات والمرافعات وما يُصرف من وقت وجهد ومال، إلى جانب ضرورة وضع آلية لتعويض الشخص المتضرر أيضاً عن موضوع القوة الشرائية للمبلغ المطالب به عند نشوء الحق إلى حين صدور الحكم في القضية المنظورة أمام القضاء، فالشخص الذي يطالب شخصاً آخر بمبلغ ما هذا اليوم لن يكون لذلك المبلغ نفس القوة الشرائية بعد عدة سنوات، خاصة إذا ثبت المطل والقدرة على السداد وانتفاء ضمان السداد، إذ لا يمكن إغفال عامل التضخم الذي تعيشه كل دول العالم الذي نحن جزء منه. إن ترك مثل هذه الأمور البالغة الأهمية لاجتهاد القضاة فيه مشقة عليهم، ويؤدي ذلك إلى تنوع الأحكام وتناقضها، ولذلك لا بد من إيجاد حلول لكل هذه الأمور، بدلاً من تركها على ما هو عليه الحال الآن لتساعد القضاة على معرفة الإطار الذي يمكنهم العمل من خلاله والتحرك وفق نظام ومنهجية واضحة ومحددة المعالم. إن الشريعة الإسلامية واسعة ورحبة وفيها مساحة كبيرة للتطوير والتطور والاجتهاد، ولذلك نرى أن هذه الاقتراحات تستحق التأمل والتفكير، حيث ستساعد بشكل كبير (لو تم تطبيقها كلها في مرحلة أو على الأقل على عدة مراحل) على الحد من التلاعب والتعدي على حقوق الناس وتخفيف الضغط الكبير على المحاكم والقضاة.

توثيق حقوق المياه في البيئة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1431-01-24 هـ الموافق 2010-01-10 م العدد 13358 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+&sS=1&sT=1

محمد حامد الغامدي

حاجتنا إلى قانون وطني للمياه.. ضرورة ملحة وعاجلة.. القوانين تعطي للأشياء قيمة وشخصية ذات اعتبار.. تعطي تعريفات محددة واضحة.. معها يمكن الفهم السليم.. والحماية المطلوبة.. والتنمية المستدامة.. والنمو العلمي المرغوب.. بجانب قهر الرغبات المضرة..

القوانين تعطي أيضا الحق والحقوق حتى للسيول ومجاريها على الأرض.. ولكن، هل فكرتم في تعريف السيول؟!.. هو الاسم النهائي.. لكافة تجمع قطرات مياه الأمطار على مساحة من الأرض.. السيول لا ينزل كجسم مائي دفعة واحدة.. كلنا يعرف ذلك.. هل نستفيد من هذه المعلومة؟!..

السيول تجمع قطرات.. في نهاية المطاف، تصبح مياه الأمطار سيلا جارفا.. هذا قانون يمكن تفعيله حتى مع البشر والبيئة.. كجزء من قانون الحياة في جميع ساحاتها.. البعض لا يعيره أي اهتمام..

هل سألتكم لماذا تتكون السيول؟!.. قد يراه البعض سؤالا عابرا.. لكن الجواب يعطي مفاتيح لمشاكل.. تنخر في العظم البيئي برمته.. هناك جواب.. قد يرى النور في مقالات قادمة.. وحتى يأتي ذلك الوقت.. الذي قد لا يأتي.. عليكم البحث عن إجابة..

قانون القرية للمياه، حقق نجاح عدم تكون السيول نهائيا في مواقع مختارة.. وهذا موضوع مهم لمقالات قادمة.. لكن قانون المياه وضع طريقا ثابتا ومعروفا للسيول.. تتوارث الأجيال احترامه.. الاعتداء عليه جريمة.. الاستيلاء عليه منكر.. طريق السيول لا يمكن أن يصبح ملكا لأي فرد..

في منظومة قانون المياه في القرية.. هناك سواقي (طريق للمياه) بأحجام مختلفة.. السواقي عصب النظام المائي وقوته.. تنتقل تجمعات المياه من ساقية إلى أخرى، حتى تصل تجمعات هذه المياه، إلى مجرى السيول الأكبر.. حيث يتشكل جسم مياه الأمطار النهائي..

هو السيول يزحف.. لا يبالي.. يعبر في كبرياء.. شامخ المظهر.. يصبح شخصية مقروءة.. لها أبعاد ومجال وتأثير.. كأن السيول زعيم.. يقوم بزيارة تفقدية لمناطق حدوده.. معها يكافئ أو يعاقب.. البعض يسجن هذا الزعيم خلف سد خرساني ظالم للبيئة وللحياة..

وبعد أن أصبح كاتبكم عالما.. ينتمي لجامعة تأسست عام (1696).. عالما خارج تلك القرية.. يحاور نفسه أكثر من أي شيء آخر.. يقف احتراما، لقوة إدارة القرية، لهذا النظام الدقيق.. يزداد العجب مساحة، مع وجود هذا النظام المائي أصلا في القرية..

نظام يدير ماء وتجمعات مياه الأمطار.. نظام يعمل أيضا على حصادها مباشرة في بعض المواقع.. يزداد العجب مع عجز الأجهزة المعنية، بكل إمكانياتها، على فهم البيئة.. كارثة جدة نموذج.. وهناك كوارث أخرى قادمة لا محالة، في ظل التعمي عن الحقائق العلمية ومؤشراتنا..

الساقية مرتبط القوة، ومحور النظام المائي.. هي القلب النابض لنظام المياه برمته.. كنتيجة، أصبح لكل ساقية اسم محدد.. لكل ساقية مكان محدد.. معروف للجميع بداية ونهاية.. للساقية عرض وارتفاع ثابتان.. بأحجام مختلفة.. صغير، وسط، كبير.. السواقي تشبه تفرعات جذور الشجرة.. كل التفرعات الجذرية تغذي الساق.. بدوره يغذي بقية جسم الشجرة.. وللسواقي نظام صيانة سنوية..

السواقي تخضع لملكية جماعية.. ليس من حق أي فرد امتلاكها.. حتى وان كانت تخترق أملاك ذلك الفرد.. مهما بلغ شأنه ومكانته الاقتصادية، أو الاجتماعية..

أين نحن من قانون المياه هذا، مع أجهزة كان يجب عليها إدراك دورها، بتسهيل حياة الناس من خلال فهم كامل للبيئة؟!..

في قانون الماء عند أهل قريتي، يجب أن تظل طريق السيول مراقبة.. لنجاح نقل ماء المطر المتجمع إلى المصب.. كل ساقية لها مصب.. وتغذي بعضها بعضا.. من أهدافها حماية القرية وممتلكاتها من خطورة السيول.. هذا القانون المائي يفرض احتراماً غير محدد.. لقنوات السيول والسواقي.. كانت جزءاً من متطلبات الحياة الناجحة مع البيئة.. أين نحن اليوم؟!..

هل هناك قانون للمياه في المملكة؟!.. قانون يحمي حقوق المياه في البيئة.. حقوق السيول.. حقوق المياه التي تنزل من السماء.. نحتاج إلى تعريفات علمية لكل وحدة بيئية، متعلقة بمياه الأمطار.. يجب استرداد ملكية مجاري وطرق السيول والسواقي.. مالها الحقيقي هو الماء وليس البشر.. ويستمر المقال.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

تشخيص واقع العيش الكريم في المملكة 1-2

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 26 محرم 1431 العدد 13619
http://www.al-jazirah.com/208031/ar6.htm

د. عبد الرزاق بن حمود الزهراني

يقول الله في كتابه الكريم (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (سورة الحجرات: 13).

ويقول الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع: (أيها الناس إن أموالكم ودماكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا). لقد جاءت رسالة الإسلام لترسي حقوق الإنسان، وترفع الظلم، وتنشر العدل والمساواة، وحقوق الإنسان في الإسلام موضوع كتبت فيه الكتب والبحوث والدراسات، ونشير هنا إلى أبرز مواد حقوق الإنسان في الإسلام التي تكفل للإنسان العيش الكريم:

- 1 - العمل على حفظ كرامة الإنسان عملاً بنص القرآن الكريم الذي جاء فيه (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (سورة الإسراء: 70).
- 2 - عدم التمييز في الكرامة وفي الحقوق الأساسية ما بين إنسان وآخر بسبب العرق والجنس أو النسب أو المال عملاً بما جاء في القرآن الكريم: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (سورة الحجرات: 13) وعملاً بقول رسول الإسلام (لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى) وقوله أيضاً عليه السلام: (النساء شقائق الرجال).
- 3 - المناداة بوحدة الأسرة الإنسانية والإعلان بأن خير بني الإنسان عند الله هو أكثرهم نفعاً لهذه الأسرة عملاً بقول رسول السلام: (الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله).
- 4 - الدعوة إلى التعاون بين الشعوب على ما فيه الخير وتقديم جميع أنواع البر إلى جميع بني الإنسان دون النظر إلى جنسيتهم أو دينهم عملاً بما جاء في القرآن الكريم: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (سورة المائدة: 2).
- 5 - حرية الإنسان في عقيدته وعدم جواز ممارسة الإكراه فيها عملاً بما جاء في القرآن الكريم: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة البقرة: 256)، وعملاً بقوله تعالى أيضاً: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (سورة يونس: 99).
- 6 - حرمة العدوان على مال الإنسان وعلى دمه وعرضه وعقله ونسله.
- 7 - حصانة البيوت لحماية ساكنيها عملاً بما جاء في القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (سورة النور: 27).
- 8 - التكافل فيها بين أبناء المجتمع في حق كل إنسان بالحياة الكريمة، والتحرر من الحاجة والفقر، بفرض حق معلوم في أموال القادرين ليصرف لذوي الحاجة على اختلاف حاجاتهم عملاً بما جاء في القرآن الكريم: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (سورة المعارج: 42-25).
- 9 - حفظ حقوق غير المسلمين الذين يعيشون في المجتمعات الإسلامية، بما في ذلك أرواحهم، وأموالهم، وأهليهم، ومعتقداتهم، وحقوقهم في التحاكم إلى أنظمتهم وقوانينهم.
- 10 - حفظ حقوق المرأة وأنها مساوية للرجل في التكليف، والتفريق بين الجنسين فيما تقتضيه وظائف كل منهما في الحياة، وبما يختص به كل منهما من خصائص نفسية وبيولوجية.

ورغم أن الإسلام هو الذي كان يحكم حياة الناس قبل توحيدها على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله، فإن الجهل والفقير والتفرق والخوف، وشح الموارد جعلت مقومات العيش الكريم شبه معدومة، فالأمن كان غائباً، والغارات والغزو والسلب والنهب كانت سائدة بين القبائل، ويمكن للشخص أن يفقد روحه وماله في أي وقت، وفي تلك الأجواء كان كل فرد في المجتمع يقضي وقته خائفاً يترقب الانقراض على نفسه وماله وأهله في أي وقت، وإذا سلم من أخيه الإنسان لم يسلم من عواد الجوع والمرض والفقير التي كانت تفتك بالناس زرافات ووحदानا، وفي تلك الأوضاع القاسية، والمهينة للإنسان ظهر الملك عبدالعزيز ووحده البلاد، ونشر الله على يده الأمن وفتح الله على يديه كنوز الأرض، وأصبح الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على ماله، ورزق الله الناس بأرزاق تأتي من مشارق الأرض ومغاربها، وأصبحت البلاد جاذبة للسكان والعمالة لأول مرة في تاريخها بعد الفتح الإسلامي، وتوفرت للمواطن والمقيم معظم عوامل العيش الكريم.

وكانت المملكة العربية السعودية ولا تزال من أقرب الدول إلى تطبيق الإسلام في الحياة العامة والخاصة، ومن أكثر الدول استلهاماً وتطبيقاً لتعاليم الإسلام وشريعته الغراء، فقد نصت المادة السابعة من نظام الحكم على أن الحكم (يستمد سلطته في المملكة العربية السعودية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)، وبالرجوع إلى هذين المصدرين الخالدين للتشريع في الإسلام نجد أنهما - كما رأينا سابقاً - كفلاً للإنسان العيش الكريم، والحياة المستقرة، ومن ذلك أن القرآن قرر أن أصل البشر واحد، وقرر الرسول صلى الله عليه وسلم في مواقف كثير محاربه للعنصرية، والتفريق بين الناس بسبب ألوانهم أو صورهم، وأنه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، وبهذا أسس الإسلام قاعدة من أهم إن لم تكن أهم قواعد العيش الكريم، وهي المساواة بين البشر بغض النظر عن ألوانهم وصورهم وأعرافهم.

وقد طبق الرسول هذه القاعدة عندما أنشأ مجتمعاً نبيلاً في المدينة المنورة فيه ممثلون من جميع الأعراق والألوان، فيلال مؤذن الرسول ومن أحب الناس إليه كان يمثل إفريقيا، وسلمان الفارسي الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم (سلمان منا آل البيت) يمثل آسيا، وصهيب الرومي يمثل أوروبا، ولا تزال هذه القاعدة القائمة على المؤاخاة بين الألوان والأعراق مطبقة في المملكة العربية السعودية التي يستمد الحكم فيها سلطته من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، فقد وصل أبناء الأعراق المختلفة إلى أعلى المناصب في البلاد، وتقلدوا مناصب وزارية ووكلاء وزارات، وسفراء ومدراء عامين، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.

ولم يكتف نظام الحكم بتقرير هذه المادة وإنما أضاف إليها التأكيد على أن المجتمع السعودي يقوم على تعاليم الإسلام التي تضمن العيش الكريم لأفراد المجتمع ومن يعيش بينهم، فقد جاء في المادة الحادية عشرة من نظام الحكم (يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم). فالاعتصام بحبل الله والتعاون على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم كلها عناصر تساعد على توفر وضمان العيش الكريم، وقد عززت ذلك بالحرص على الوحدة الوطنية التي في ضمانها ضمان للعيش بكرامة وهذا ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من نظام الحكم (تعزير الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام). وبما أن السلطة في الحكم السعودي تقوم على تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأن المجتمع يقوم على تعاليم الإسلام وقيمه فإن الآلية لتأكيد ذلك وغرسه في نفوس الناس تتمثل في نظام التعليم وقد نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الحكم على الآتي: (يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم معتززين بتاريخه). وبالإضافة إلى غرس قيم الإسلام وتعاليمه في نفوس الناشئة، فإن الدولة لم تنس واجبها في حماية العقيدة، وفي تطبيق الشريعة وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الدعوة حيث جاء في المادة الثالثة والعشرين (تحمي الدولة عقيدة الإسلام.. وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله).

وتفيد الدراسات أن جميع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم إعلانه في عام 1948م متفقة مع الشريعة الإسلامية فيما عدا المادة السادسة عشرة التي تنص على حق الزواج دون قيد أو شرط، ففي الإسلام لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم، والمادة الثامنة عشرة التي تقر بأن لكل شخص الحق في تغيير دينه وهذا يعتبر في الإسلام ردة لا يجوز الإقدام عليها.

ومن القواعد التي قررها الإسلام لحفظ كرامة الإنسان ما عرف في الشريعة الإسلامية بالمحافظة على الضرورات الخمس، وفي حفظها ضمان للعيش الكريم والحياة الكريمة، وهي النفس، والمال، والعقل، والعرض، والنسل، ومن أجل ذلك حرم قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وجعل في القصاص حياة لأولى الألباب، وحرم السرقة وأخذ أموال الناس بالباطل مثل الاغتصاب، والتدليس، والابتزاز، والنهب والسلب والاختلاس من المال العام أو الخاص ونحوها، وحرم كل ما يذهب العقل من مسكرات ومخدرات، لأن الحقوق كثيراً ما تنتهك، والأرواح كثيراً ما تزهد في حالة غياب العقل، وحرم الإسلام الغيبة والنميمة، وانتهاك الأعراض بصوره المختلفة، وحرم الزنا للمحافظة على النسل، ومنع اختلاط

الأنساب، والمملكة العربية السعودية حريصة في أنظمتها وقوانينها وتطبيقاتها المستمدة من الشريعة الإسلامية على الحفاظ على تلك الضرورات الخمس، فالعقوبات التي فرضها الله، والحدود التي شرعها الله على الجرائم التي تهدد تلك الضرورات الخمس مطبقة بحمد الله وتوفيقه.

قضية سيول جدة

الدفاع المدني يواصل بحثه عن مفقودي جدة.. ويقف على 166 منزلاً غير صالح للسكن

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 23 محرم 1431 العدد 13616
<http://www.al-jazirah.com/276964/1p4d.htm>

«الجزيرة» - أحمد القرني:

يواصل الدفاع المدني عملية البحث عن المفقودين بسيول جدة، وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات، وذلك بعدد (11) منطقة، وتتواصل عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً، مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة؛ حيث بلغ ملخص حالات الوفيات (122) حالة، بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين (37) حالة.

أوضح ذلك مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالات الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني، وقال: لا تزال عملية سحب المياه من بحيرة الحرازات مستمرة بواسطة آليات ومعدات الدفاع المدني، وقد تم إرسال 20 (وايت) لإكمال شفط المياه أمس الأول الخميس.

وأكد أن وزارة المالية في إطار عملها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني قامت بالتعاقد لتأمين المعدات والآليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ وإزالة آثار الأمطار والسيول بأحياء وشوارع محافظة جدة؛ حيث تم دعم الدفاع المدني بعدد (46) آلية، ودعم أمانة محافظة جدة بعدد (455) آلية.

فيما ما زالت اللجنة الفنية للكشف على المساكن مستمرة في تنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة؛ حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها (622) مسكناً، قررت اللجنة عدد (456) مسكناً صالحاً للسكن وعدد (166) مسكناً غير صالح للسكن.

إضافة إلى استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بعدد ضابطين وعدد (50) فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين، وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني.

وبيّن العقيد القرني أن وزارة المالية مستمرة بصرف بدل الإعاقة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 9-1-1431هـ؛ حيث بلغ عدد إجمالي الأسر (4577) أسرة.

فيما تقوم لجنة التقدير، التي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزارة المالية، والمكونة من عشرين عضواً، بأداء مهامها؛ حيث بلغ عدد العقارات التي تم تقديرها لهذا اليوم (243) عقاراً بإجمالي عدد (4807) عقارات.

أما الأعمال الإجرائية فهي:

تم إنجاز أعمال الحصر النهائي للعقارات والمركبات المتضررة والموضحة أدناه، وكذلك عدد الأسر التي تم إيواؤها وصرف بدل إعاشة لها لتصبح الحصيلة الإجمالية منذ بداية الحالة (طالع الجدول).

ويتم يومياً تدقيق الاستثمارات من قبل لجنة الكشف ومراجعة عدد أفراد الأسر وفق المستندات الرسمية؛ لذلك عدد الأفراد قد يزيد أو ينقص حسب من يتم إسقاطهم أو إضافة أفراد جدد.

قانونيون لـ "الوطن": استقالة الموقوفين بفاعلة السيول لا تجوز

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 محرم 1431 - 9 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3389&id=131693&groupID=0>

جدة: حسن السلمي

قال مستشارون قانونيون تحدثوا لـ "الوطن" أمس، إن استمرار توقيف بعض المسؤولين طيلة الفترة الماضية يأتي لسببين رئيسيين إما للحفاظ على أسرار التحقيق الذي تجريه لجنة تقصي الحقائق، أو لإدانتهم تحقيقاً بالصلوح في الأسباب التي أدت إلى كارثة السيول.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي عن أنه بمجرد إحالة الموظف العام أو المسؤول للتحقيق، سواء كانت الإحالة من قبل الجهة الإدارية التي يعمل بها، أو من قبل جهات التحقيق المختصة أو المكلفة بترتب عليه كف يد الموظف عن مباشرة أعماله الوظيفية.

ووفقاً للمالكي لن تقبل الجهات الحكومية أو الخاصة استقالة أي موقوف من قبل لجنة تقصي الحقائق إعمالاً بنص المادة 30 من لائحة إنهاء خدمات الموظف في نظام الخدمة المدنية.

من جانبه، أوضح الباحث القانوني سلطان القحطاني أن إيقاف بعض الموظفين والمسؤولين الحكوميين والمقاولين يستند على نظام الإجراءات الجزائية الذي يخول لجهة التحقيق إيقاف المتهمين على ذمة التحقيق مدة أو مدداً متفاوتة وفق ما تقتضيه مصلحة التحقيق.

لن تقبل الجهات الحكومية أو الخاصة استقالات مسؤوليها الموقوفين من قبل لجنة تقصي الحقائق في فاجعة سيول جدة بأمر القانون، ووفقاً للمادة 30 من لائحة إنهاء الخدمة في نظام الخدمة المدنية.

وقال مستشارون قانونيون تحدثوا لـ "الوطن" أمس، إن استمرار توقيف بعض المسؤولين طيلة الفترة الماضية يأتي لسببين رئيسيين، أحدهما للحفاظ على أسرار التحقيق الذي تجريه لجنة تقصي الحقائق، والآخر ربما يكون لإدانتهم تحقيقاً بالصلوح في الأسباب التي أدت إلى الكارثة.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي أنه بمجرد إحالة الموظف العام أو المسؤول للتحقيق، سواء كانت الإحالة من قبل الجهة الإدارية التي يعمل بها، أو من قبل جهات التحقيق المختصة أو المكلفة، بترتب عليها كف يد الموظف عن مباشرة أعماله الوظيفية.

وأكد أن المادة 30 من لائحة إنهاء خدمات الموظف في نظام الخدمة المدنية تقر كف يد الموظف أو المسؤول المحال للتحقيق عن القيام بأعماله الوظيفية سواء كان الموظف مطلق السراح أو موقوفاً من قبل جهة التحقيق المختصة، وأن كف يد الموظف أو المسؤول لا يعتبر في هذه الحالة جزءاً إدارياً أو جنائياً، وإنما إجراء احترازي تتخذه الجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف أو المسؤول لحماية الوظيفة العامة مما قد يؤثر على سمعتها أو أدائها.

وفي الوقت الذي سجلت فيه كل من أمانة جدة والمديرية العامة للمياه بمنطقة مكة المكرمة استمرار تغيب عدد من مسؤوليها بسبب إيقافهم من قبل لجنة تقصي الحقائق التي وجه بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين، أكد المحامي المالكي أن النظام يقر استمرار كف يد الموظف أو المسؤول المحال للتحقيق عن مباشرة الوظيفة العامة لحين صدور قرار من جهة التحقيق بحفظ التحقيق ضده، أو صدور قرار باتهامه في إحدى جرائم الوظيفة العامة.

وأوضح أن لجنة تقصي حقائق سيول جدة هي لجنة تحقيقية استثنائية تضم في عضويتها ممثلين عن كافة الجهات التحقيقية والرقابية، وترفع تقريرها للمقام السامي مباشرة، فيما أن اللجان الأخرى تقوم عادة بإحالة نتائج تحقيقاتها لهيئة الرقابة والتحقيق، التي تتولى مباشرة الدعوى الجنائية أو التأديبية ضد الموظف العام أو المسؤول، مع استمرار حالة كف يده لحين صدور حكم قضائي بإدانته أو ببراءته.

وقال إن النظام ينص على أنه إذا صدر حكم البراءة، فإنه يلغي قرار كف يد الموظف، ويصرف له كل ما خصم من رواتبه الشهرية بأثر رجعي، أما إذا صدر حكم قضائي مكتسب القطعية بإدانته، فيفصل من الوظيفة العامة بقوة النظام، كما في حالة الإدانة في جرائم الرشوة والتزوير واختلاس المال العام.

من جانبه، أوضح الباحث القانوني سلطان القحطاني أن التحقيقات الجارية من قبل لجنة تقصي حقائق فاجعة سيول جدة هي تحقيقات في قضايا جنائية مختلفة ارتكبتها بعض المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص، ومعظمها من القضايا التي هي من اختصاص المباحث الإدارية وهيئة الرقابة والتحقيق اللتين هما أصلاً في عضوية اللجنة التي شكلها خادم الحرمين الشريفين.

وقال إن إيقاف بعض الموظفين والمسؤولين الحكوميين والمقاولين يستند على نظام الإجراءات الجزائية الذي يخول لجهة التحقيق إيقاف المتهمين على ذمة التحقيق مدة أو لمدد متفاوتة وفق ما تقتضيه مصلحة التحقيق. وأشار إلى أنه للجنة التحقيق الحق في الاستمرار في التحفظ على أي من المتهمين، وتمديد مدة إيقافه إذا رأت أن إطلاق سراحه يؤثر على سير التحقيق، وكذلك الاستمرار في إيقاف أي متهم ترى اللجنة أنه أدين تحقيقاً في التهم التي وجهت له.

وكانت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها خادم الحرمين الشريفين لكشف حقائق فاجعة سيول جدة قد باشرت أعمال التحقيق والتوقيف ضد عدد من المسؤولين الحكوميين والمقاولين ورجال الأعمال منذ 13 ذي الحجة الماضي، موجّهة إليهم تهم استغلال النفوذ الوظيفي، وإساءة استخدام السلطة، والترجح من الوظيفة العامة، والاستيلاء على المال العام.



حصر 1799 عقاراً و10913 سيارة.. الدفاع المدني لـ"الجزيرة": إيواء 8822 أسرة وإعاشة 30115 متضرراً من سيول جدة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه 22 محرم 1431 العدد 13616
<http://www.al-jazirah.com/311430/In10.htm>

الجزيرة - أحمد القرني

ما زال (74) ضابطاً و(424) فرداً و(109) معدة وآلية من فرق الدفاع المدني يواصلون عمليات البحث عن المفقودين في كارثة سيول جدة، ويجوبون الأحياء والمناطق المتضررة على مدار الساعة فيما بلغ حالات الوفيات 122 حالة و37 حالة بلاغ مفقودين. وكشف مدير المركز الإعلامي العميد محمد القرني أن عملية سحب المياه من بحيرة الحرازات ما زالت مستمرة بواسطة آليات ومعدات الدفاع المدني وتم إرسال 50 وايت لإكمال شطف المياه، وتم دعم أمانة محافظة جدة بـ455 آلية ومعدة لإزالة آثار السيول بأحياء المحافظة. وأوضح العميد القرني بأن عمليات صرف بدل الإعاشة والسكن مستمرة حيث تم إيواء 8822 أسرة وصرف إعاشة لعدد 30115 شخص وحصر 11799 عقار و10913 مركبة.

إعلان نتائج تحليل البصمة الوراثية للبحث مجهولة الهوية وعائلات المفقودين قريبا ارتفاع عدد المستفيدين من بدل الإعاشة والسكن إلى 30 ألفا و103 أشخاص

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 محرم 1431 - 9 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3389&id=131692&groupID=0>

جدة: براء العتيق
قال مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بجدة العميد محمد القرني لـ"الوطن"، إن تحليل البصمة الوراثية "DNA" لـ 26 جثة مجهولة الهوية وعائلات المفقودين الـ 32 سيسهل عمليات البحث، وسيحدد الإحصائيات النهائية بشكل دقيق، مشيراً إلى أن نتائج التحليل سيتم الكشف عنها قريبا حال الانتهاء منها لدى الجهات المختصة.
إلى ذلك، توقف عدد الجثث التي تم العثور عليها في اليوم الخامس والأربعين لكارثة سيول جدة عند 122 جثة، سلمت منها 96 جثة لذويها، وتبقت 26 جثة مجهولة الهوية حتى أمس، في حين توقف عدد المفقودين عند 37 ولم يتقدم حتى أمس ذوو خمسة مفقودين لإجراء تحليل DNA.
وأوضح القرني لـ"الوطن"، أن وزارة المالية صرفت بدل الإعاشة والسكن لـ 4577 أسرة من متضرري السيول في المرحلة الثانية لعملها، والتي بدأت قبل أسبوعين، مشيراً إلى أن عدد الأسر التي تم إيوؤها وصرف الإعاشة لها في المرحلة الأولى ارتفع إلى 8824 بعد إضافة أسرتين جديدتين ليصل إجمالي الأشخاص الذين تم صرف بدل الإعاشة والسكن لهم إلى 30 ألفا و103 أشخاص.
وأشار القرني إلى أن لجان تقدير أضرار العقارات والمركبات من السيول أنهت أمس تقدير 207 عقارات، ليصل إجمالي ما تم تقديره إلى 5017 عقاراً، ويتبقى 6782 عقاراً من أصل 11799 مبنى حصرتها لجان الحصر ليبلغ تقدير استمارات 10 آلاف و913 مركبة متضررة.
وأكد القرني أن اللجنة الفنية للكشف على المنازل إنشائياً في مرحلتها الثالثة وقفت على 103 منازل أمس، منها 64 صالحاً و 39 غير صالح للسكن، ليصل إجمالي ما وقفت عليه اللجنة منذ بداية أعمالها إلى 725 منزلاً منها 520 صالحاً و 205 غير صالح للسكن.
وأشار القرني إلى أن عمليات البحث مازالت مستمرة بواسطة فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة، مشيراً إلى أن وزارة المالية مستمرة في أعمالها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني بالتعاقد لتأمين المعدات والآليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ، وإزالة آثار الأمطار والسيول.

العميد القرني: انخفاض عدد المفقودين في سيول جدة إلى 37 مفقوداً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 محرم 1431 العدد 15172
<http://www.alriyadh.com/2010/01/07/article487640.html>

جدة/ ياسر الجاروشة:

قال العميد محمد بن عبدالله القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة يواصل الدفاع المدني عملية البحث عن المفقودين بمشاركة (74) ضابطاً من الدفاع المدني وبعده (424) فرداً و عدد (109) معدة وآلية وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات وذلك بعدد (11) منطقة وتتواصل عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة . حيث بلغ ملخص حالات الوفيات (122) حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين (37) حالة . و ما تزال عملية سحب المياه من بحيرة الحرازات مستمرة بواسطة آليات ومعدات الدفاع المدني وقد تم إرسال عدد (50) وايت لإكمال شطف المياه . وأضاف أن وزارة المالية قامت في إطار عملها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني بالتعاقد لتأمين المعدات والآليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ وإزالة آثار الأمطار والسيول بأحياء وشوارع محافظة جدة حيث تم دعم الدفاع المدني بعدد (46) آلية ودعم أمانة محافظة جدة بعدد (455) آلية . مع استمرار لجنة الكشف عن المساكن تنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة وأشار انه بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها (433) مسكناً قررت اللجنة أن (312) مسكناً صالحاً للسكن وعدد (121) مسكناً غير صالح للسكن مع استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بعدد (2) ضباط وعدد (50) فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني . مشيراً الى انه استمرت وزارة المالية بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 9/1/1431 هـ حيث بلغ عدد الأسر امس 4577 أسرة . اما لجنة التقدير والتي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزارة المالية والمكونة من عشرين عضواً في أداء مهامها وقد بلغ عدد العقارات التي تم تقديرها لهذا اليوم بعدد (257) عقاراً وبإجمالي عدد (4564) عقاراً . وأشار ان عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم في المرحلة الأولى) بلغت 8822 وعدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم نفس المرحلة بلغت 30115 ونتائج حصر الأضرار النهائي للعقارات بلغت 11799 و 10913 مركبة.

افتتح مبنى المحكمة الجزئية بالرياض.

وزير العدل: استقالة عدد من كتاب عدل جدة برغبة ذاتية.. ولا

علاقة بين تدوير عمل موظفينا بالكارثة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 محرم 1431 العدد 15172
http://www.alriyadh.com/2010/01/07/article487551.html

تغطية - محمد الغنيم تصوير - بدر الحاربي
أكد وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن كل من يثبت تورطه في كارثة جدة من كتاب العدل سيلقى جزاءه الرادع حتى بعد استقالته إلا أنه نفى في هذا الصدد وجود علاقة بين استقالة بعض كتاب عدل جدة مؤخراً والتحقيق مع المتورطين في الكارثة مشدداً على أن استقالتهم كانت برغبة ذاتية منهم، وطالب الإعلاميين أن لا يذهبوا بعيداً في ذلك . وقال وزير العدل للصحافيين أمس عقب افتتاحه المبنى الجديد للمحكمة الجزئية للضمان والأنكحة شمال العاصمة الرياض إن لجنة تقصي الحقائق ستوضح كل شيء فيما يتعلق بنتائج التحقيق والمتورطين فيما حدث، وأن وزارته تتعاون معها في كل ما يخصها نافياً كذلك بشدة الربط بين تدوير العمل التوثيقي بين موظفي الوزارة وما يثار حول تورط البعض في كارثة جدة .
وأوضح أن الوزارة تقر بين الحين والآخر تدوير العمل التوثيقي بما تتطلبه مقتضيات الإدارة الحديثة، وقال "ما نشر خلاف ذلك نتحفظ عليه" مفضلاً عدم الخوض في سجال في هذا الموضوع مكتفياً بالتأكيد أن عملية التدوير سبق أن حدثت قبل هذه المرة وليست مرتبطة بما حدث في جدة .
وواصل وزير العدل خلال تصريحه للصحافيين تنفيذ التهم التي طالت عدداً من منسوبي وزارته في كارثة جدة ففي سؤال حول تورط بعض كتاب العدل في صكوك عقارات وهمية في جدة وغيرها نفى د. العيسى اعتبارها ظاهرة مؤكداً أن تضخيم ذلك هو الظاهرة، واكتفى بالتأكيد مجدداً على أن كل متورط سيلقى عقابه وفق أنظمة الدولة .
وطالب في تصريحه الإعلاميين بعدم الخوض في تفاصيل التحقيق في كارثة جدة معتبراً أن أي حديث في ذلك بعد أن أمر خادم الحرمين الشريفين بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تقوم الآن بواجباتها وستصدر توصياتها التي ستعرض على الملك عبدالله حفظه الله أي حديث بعد ذلك هو تدخل في أعمال اللجنة متمنياً من الجميع التريث وانتظار الحقائق النهائية .
وفي سؤال حول اختيار كتاب العدل والقضاة من مناطق معينة دون أخرى، وأن ذلك هو سبب العجز في أعداد القضاة التي تعاني منه الوزارة قال : " هذا غير صحيح والكتاب من كافة أبناء الوطن دون استثناء والكفاء هو الذي يستحق الوظيفة وفق نظام الدولة وقد استحدثت هذا العام لنا 150 وظيفة لكتاب العدل أما القضاة فنظام القضاء عهد الى المجلس الأعلى للقضاء وضع آلية لاختيار القضاة ونحن فيما يخصنا لدينا ضوابط دقيقة لاختيار الكتاب تراعي الكفاءة ."
وبشأن القضايا المرورية أبان أنها ستكون ضمن المحاكم العامة حيث سنتشأ "دوائر" ضمن المحاكم العامة للنظر في القضايا المرورية .
وأكد وزير العدل في إجابته على سؤال ل"الرياض" حول وجود ضبابية وعلاقة غير واضحة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء في تعيين القضاة أن العلاقة بين الجهتين متميزة ونموذجية والنظام في ذلك واضح .
وفي سؤال ل"الرياض" حول موعد تدشين خادم الحرمين الشريفين للمرحلة العلمية الأولى لمشروع تطوير مرفق القضاء أفاد أنه سيكون في الأيام القليلة القادمة وسيصاحب ذلك مؤتمراً دولياً للأحكام الجنائية .
ونفى وزير العدل في تصريحه وجود فراغ في النظر في القضايا التجارية مشيراً الى أن ديوان المظالم يقوم الآن بذلك والنظام الجديد وضع ترتيباً يتعلق بإيجاد المحاكم التجارية سترى النور قريباً .

وكان د. العيسى قد افتتح أمس المبنى الجديد للمحكمة الجزئية بالرياض وتناول في مرافقتها وعقد اجتماعاً برئيس المحكمة الشيخ سعود آل معجب وعدد من منسوبيها، وأكد حرصه على أن تكون كافة محاكم المملكة مميزة على مستوى العالم ومهياً للبنية التقنية مشدداً كذلك على أهمية التدريب والتطوير المستمر لموظفي الوزارة.



العساف: وفرنا 600 رد من الصهاريج المجانية للأحياء المتضررة

استخدام مياه الخزانات الملوثة قد ينقل 40 مرضاً

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 محرم 1431 - 7 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3387&id=131408>

جدة : نجلاء الحربي

أكد مدير وحدة مياه جدة في شركة المياه الوطنية عبدالله العساف " لـ الوطن " أن الشركة قامت بتنظيف وتعقيم أكثر من 550 خزان مياه أرضياً للمواطنين في المناطق المتضررة وإصلاح 600 انكسار ويشمل (خطوطاً رئيسية - خطوطاً فرعية - توصيلات منزلية- عدادات) وما زالت أعمال الإصلاح جارية، مؤكداً أن هناك زيادة لعدد العينات المأخوذة من الشبكة لتحليلها وضمان جودة المياه.

وأضاف العساف " عملنا على تأمين أكثر من 600 رد من صهاريج المياه المجانية بحجم 19 طناً لخدمة المواطنين في الأحياء المتضررة وما زالت هذه الخدمة متواصلة وتم إنشاء مكتب بمنطقة قويزة منذ بداية الأزمة لتلبية احتياجات المواطنين من المياه، والاحتياجات الأخرى .

وأشار إلى أن الشركة وفرت 3250 صهريجاً لشطف مياه السيول والأمطار من عدة مناطق وتأمين العديد من مضخات سحب المياه مع تأمين وسائل السلامة اللازمة، كما وفرت المياه الوطنية صهاريج مياه شرب وتم توزيعها مجاناً على المناطق المتضررة مع توفير مساعدات مائية وغذائية للمتضررين.

يأتي ذلك في الوقت الذي عبر فيه العديد من أهالي حي الجامعة عن تضرهم من الروائح الكريهة المنبعثة من خزانات المياه الأرضية بعد كارثة سيول جدة التي جرفت معها مياه الصرف الصحي والسيول واختلطت مع مياه الخزانات مما زاد مخاوف العديد من السكان حي الجامعة من انتشار الأمراض نتيجة استخدام هذه المياه

وقال عبد الله علي القرني من سكان حي الجامعة "بعد حادثة السيول أصبحت جميع الخزانات في الحي ملوثة بمياه السيول التي اختلطت بمياه الصرف الصحي وعلى مدى أكثر من شهر على الكارثة ولم تصل مساعدات من فرق الصيانة لتنظيف هذه الخزانات الأرضية مما دفع بعض سكان الحي لتنظيفها على حسابهم الخاص .

وشدد الأستاذ المشارك من جامعة الملك عبد العزيز والمتخصص في علم السموم والمستشار في أمانة جدة للشؤون البيئية الدكتور أحمد نبيل أبو خطوة على أهمية زيادة نسبة الكلور في المياه التي تضخ عن طريق الشبكات إلى الخزانات الأرضية خاصة خزانات المياه في المناطق المتضررة بالسيول للحفاظ على نقاء هذه المياه .

وحذر أبو خطوة من استخدام مياه الخزانات الملوثة لأن ذلك قد ينقل 40 مرضاً للمستخدمين كالتهاب الكبد الفيروسي (أ) والكوليرا السنتارية وغيرها، وقد تساعد هذه المياه الملوثة على انتشار حمى الضنك خاصة إذا كانت هذه الخزانات مكشوفة.

أعضاء "بلدي جدة" مستعدون لإثبات قصور "الأمانة" أمام "تقصي الحقائق"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 08 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95184

يبدو أن كل الجهات المعنية بالخدمات في ثغر جدة حريصة على إخلاء ساحتها من أي مساءلة محتملة، وإلقاء التبعة على «أمانة جدة»، ولا سيما وزير فاجعة أطار وسيول 25 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي التي أسفرت عن مقتل أكثر من 120 شخصاً، إضافة إلى 32 شخصاً لا يزالون في عداد المفقودين. ويقول أعضاء مجلس «بلدي جدة» إنهم يطلبون من لجنة تقصي الحقائق في مسيبات الفاجعة أن تأمر بمثلهم أمامها ليثبتوا لها أنهم حذروا «الأمانة» خطياً من الفاجعة قبل وقوعها بأعوام عدة، واتهموها بتهميش سلسلة من التوصيات والمطالب حذرت من الكارثة قبل أربع سنوات. واستشهد الأعضاء - في تصريحات إلى «الحياة» - بخطابات رسمية ومحاضر اجتماعات توثق سلسلة من المطالبات «غض الطرف» عنها، وظلت حبيسة أدراج مسؤولي «الأمانة». وبادروا إلى طلب المثول أمام لجنة تقصي الحقائق لإبراز وثائق تؤكد تهميش الأمانة لتحذيراتهم من خطر الكارثة المحدقة.

وقال رئيس مجلس «بلدي جدة» السابق الدكتور طارق فدعق إن «الأمانة» تلقت مقترحاً بإنشاء سدود عند مجاري السيول بشكل مدروس وعلمي، يهدف إلى تطويعها بشكل يخدم ويسهم في حل المشكلة المعقدة. وقال لـ«الحياة»: «قدم المجلس للأمانة مطالب بوضع دراسات مقننة حول الإنشاء والبناء على مواقع الأودية، وضرورة إيجاد حلول جذرية من طريق هذه الدراسات للقضاء على المشكلة».

باكرمان لـ «الحياة»: الأمراض فتك بمتضري السيول ... والتلوث يهدد البقية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 08 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95119

تنن جدة تحت وطأة المرض منذ فاجعة الأربعاء الأسود، إذ طالت تبعات تلك الكارثة المأساوية كل مظاهر الحياة في العروس، لدرجة حولت أعراض وأمراض الجفاف والتهابات الجهاز التنفسي والربو والنزلات المعوية والطفح الجلدي والتهابات العيون إلى هواجس عانى منها المتضررون، فضلاً عن تدهور الحالة الصحية للمصابين بالأمراض المزمنة بشكل كبير. وعزا مدير اللجنة الصحية في جمعية البر الدكتور مروان باكرمان تقشي الأمراض بعد الكارثة، إلى التلوث البيئي، وقال لـ «الحياة»: «تعاني الأحياء المتضررة في جدة من تلوث بيئي خطير، إذ ساهمت مستنقعات مياه الأمطار المنتشرة في تلك الأحياء إلى تحولها إلى بيئة مثلى لانتشار وتوالد الحشرات، وساهمت تلك الأعداد الكبرى من الطفيليات والحشرات والجراد في إنشاء بؤر للتلوث والمرض». مؤكداً أن تقارير اللجان الصحية كشفت عن ظهور أغلب الحالات المرضية في أحياء بترومين وغيليل وكيلو 14، إذ يصل عدد الحالات التي تستقبلها اللجنة الصحية 80 حالة يومياً. وأضاف: «ساهمت أكوام النفايات المترامية ومخلفات الأثاث المتناثرة وكافة مخلفات السيول في انتشار الأمراض، خصوصاً أن سيارات جمع النفايات تواجه صعوبة كبيرة في الدخول إلى تلك الأحياء، وكثيراً ما تفشل في التوغل داخل المناطق المنكوبة.»

وذكر الدكتور باكرمان أن «الجمعية» لاتزال تقدم خدماتها الميدانية للمتضررين من السيول بالتعاون مع كلية الطب في جامعة الملك عبدالعزيز. وأشار إلى تكوين أربع فرق ميدانية لمسح الحالات الصحية واحتياجات متضرري السيول في أماكن تواجدهم داخل الوحدات السكنية المفروشة، قسمت لعمل مسح ميداني لمنطقة شارع فلسطين، وأخرى لمنطقة شمال جدة وتحديداً حي السلامة، وثالثة لمسح منطقتي السليمانية والجامعة، ورابعة لمسح منطقة الحمراء.

وفي سياق متصل، تدعم مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة عدداً من العيادات الطبية الثابتة والمتحركة، وتؤمن الدواء لجملة من تلك العيادات، أنشأتها هيئات وجمعيات حكومية وخيرية ومستوصفات أهلية.



تقارير صحية تؤكد أن متضرري السيول يعانون من الربو والتهاب العيون

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 22 محرم 1431 - 8 يناير 2010 العدد 3388 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3387&id=131370>

جدة: سامية العيسى

كشفت تقارير ميدانية حديثة أن متضرري سيول جدة يعانون حالياً من الجفاف والتهابات الجهاز التنفسي والربو والنزلات المعوية والطفح الجلدي والتهابات العيون إلى جانب تفاقم الأوضاع الصحية لمرضى الضغط والسكري.

وأوضحت التقارير التي أعدتها اللجان الصحية التطوعية في جمعية البر في جدة، أن النسبة الغالبة للحالات تتركز في أحياء بترومين وغيليل وكيلو 14، حيث يصل عدد الحالات التي تستقبلها اللجنة الصحية إلى ثمانين حالة يومياً.

وأوضح مدير اللجنة الصحية في جمعية البر الدكتور مروان بن عبد الرحمن باكرمان بأن الجمعية ما تزال تقدم خدماتها الميدانية للمتضررين من السيول بالتعاون مع كلية الطب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

وأشار إلى أنه تم تكوين أربع فرق ميدانية لمسح الحالات الصحية واحتياجات متضرري السيول في أماكن وجودهم في الوحدات السكنية المفروشة، حيث تم تقسيم الفرق لعمل مسح ميداني لمنطقة شارع فلسطين، وأخرى لمنطقة شمال جدة وتحديداً حي السلامة، وثالثة لمسح منطقة السليمانية والجامعة، ورابعة لمسح منطقة الحمراء.

وبين بأن الجمعية تقدم خدماتها من خلال عدد من العيادات الثابتة بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومستوصفات سابا ومستوصفات بالغصون في كل من حي بترومين، وحي غليل وحي كيلو 14، مشيراً إلى أن عدد الحالات التي تزور العيادات يومياً تتراوح بين 20 إلى 80 حالة، مفيداً بأن الشؤون الصحية بجدة تمد هذه العيادات بالأدوية منذ بداية عملها.

أعضاء "بلدي جدة" لـ "الحياة" : نطالب بالمثل أمام لجنة تقصي الحقائق

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 08 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95125

هاجم أعضاء المجلس البلدي في جدة «أمانة» المحافظة الساحلية، وحملوها نزرأ لا يستهان به من زرز كارثة الأربعاء الأسود. وبرا أعضاء «بلدي جدة» مجلسهم من تبعات تلك المأساة كاشفين عن رفعهم مطالب ومقترحات لحل المشكلة قبل حدوثها بأربع سنوات، ظلت حبيسة أدراج مسؤولي «الأمانة».

وفي حين أخلى القائمون على المجلس البلدي في جدة مسؤولية مجلسهم عن تبعات الكارثة، استشهد عضو «بلدي جدة» الدكتور طارق فدق لـ «الحياة» بسجلات ومحاضر رسمية توثق ضلوع «المجلس» في تحذير «الأمانة» من مخاطر السيول، «التي استحال شغله الشاغل، منذ سنوات». ولقت إلى تبني «المجلس» تنظيم ورش تفاعلية لدرء المخاطر عن المدينة المنكوبة منذ فترات طويلة مع الجهات الحكومية المختلفة، ورسمه مع الدفاع المدني خطوط خطط الطوارئ العريضة منذ أكثر من عام، فضلا عن سلسلة الورش والمحاضرات والندوات المختلفة التي نظمها بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز لتطبيق ما يمكن عمله قبل حدوث الكارثة وبعدها في المحافظة المنكوبة.

واعتبر مطالبات بعض أعضاء المجلس البلدي بكشف الحقائق، والمستور من الأمور تقمصاً لعمل لجنة تقصي الحقائق الحالي، «كونها المكلفة بالتحقيق والمساءلة وكشف الأحداث»، وأكد قصور عمل «أمانة جدة»، وحاجتها إلى التقويم والتوجيه.

وأكد خروج المجلس عن عباءة «الأمانة» مشدداً على أن المجلس لا يعترف بأي مرجعية سوى وزارة الشؤون البلدية والقروية، وقال: «بهاتف أي عضو الوزير شخصياً من دون أي حواجز، أما الأمانة فنعمل معها في إطار شراكة وتعاون لا يمكن تجاوزه». وعلى ذات الصعيد، بادر عضو مجلس بلدي جدة حسين البار إلى إعلان استعداده المثل أمام لجنة تقصي الحقائق، لإبراز المحاضر المسجلة ووثائق رسمية تثبت عدم تعاون «الأمانة» مع مطالبات المجلس المتعددة ومبادراته لحل مشكلة تصريف مياه الأمطار والسيول في جدة.

وزاد: «أقر «بلدي جدة» قرارات تاريخية بعد اجتماع ماراثوني عقد في محرم 1427 هـ، جاء في طلبيتها المطالبة بالاستعانة بأمانتي العاصمة المقدسة والمدينة المنورة لحل المشكلة لكن دون جدوى، إضافة إلى المطالبة بوضع دراسات عاجلة لدرء مشكلة السيول وإيجاد شبكات تصريف قوية، لكن الأمانة تجاهلت كل ذلك واكتفت بتقديم دراسة ضعيفة جداً عن البيئة، لا يمكن أن تسهم في حل المشكلة جذرياً، مطلقاً».

وشدد على أن الجهود المبذولة من أمانة جدة حالياً لا تفي بالحاجة المطلوبة، ولا توازي أكثر من 30 في المئة من حل المشكلة، «فالبنية التحتية للمنطقة مهترئة، خصوصاً في الأحياء الشعبية التي تنن تحت مخاطر كارثة بيئية كبيرة، وتفتقد كثيراً من الخدمات الأساسية».

وكشف أن أعضاء «المجلس» صدحوا في وجه «أمين جدة» خلال اجتماع سابق وأكدوا عليه «أن مشكلة تصريف مياه الأمطار والسيول تعتبر أولى أوليات الأمانة، ويجب أن تضع حلاً سريعاً لها»، واستنكر أسلوب تعاطي الأمانة مع جدة، ووصفه بـ «المخالف للمأمول، وغير الجدي».

طالب وسائل الإعلام بتحري الدقة "الشورى" ينفي استدعاء مسؤولين للتحقيق معهم في كارثة جدة

المصدر: جريدة اليوم الجمعه 1431-01-22 هـ الموافق 2010-01-08 م العدد 13356 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13356&P=1>

نفي المتحدث الإعلامي لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله المهنا ما ذكرته بعض وسائل الإعلام من أن المجلس قام باستدعاء مسؤولين حكوميين بهدف التحقيق في كارثة جدة، موضحاً أن لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بالمجلس اجتمعت مع عدد من المسؤولين في القطاعات ذات العلاقة من أجل البحث وتبادل الآراء حول أفضل الحلول لمعالجة مخاطر السيول، وتفادي حدوثها مستقبلاً سواء في محافظة جدة أو في غيرها من مدن المملكة ومحافظاتها . وأكد دعم مجلس الشورى لأعمال لجنة تقصي الحقائق التي أمر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) مشيداً بالجهود التي تبذلها اللجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة في سبيل تقصي الحقائق بغية الوصول إلى أسباب هذه الفاجعة ومحاسبة المقصرين، وما تقوم به من إجراءات في هذا الشأن باستدعاء بعض المسؤولين ممن لهم علاقة بهذه الكارثة .. مؤكداً أن الجهود التي تبذلها لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بالمجلس تأتي في سبيل متابعة تداعيات سيول محافظة جدة، في إطار التعاون والتكامل بين مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها، واستشعاراً من المجلس للنهوض بدوره وفق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - وبما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطن.

وبيّن أن حضور بعض المسؤولين من بعض الجهات الحكومية اجتماعات لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة يأتي في سياق التعاون بين مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها وفي إطار آلية عمل لجان المجلس التي دأبت بصفة مستمرة على دعوة مندوبي الجهات الحكومية وأصحاب الرأي والاختصاص من مختلف شرائح المجتمع عند إجراء أي مناقشات تخص الموضوعات المطروحة على طاولة البحث بهدف استطلاع آرائهم حول ما تناقشه تفعيلاً لدور الشورى في المجتمع وبغية الوصول إلى رأي سديد.. مشيداً بالتعاون الملحوظ من قبل مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة وأصحاب الاختصاص في توفير المعلومات الدقيقة فيما تتطلبه أعمال اللجنة وحضور مندوبيها للاستئناس بأرائهم ومقترحاتهم وإطلاع أعضاء اللجنة على ما تقوم به قطاعات الدولة ذات العلاقة من مشروعات وأعمال في هذا الشأن . ودعا وسائل الإعلام إلى ضرورة توخي المصداقية والدقة فيما تنقله من أخبار عن أعمال المجلس ولجانه، واستخدام العبارات ذات الدلالة الفعلية على ما يقوم به المجلس من أعمال.

كارثة جدة: لجنة تقصي الحقائق قد تتولى إصدار العقوبات بحق

المدانين

قراءة لخبير قانوني تؤكد أن للموقوفين أحقية الاستعانة

بمحامين أثناء التحقيق

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس 21 محرم 1431 هـ 7 يناير 2010 العدد 11363

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11363&article=551692&search&state=true>

لم يستبعد خبير قانوني سعودي، أن تتولى لجنة تقصي الحقائق المكلفة بمتابعة تداعيات كارثة جدة، مهمة إصدار العقوبات بحق من تثبت إدانتهم بالمنسوبة إليهم.

ويأتي هذا الترجيح، في ظل حمل الأمر الملكي لمضامين كـ«المحاسبة»، مما يعزز فرضية أن تقوم لجنة تقصي الحقائق بإصدار العقوبات بنفسها.

وأكد خبير قانوني أن من حق الموقوفين أخيراً في محافظة جدة للتحقيق معهم على ذمة قضايا فساد مالي وإداري، الاستعانة بمحامين، وتمكين هؤلاء المحامين من حضور جلسات التحقيق، عملاً بنظام الإجراءات الجزائية.

وتنص المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية، على أنه «يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة».

وأوضح المستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب، رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن الحقوق المكفولة للموقوفين تشمل جميع ما نص عليه النظام الأساسي للحكم، والأمر الملكي الذي

حدد مرجعية تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول المتسببين في كارثة السيول، في ظل ما خلفته من أضرار بشرية ومادية كبيرة في مدينة جدة. واستند الأمر الملكي الصادر عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، على النظام

الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، ونظام ديوان المراقبة العامة، ونظام البلديات والقرى، ونظام حماية المرافق العامة، وأخيراً نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

وهنا أشار قاروب إلى أن «حقوق الموقوفين تتضمن كل ما شملته اختصاصات الجهات المشاركة في عضوية لجنة تقصي الحقائق، وهي وزارة العدل، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية، وغيرها من

الجهات».

وذكر المستشار القانوني أن الجهات المشاركة في اللجنة تعمل وفق الأنظمة العدلية والحقوقية المختلفة، ومنها نظام الإجراءات الجزائية في مرحلة التحقيق، ونظام المرافعات الشرعية ونظام المحاماة أثناء مرحلة المحاكمة.

وأكد أن استفادة الموقوفين على ذمة التحقيق من كل الحقوق الواردة في الأنظمة العدلية والحقوقية «حق مكتسب لكل

مطلوب في مرحلتي التحقيق والمحاكمة»، ولم يستبعد حصول بعضهم فعلياً على استشارات قانونية، أو مشاركة محامين معهم، للحصول على معرفة كافية بالأنظمة والقوانين الخاضعين لها، وخصوصاً أنهم يمرون حالياً بمرحلة مهمة

وحساسة قد يعقبها توجيه اتهام لهم، ومحاكمتهم أو محاسبتهم.

وحول ما إذا كانت إجراءات التحقيق مع الموقوفين ستطول أم لا، شدد الدكتور قاروب على أنه «ليس من المهم التركيز على طول إجراءات التحقيق أو قصرها بقدر ضمان الدقة والأمانة والعدالة في هذه الإجراءات، للوصول إلى نتائج حقيقية

يمكن الاستناد إليها في محاكمة المتهمين، وفي وضع التصورات اللازمة لإصلاح الأجهزة والمؤسسات الحكومية المعنية، أو إصلاح التشريعات، أو اتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك اقتراح المشاريع التطويرية لمدينة جدة».

وأوضح أن مدة توقيف المتهمين على ذمة التحقيق تختلف بحسب تقدير المحقق، على أن يتم تجديدها كل ستة أشهر،

مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة توجيه التهمة إلى الموقوف خلال الـ 24 ساعة الأولى بعد توقيفه، مشيراً إلى أن التحقيق مع الموقوفين يهدف إلى الاستيضاح والتحقق.

وفي ما يتعلق بالثغرات الموجودة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والحاجة إلى إعادة النظر في هذا النظام، لفت المستشار القانوني إلى عدم وجود نظام خالٍ من الثغرات، ومن بينها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية «إلا أن هذا النظام تكمن إشكاليته في الأسلوب العقيم لتنفيذه، وقلة الإمكانيات الإشرافية والرقابية والتنفيذية القائمة على متابعة ترسية وتنفيذ مشاريع الدولة». وعاد الدكتور قاروب للتشديد على أن الخلل ليس في النظام، وإنما في إجراءات التطبيق وأسلوبها، وضعف الأجهزة الرقابية، والتداخل والتباين في صلاحياتها واختصاصاتها، وتحديدًا بين ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وجهاز المباحث الإدارية، مشيراً إلى أن التداخل بين هذه الأجهزة يبدأ بالأسماء ولا ينتهي بالصلاحيات والاختصاصات الموكلة إليها.

وأكد في هذا الصدد أن الحاجة ماسة لوقفه حقيقية وجادة لمراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية والحقوقية في السعودية، و«غربة» الأنظمة الخاصة بها، وحصرها في جهاز واحد للرقابة، وآخر للتحقيق، وثالث للادعاء، مع تمكين كل جهاز منها من الحصول على الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية واللازمة لأداء أعماله.

ودعا الدكتور قاروب إلى إعادة النظر في الأمر الملكي الصادر بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، ليشمل نطاقه جميع المناطق والمحافظات السعودية، ليكون أداة لتصويب العمل الحكومي، والمحافظة على المال العام، وحماية المواطنين من تبعات الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة. معتبراً أن «مشيئة الله أوجدت هذه السيول في جدة، لكشف الحقائق المغيبة عن المسؤولين والمجتمع».



أمانة جدة تجتمع بموظفيها لعرض تداعيات الفاجعة... وصد الإشاعات

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 10 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/95799>

أبلغت مصادر مطلعة «الحياة» عقد أمانة جدة، اجتماعات داخلية مع موظفيها لعرض تداعيات مأساة جدة عليهم، خصوصاً بعد انتشار الشائعات المتضاربة في «أروقتها» في مسائل تتعلق بتحقيقات لجنة التقصي مع المتسببين في الكارثة.

وقالت المصادر: إن الأمانة بدأت أول الاجتماعات بالمديرين العاملين، وستواصل عقدها مع كل شريحة من الموظفين على حدة، لوضع الأمور في نصابها ودرء الشائعات التي باتت تسبب قلقاً لمختلف فئات الموظفين.

وأكدت أن غياب المعلومة الصحيحة وكثرة الأحاديث المتداولة بين حين وآخر عن القبض على موظفين في الأمانة، باتت مربكة بالنسبة لأي موظف حتى وإن كان صغيراً لاناقة له ولا جمل، أو واثقاً من عدم ضلوعه في أي من مسببات كارثة جدة، «إذ يكفي لإقلاقنا ما نسمعه عن دهم لجنة تقصي الحقائق لمبنى الأمانة واقتياد موظفين منها للتحقيق فترات طويلة.»

وفي اتجاه معاكس لتيار الهجوم الضاري على أمانة جدة وموظفيها بعد كارثة جدة، بات الاتهام بالنسبة في كارثة جدة «شنيمة» جديدة شكوا بعض موظفي الأمانة تناميها إلى مسامعهم بكثرة، أخيراً. وفيما شدد «بسطاء الموظفين» على أنهم لا يستحقون وأبل السباب والشائعات المتوج بالوقوف وراء تبعات «سيول الفضيحة» الذي يشنف بعض المراجعين أسماعهم به كل صباح، زعم آخرون أنه ليس خافياً على الجميع ما شهدته الأمانة من نقلة نوعية في خدمة الجمهور، والتحديثات التي أدخلتها على آليات عملها، وكفاءة موظفيها، وهي كذلك تدخل كل يوم جديد ما يسهم في تسهيل خدمة المواطنين، «إلا أن المراجع أحياناً يتذمر حتى وإن طلب منه الموظف مجرد الوقوف في الطابور.»!

سكان أحياء شرق الخط السريع لـ عكاظ : البعوض يغزونا

يومية

46 يوماً على كارثة جدة .. المستنقعات لا تزال تحاصر المنازل

والمدارس

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/01/24 هـ 10 يناير 2010 م العدد : 3129
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100110/Con20100110325760.htm>

لم يشفع طول المدة التي فصلتنا عن كارثة سيول الأربعاء الأسود، في تجفيف الأمانة للمستنقعات والبرك المنتشرة في أحياء شرق الخط السريع والتي لم تتمكن الشمس حتى الآن من تبخير مائها. وأجمع عدد من سكان أحياء شرق الخط السريع على أنهم أبلغوا غرفة العمليات في أمانة جدة عشرات المرات لتجفيف تلك المستنقعات ورشها بالمبيدات الحشرية، لكن دون جدوى.

وأوضح عبدالله الزهراني (من سكان حي السامر) أنه طالب وأهالي الحي الأمانة مرات عدة لشفط المياه الأسنة التي تحاصر منازلهم وتمنعهم من الخروج والدخول إليها بأمان، إلا أننا لم نجد أي رد فعل من قبلها حتى الآن. ويشدد خالد المفضل (من سكان حي التوفيق) على أهمية الإسراع في شفط مياه البرك الراكدة داخل الأحياء السكنية، محملاً الأمانة مسؤولياتها في حال إصابة سكان الحي بأمراض وبائية معدية. وطالب المفضل برش جميع البرك والمستنقعات المتجمعة حول المنازل والمدارس والمساجد بعد تجفيفها فوراً، كونها أصبحت تهدد الصحة العامة.

وهو ما شدد عليه سعد الغامدي (من سكان حي الأجواد)، إذ طالب بتكثيف عمليات الرش اليومية للمواقع المتضررة بعدما انتشرت أسراب البعوض في الأحياء السكنية والتي لم تعد تنفع معها المبيدات الحشرية المتداولة في الأسواق ويخشى من نقلها للأمراض والأوبئة.

ويؤكد المعلم في مدرسة ابتدائية - حي السامر - عبدالله الحربي أن تأثير لسعات البعوض على الطلاب الصغار بدأ واضحاً، ما ساهم في رفع معدلات الغياب التي تسجلها المدرسة يومياً، مشيراً إلى أن حالات ارتفاع درجات الحرارة بين الطلاب في تزايد مستمر، مرجعاً السبب في ذلك إلى انتشار الحشرات الناقلة للأمراض حول المستنقعات التي تحيط بالمدرسة التي يدرس فيها.

وفيما كان حامد البلوي ينتظر خروج ابنته (تلميذة في الثالث الابتدائي) من مدرستها قال لـ «عكاظ»: أحرص على إيصال ابنتي إلى مدرستها وإعادتها إلى المنزل بنفسه، رغم قربه من المدرسة، مبرراً ذلك بأنه لا يريد أن تتلوث بالمياه الأسنة التي تحاصر مدرستها وتحديداً عند المدخل. وتسائل البلوي عن سبب بقاء هذه المياه رغم أن المدة التي تفصلنا عن سيول الأربعاء تصل إلى شهر ونصف.

السيول تفقد ستينية الزوج والابن والحسن الأخير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1431/01/24 هـ 10 يناير 2010 م العدد : 3129
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100110/Con20100110325910.htm>

منذ أربعة عقود تسكن ماهر طامي وحيدة في منزلها الكائن في حي غليل (جنوبي جدة) بعدما توفي زوجها وابنها الوحيد ليتركها وحيدة دون أسرة تهتم بأمرها أو قريب يزورها، حيث تواجه الحياة بدموع يسكنها الألم وجسد أعاقه الشلل وأزمات قلبية تهدد حياتها طوال الوقت وتحرمها لذة العيش دون أن يتوفر لديها امتيازات مالية أو عائلية باستثناء جيرانها الذين يسعون بشتى الطرق لمعاونتها.

ففي يوم أسود - بحسب وصف السيدة ماهر - زارها في منزلها ضيف غير محبوب دمر كل ما تبقى من ذكرياتها السعيدة وطمسها بألوان ترابية ضاعفت من مشاكلها في الحياة، ناهيك عن تكوم مخلفات هذا الضيف بين أركان منزلها مشكلا بحيرات مائية تزيد من معاناتها ومن فرص استحداث أمراض جديدة في جسدها الضعيف الذي لا يكاد يحتمل لسعة بعوضة واحدة.

رغم ذلك لم يتوقف جيرانها عن مساعدتها في موقف يعزز مدى الترابط بين الجار وجاره فعند طلب اللجنة المالية التي تصرف بدلات السكن والإعاشة حضورها في إدارة الدفاع المدني لاستلام بدل الإعاشة المقرر لها، لم تجد سوى جارها خالد السنان وزوجته لاصطحبها بين جموع المراجعين لإنهاء إجراءات تسليم الشيك الذي لم يتجاوز 1000 ريال. يقول السنان «كنت أراجع في معاملتي ومعاملة جارتي طوال الفترة الماضية وتم إصدار أول شيك لها بمبلغ ألف ريال، وعند زيارة لجنة حصر الأضرار لمنزلها أفادت أن منزلها غير قابل للسكن كونه متضررا بالكامل وسيتم النظر في أمرها».

ويروي خالد معاناة جارته التي دمر السيل منزلها بالكامل بالقول «ليس لهذه المرأة المسكينة أقارب من قريب أو بعيد للسؤال عنها، وحالها يرثى له كونها تحمل العديد من الأمراض المستعصية ويضعها في دائرة العجز النفسي والمادي في ظل عدم وجود عائل لها».

إفادات مهمة من الحملة الشعبية لإنقاذ جدة للجنة تقصي الحقائق

جستنية: قضيتنا لا تقتصر على وفيات وإنما الفساد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131976&groupID=0>

جدة: خالد المحاميد

انضمت مئات من المواطنين إلى الحملة الشعبية لإنقاذ مدينة جدة التي بدأت إثر الدمار الذي طال بعض أحياء مدينة جدة من جراء الأمطار والسيول التي هطلت في شهر نوفمبر المنصرم. وقال المحامي والمستشار القانوني للحملة عمار جستنية إنهم قدموا العديد من الإفادات للجنة تقصي الحقائق، ومنها إفادات مهمة من عدد من المهندسين والمتضررين. وأضاف أن الإفادات قدمت عبر "الويب سايت" في الموقع الذي افتتحته اللجنة لتلقي بلاغات وإفادات حول القضية. ولم يؤكد جستنية ما إذا كان من الممكن لهذه الإفادات أن تؤثر في مجرى التحقيقات، وقال "نحن لا نعرف ما الذي يدور في لجنة تقصي الحقائق، كما أنه ليس لدينا قضية واحدة بل عدة قضايا ولأكثر من جهة، ونحن نعتقد أن تأسيس اللجنة جاء ليعبر عن غضب عارم على ما حدث لأنه من المفترض أن هناك لجانا رقابية ومؤسسات تتابع أداء المؤسسات الحكومية قبل حدوث الكارثة، كما أن المسألة لا تقتصر على حدوث وفيات بين الناس بل هي أوسع من ذلك وتتعلق بالفساد وتأخر تنفيذ المشاريع وضباب مشاريع أخرى". وأشار جستنية إلى أن الحملة تضم 6 مكاتب محاماة هدفها أن تقدم المساعدة لأي شخص من المتضررين بدون مقابل، وكل من لا يستطيع توكيل محام عنه سنتولى نحن قضيته بدون مقابل. وعن عدد المنضمين إلى الحملة، قال إن التواقيع كثيرة جداً، ونحن لا نعمل من خلال الإنترنت رغم إنشائنا لموقع خاص بالحملة، لكننا نعمل على أرض الواقع، وقد انهال المتطوعون للانخراط في الحملة بعد الإعلان عن المرحلة الثانية، وهي مرحلة انتقاء متطوعين بعد أن بدأنا في تنظيم الحملة في المرحلة الأولى. وأضاف قائلاً إننا لن نتدخل في القضايا التي تحقق فيها لجنة تقصي الحقائق إلا بعد الانتهاء من التحقيقات وإدانة أشخاص، عند ذلك يبدأ عملنا. وكانت الحملة قد بدأت بتوجيه خطاب لخادم الحرمين الشريفين أشادت فيه بمبادرته باستنكار ما حدث، وتوجيهه الكريم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وطلبت في خطابها أن تشارك شخصيات مدنية في أعمال هذه اللجنة.

80 حالة يومياً تستقبلها اللجنة الصحية التطوعية لتضري

سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/11/article488756.html>

جدة - علي الفارسي

كشفت تقارير ميدانية حديثة بأن متضري سيول جدة يعانون من الجفاف والتهابات الجهاز التنفسي والربو والنزلات المعوية والطفح الجلدي والتهابات العيون إلى جانب تفاقم الأوضاع الصحية لمرضى الضغط والسكري .
وبينت التقارير التي أعدتها اللجان الصحية التطوعية بجمعية البر بجدة بأن النسبة الغالبة للحالات تتركز في أحياء بترومين وغيليل وكيلو 14، حيث يصل عدد الحالات التي تستقبلها اللجنة الصحية إلى 80 حالة يومياً .
وأوضح مدير اللجنة الصحية بجمعية البر الدكتور مروان بن عبد الرحمن باكرمان استشاري طب الأسرة والمجتمع بأن الجمعية ما تزال تقدم خدماتها الميدانية للمتضررين من السيول بالتعاون مع كلية الطب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، مشيراً إلى أنه تم تكوين أربع فرق ميدانية لمسح الحالات الصحية واحتياجات متضري السيول في أماكن تواجدهم في الوحدات السكنية المفروشة، وتم تقسيم الفرق لعمل مسح ميداني لمنطقة شارع فلسطين، وأخرى لمنطقة شمال جدة وتحديد حي السلامة، وثالثة لمسح منطقة السليمانية والجامعة، ورابعة لمسح منطقة الحمراء .
وبيّن د. باكرمان بأن الجمعية تقدم خدماتها من خلال عدد من العيادات الثابتة بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومستوصفات سابا ومستوصفات بالغصون في كل من حي بترومين، وحي غليل، وحي كيلو 14، مشيراً إلى أن عدد الحالات تتراوح يومياً بين 20 إلى 80 حالة، موضحاً بأن الشؤون الصحية بجدة تمد هذه العيادات بالأدوية منذ بداية عملها.

العثور على جثة جديدة يرفع ضحايا كارثة جدة إلى 123 قتيلًا بعد العثور عليها بعمق 4 أمتار في بحيرة الصواعد

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين 25 محرم 1431 هـ 11 يناير 2010 العدد 11367
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issue=11367&article=552321&feature

جدة: أمل باقازي وبدر القحطاني
كشف لـ«الشرق الأوسط» مصدر مسؤول في إدارة الدفاع المدني بجدة يوم أمس عن ارتفاع حصيلة ضحايا سيول جدة إلى 123 قتيلًا حتى يوم أمس، وذلك بعد العثور على إحدى الجثث في بحيرة الصواعد الواقعة في شارع جاك بمنطقة قويزة، إلى جانب 37 مفقودًا.
وفي الميدان، أوضح لـ«الشرق الأوسط» العقيد محمد الشعباني المشرف على وحدات الغوص والإنقاذ المائي إن فرق الإنقاذ عثرت على جثة لرجل بعمق أربعة أمتار ونصف في بحيرة الصواعد التي يبلغ أقصى عمق لها ستة أمتار.
وأشار إلى أنه سيتم نقل الجثة للمختبر من أجل إجراء التحاليل اللازمة وحفظها لحين مطابقتها مع الفحوصات الموجودة مسبقًا لدى الأدلة الجنائية المتعلقة بذوي المفقودين.
في السياق ذاته، أكدت لـ«الشرق الأوسط» إدارة الدفاع المدني بجدة بدء عودة الأسر المتضررة إلى منازلها في الأحياء المنكوبة منذ الأسبوع الماضي، وذلك عقب جولة ميدانية كاملة شملت حي كيلو 11 وحتى الحرازات والصواعد في أقصى شرق المدينة.
وأوضح العميد عبد الله الجداوي مدير الدفاع المدني في جدة أنه تم الخروج في جولة الأسبوع الماضي بمشاركة 16 جهة حكومية لمسح المناطق وتقييم الأوضاع فيها، التي أعطت مؤشرات مبشرة من ناحية البنية التحتية للمنطقة وما يتعلق بها من الشوارع والنظافة وتمديدات الكهرباء.
وقال الجداوي في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «من المفترض أن تعود الحركة في الدوائر الحكومية الموجودة في تلك المناطق بمجرد عودة الأهالي لها، إلى جانب مباشرة المدارس، لا سيما أن جميع المؤشرات تؤكد على عدم وجود أي خطر يستدعي إبقائها خالية»، مؤكداً - على حد قوله - أن الأوضاع مستقرة.
يأتي ذلك في وقت شهد فيه تمديد الدفاع المدني للمرحلة الثانية من إيواء المتضررين مدة أسبوعين من الآن حتى الانتهاء من الكشف فنياً على المنازل في الأحياء المتضررة، إلى جانب تجديد إسكان ملاك البيوت المتضررة بالكامل، وذلك بحسب ما صرح به لـ«الشرق الأوسط» العميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة حالات الطوارئ بجدة في وقت سابق. إلى ذلك، أكدت تقارير ميدانية حديثة صادرة عن جمعية البر بجدة على استقبال اللجان الطبية التطوعية التابعة لها لـ20 إلى 80 حالة يومية من المتضررين على خلفية إصابتهم بأمراض مختلفة تتمثل في الجفاف والتهابات العيون والجهاز التنفسي والربو والنزلات المعوية والطفح الجلدي، إضافة إلى تفاقم الأوضاع الصحية لمرضى الضغط والسكري.
وأشار الدكتور مروان باكرمان مدير اللجنة الصحية بجمعية البر واستشاري طب الأسرة والمجتمع إلى أن الجمعية ما زالت تقدم خدماتها الميدانية للمتضررين من السيول بالتعاون مع كلية الطب في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، لافتاً إلى أنه تم تكوين أربع فرق ميدانية لمسح الحالات الصحية في أماكن وجودها بالشقق المفروشة.
وقال في بيان حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه: «إن أغلب الحالات تتركز في أحياء بترومين وغيليل وكيلو 14، إذ يصل عدد الحالات التي تستقبلها اللجنة الصحية يومياً إلى 80 حالة»، مبيناً أنه تم تقسيم الفرق لعمل مسح ميداني في منطقة شارع فلسطين وأخرى بحي السلامة شمال جدة، إضافة إلى فرقة ثالثة. وأضاف: «يتمثل تقديم الخدمات في عدد من العيادات الثابتة بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومستوصفات (سابقاً) وبالغصون في كل من حي بترومين وغيليل وكيلو 14»، موضحاً في الوقت نفسه أن الشؤون الصحية في جدة تمتد تلك العيادات بالأدوية منذ بداية عملها.

من جهته، وصف الدكتور سامي باداود مدير الشؤون الصحية في جدة الأرقام التي ذكرتها الجمعية بـ«القديمية»، لا سيما أنها تخص الوضع قبل ثلاثة أو أربعة أسابيع من الآن - على حد قوله - وذلك خلال حديثه لـ«الشرق الأوسط».

وأكد على أن معظم العيادات في المواقع الخارجية تستقبل ما بين 8 إلى 10 حالات بسيطة، مشيراً إلى أن اللجنة الصحية في جمعية البر وغيرها من الجمعيات، تعمل تحت إشراف الشؤون الصحية.

وهنا علق مدير الدفاع المدني في جدة قائلاً إن «الأوضاع الصحية للأسر التي تم إيواؤها ليست من اختصاص الدفاع المدني، غير أننا لم نتلق أي بلاغ يفيد بانتشار وباء أو مرض بين تلك الأسر». ولكنه استدرك بالقول: «بمجرد عودة الأهالي إلى منازلهم، فإن ذلك يدل على استقرار الوضع الصحي، إلا أنه لا بد من التركيز على الجانب النفسي وتأثيره على المتضررين كونهم خرجوا من بيوتهم أو فقدوا أقارب لهم في السيول»، مؤكداً على وجود جهات أخرى غير تابعة للدفاع المدني تعمل على هذا الجانب والمتضمنة الطب النفسي.

في إطار الأعمال اليومية للدفاع المدني، يواصل 74 ضابطاً و 424 فرداً عملية البحث عن المفقودين باستخدام 109 معدات وآليات إذ لازال عدد الوفيات يقف عند 123.

وذكر العميد محمد القرني أن عملية سحب المياه من بحيرة الحرازات ما زالت مستمرة بواسطة آليات ومعدات الدفاع المدني، مشيراً إلى أنه تم إرسال 17 صهريجاً لإكمال شطف المياه.

وأضاف: «بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها من قبل 20 لجنة فنية خلال المرحلة الثالثة نحو 889 مسكناً، من بينها 656 صالحة للسكن و 233 متضررة بالكامل»، مبيناً أن عدد الأسر التي تم إيواؤها خلال المرحلة الثانية وصل إلى 4.7 ألف أسرة.

وأكد على استمرار مشاركة كل من الحرس الوطني في القطاع الغربي ومجموعة الدفاع الجوي الثانية بضابطيين و 50 فرداً لكل من الجهتين بهدف مساندة الدفاع المدني في عمليات البحث والتمشيط.

في سياق متصل، أعلن لـ«الشرق الأوسط» المجلس البلدي عن انتهائه من دراسة أجوبة المهندس عادل فقيه أمين جدة وعرضها على أعضاء المجلس، وذلك بحسب ما ذكره حسين باعقيل رئيس المجلس البلدي في جدة.

وأشار إلى أنه تم تكوين لجنة لمعرفة ما يمكن عرضه من أجوبة أمين جدة على المجلس البلدي مستقبلاً والاستفادة منه، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن المجلس بصدد إنشاء دراسات تتعلق بالمخططات وتصريحات البناء وغيرها من الأمور التي تخص مدينة جدة.

وفي ما يتعلق بالأعمال الخيرية التطوعية، تنظم جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بمنطقة مكة المكرمة يوم غد الثلاثاء الملتقى الصحي الخامس تحت عنوان «الوقف وأثره في العمل الخيري».

وأوضح فهد الزهراني مساعد مدير عام الجمعية أن الملتقى سيتضمن مناقشة كثير من المحاور العلمية والعملية لتنظيم العمل الخيري، إلى جانب أنه سيضم عدداً من المسؤولين في القطاعات الحكومية والخاصة والمهتمين بهذا الجانب في محافظة جدة.

جدة : علاج متضرري السيول من أمراض تنفسية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 01-1431- 25 هـ الموافق 01-2010- 11 م العدد 13359 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13359&P=1&G=2>

عبدالرحمن إدريس - جدة
كشفت تقارير ميدانية حديثة أن متضرري سيول جدة يعانون حالياً الجفاف والتهابات الجهاز التنفسي والربو والنزلات المعوية والطفح الجلدي والتهابات العيون، إلى جانب تفاقم الأوضاع الصحية لمرضى الضغط، والسكري وبينت التقارير التي أعدتها اللجان الصحية التطوعية بجمعية البر بجدة، أن النسبة الغالبة للحالات تتركز في أحياء بترومين وغيليل وكيلو 14، حيث يصل عدد الحالات التي تستقبلها اللجنة الصحية إلى 80 حالة يومياً .
وأوضح مدير اللجنة الصحية بجمعية البر الدكتور مروان بن عبدالرحمن باكرمان استشاري طب الأسرة والمجتمع أن الجمعية لاتزال تقدم خدماتها الميدانية للمتضررين من السيول بالتعاون مع كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، مشيراً إلى أنه تم تكوين أربع فرق ميدانية لمسح الحالات الصحية واحتياجات متضرري السيول في أماكن تواجدهم في الوحدات السكنية المفروشة، وتم تقسيم الفرق لعمل مسح ميداني لمنطقة شارع فلسطين، وأخرى لمنطقة شمال جدة وتحديداً حي السلامة، وثالثة لمسح منطقة السليمانية والجامعة، ورابعة لمسح منطقة الحمراء .
ويبين باكرمان أن الجمعية تقدم خدماتها من خلال عدد من العيادات الثابتة بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومستوصفات سابا ومستوصفات بالغصون في كلاً من حي بترومين، وحي غليل، وحي كيلو 14، مشيراً إلى أن عدد الحالات تتراوح يومياً بين 20 إلى 80 حالة، موضحاً أن الشئون الصحية بجدة تمد هذه العيادات بالأدوية منذ بداية عملها. أمراض تنفسية هاجمت الناجين من السيول (اليوم)

جهات رقابية تكتشف تعدي مسؤول بأمانة جدة على أراض حكومية بثول

إحالة الواقعة للجنة تقصي الحقائق نظرا لإيقاف الموظف على خلفية كارثة السيول

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131975&groupID=0>

جدة: محمد الزايد، حسن السلمي
علمت "الوطن" أن عدة جهات رقابية وأمنية اكتشفت مؤخرا تعدي مسؤول بأمانة جدة موقوف لدى لجنة تقصي الحقائق على أرض حكومية تابعة لإحدى الوزارات بمنطقة ثول شمال جدة ضمن عدد من المواطنين، قاموا بالتعدي على مساحات كبيرة في تلك المنطقة. وأوضحت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن نتائج تعدي المسؤول الموقوف على تلك الأرض ستحال للجنة تقصي الحقائق التي ما زالت تتحفظ على عدد من المسؤولين الحكوميين وبعض مقاولي تنفيذ مشاريع جدة لاستكمال التحقيق في هذا التعدي. وأكدت أن نتائج التحري عن حالات التعدي التي طالت أرضا حكومية بثول شمال جدة ستحال أيضا للجنة تقصي الحقائق لكشف الجهات المسؤولة عن عدم مراقبة أراضي الدولة، وبحث الأسباب التي أدت إلى تعدي المواطنين عليها.
إلى ذلك، أكدت مصادر في أمانة جدة لـ "الوطن" أن مسؤولي الأمانة الموقوفين على ذمة التحقيق في فاجعة السيول ما زالوا متغيبين عن عملهم بالأمانة منذ إيقافهم قبل أكثر من ثلاثة أسابيع مضت. وأوضحت أن المسؤولين الذين صدرت تكليفاتهم المؤقتة من قبل أمين جدة المهندس عادل فقيه للاضطلاع بأعمال الموقوفين لحين انتهاء فترة التحقيق ما زالوا يمارسون مهام عمل هؤلاء الموقوفين بكامل الصلاحيات الممنوحة لهم منذ تغيبهم لحظة إيقافهم. من جانبها، ما زالت المديرية العامة للمياه بمنطقة مكة المكرمة تسجل غياب ثلاثة من أكبر مسؤوليها منذ إيقافهم بالتزامن مع إيقاف عدد من مسؤولي الأمانة، ولا يزال قرار وزير المياه والكهرباء القاضي بتكليف نائب المشرف العام على المديرية بالاضطلاع بأعمال مشرفها العام الموقوف ساريا.

العثور على جثة متحللة بجدة وتحويلها للجهات المختصة للبت في وضعها

الانتهاء من تقدير الأضرار لـ 889 منزلا منها 233 غير صالح للسكن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 محرم 1431 - 11 يناير 2010 العدد 3387 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3391&id=131974&groupID=0>

جدة: براء العتيق

علمت "الوطن" من مصدر في الدفاع المدني، أنه تم العثور على جثة متحللة في أحد المستنقعات تحت الركام والطين، خلال عمليات البحث و التمشيط بالمنطقة المتضررة من سيول جدة، يعتقد أنها لرجل، فيما تم تحويلها للجهات المختصة للبت في كونها لأحد ضحايا السيول، أو تكون المياه قد جرفتھا من إحدى المقابر أو أنها حالة جنائية ليس لها علاقة بالسيول.

كما توقف عدد الجثث التي أعلن الدفاع المدني عن العثور عليها في اليوم السابع والأربعين لكارثة السيول عند 122 جثة، سلمت منها 96 جثة لذويها وتبقت 26 جثة مجهولة الهوية حتى أمس، في حين توقف عدد المفقودين عند 37 ولم يتقدم حتى أمس ذوو خمسة مفقودين لإجراء تحليل DNA.

وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بجدة العميد محمد القرني لـ "الوطن"، أن اللجنة الفنية للكشف على المنازل إنشائيا وقتت في مرحلتها الثالثة على 113 منزلا أمس منها 96 صالحا و 17 غير صالح للسكن، ليصل إجمالي ما وقتت عليه اللجنة منذ بداية أعمالها إلى 889 منزلا، منها 656 صالحا و 233 غير صالح للسكن، فيما أنهت لجان تقدير الأضرار العمل على 278 منزلا ليصل إجمالي ما تم تقديره إلى 5295 منزلا من أصل 11799 استمارة حصر ويتبقى 6504 منازل، ليبدأ تقدير استمارة 10913 مركبة متضررة بعد الانتهاء من العقارات. وأشار القرني إلى أن عدد الأسر التي تم إيواؤها وصرف الإعاشة لها في المرحلة الأولى ارتفع إلى 8943 بعد إضافة 7 أسر جديدة تضم 37 فردا أمس، ليصل إجمالي الأشخاص الذين تم صرف بدل الإعاشة والسكن لهم إلى 30 ألفا و 589 فردا، فيما صرفت وزارة المالية بدل الإعاشة والسكن لـ 4772 أسرة من متضرري السيول في المرحلة الثانية. وأكد القرني أن عمليات البحث مازالت مستمرة بواسطة فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة، مشيرا إلى أن وزارة المالية مستمرة في أعمالها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني بالتعاقد لتأمين المعدات والآليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ وإزالة آثار الأمطار والسيول بأحياء وشوارع محافظة جدة، حيث تم دعم الدفاع المدني بـ 46 آلية ودعم أمانة محافظة جدة بـ 455 آلية، كما تم توجيه عدد من الواقيات لإكمال شطف المياه من بحيرة الحرايات. وأشار القرني إلى أن الدفاع المدني يواصل عملية البحث عن المفقودين بـ 74 ضابطا من الدفاع المدني و 424 فردا و 109 معدات وآليات بعد أن تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى 11 مربعا، بالإضافة إلى استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بضابطين و 50 فردا لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث و التمشيط للبحث عن المفقودين، كما شاركت وحدات القوات البرية بضابطين و 47 فردا للمساندة في عمليات البحث و التمشيط، بالإضافة إلى استمرار مشاركة مجموعة الدفاع الجوي الثانية بضابطين و 50 فردا لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث و التمشيط للبحث عن المفقودين وذلك طبقا لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني.

كارثة جدة: بعد تجفيف بحيرة الصواعد فرق البحث تعثر على

جثتين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 محرم 1431 هـ 12 يناير 2010
http://www.aleqt.com/2010/01/12/article_331437.html

يحيى الحجيري من جدة
تمكنت فرق البحث والإنقاذ العاملة في المناطق المنكوبة أمس، من العثور على جثتين متحلتين في بحيرة حي الصواعد، بعد أن تمكنت الفرق من تجفيف البحيرة بالكامل ليتم تحويل الجثتين إلى مركز الطب الشرعي للتأكد من مدى ارتباطهما بكارثة سيول جدة ومطابقتها مع التحاليل الموجودة التي تم أخذها من أهالي المفقودين في وقت سابق .
وفقا للعميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الكارثة في جدة فإن عدد المفقودين انخفض إلى 32 مفقودا من أن وردت نتائج فحص الحمض النووي الوراثي من قبل الأدلة الجنائية بشرطة جدة وتمت مقارنتها بما تم رفعة أخيرا من الجثث المجهولة من خلال الفحص باستخدام تقنية STR واستخدام تقنية الكروموسوم الذكري Y ، وتم اكتشاف خمس جثث كانت في السابق مجهولة وتم التعرف عليها من قبل ذويهم .
وأبان القرني أن فرق البحث كثفت جهودها، وذلك بمشاركة 424 فردا أو 109 آليات . كما أننا استعنا بأربع قطاعات عسكرية تنضم تحت مظلة الدفاع المدني تمثلت في قطاع الحرس الوطني، وحرس الحدود، والقوات البرية، والدفاع الجوي بهدف مساندة الفرق الحالية للقيام بعملية البحث والتنشيط عن المفقودين، وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني أثناء حدوث الكوارث الطبيعية في المملكة، مشيراً إلى أنه تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات وذلك بعدد 11 منطقة وتتواصل عملية البحث مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة على مدار الساعة، حيث بلغ ملخص حالات الوفيات حتى الآن 122 حالة تم التعرف عليها سابقا وتسليمها لذويها .
أما فيما يخص اللجان التقديرية والفنية التي تعمل حالياً في الأحياء المنكوبة ذكر مدير المركز الإعلامي لمواجهة الكارثة في جدة، أن اللجنة الفنية الخاصة بالكشف على المساكن في مرحلتها الثالثة من خلال 20 لجنة قامت بالوقوف على 1028 مسكناً، أكدت من خلال وقوفها أن عدد المساكن غير الصالحة للسكن 270 مسكناً والصالحة للسكن 758 مسكناً، أما فيما يخص لجنة التقديرات فقد قامت اللجنة التي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزارة المالية ومكونة من عشرين عضواً قامت بتقدير 5571 عقارا ما بين منزل ومحل جميعها في الأحياء المنكوبة، وذلك من أصل 11799 عقارا تم تسجيله عند حدوث الكارثة .
وأشار القرني إلى أن عدد الأسر التي تم صرف بدل الإعاشة والسكن لهم للمرحلة الثانية بلغ حتى الآن 4772 أسرة .
من جهته، كشف لـ "الاقتصادية" عبد الله جداوي مدير الدفاع المدني في جدة عن تفعيل خطة جديدة للبحث في قنوات السيول التي تصب في البحر وذلك بالتنسيق مع عدة قطاعات عسكرية والجمارك للاستعانة بالكلاب البوليسية لتنشيط كافة القنوات وخاصة القنوات التي في داخل حدود قاعدة الملك فيصل البحرية، وجر التنسيق معهم للشروع في العمل وكشف الجثث المطمورة في هذه القنوات .
وبيّن جداوي أن البحيرات التي تم تجفيفها في المناطق المنكوبة حالياً ستستخدم عدة أجهزة متطورة لكشف الجثث المطمورة والعمل ليل نهار حتى تتمكن من العثور على كافة المفقودين جراء سيول الأرباع الأليم، مشيراً إلى أن الخبير اليوناني الذي تمت الاستعانة به أخيراً قام بكشف جثة واحدة فقط عبر إحدائياته ولم يتم كشف أي جثث جديدة حتى الآن ولا يزال العمل جارياً في الموقع على كشف الجثث المطمورة في البحيرات التي تم تجفيفها.

دفن جثمان مسؤول بجمرك مطار جدة بعد 47 يوماً من الكارثة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 محرم 1431 - 12 يناير 2010 العدد 3388 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3392&id=132068&groupID=0>

جدة: براء العتيق

بعد مرور 47 يوماً على كارثة سيول جدة، سلم الدفاع المدني أمس جثة رئيس قسم الإعفاءات بجمرك مطار الملك عبد العزيز خضر ثويبت السلمي، لذويه الذين صلوا عليه في مسجد الثنيان بعد صلاة ظهر أمس، ودفنوه في مقبرة التوفيق بجدة بعدما ودعه أقرباؤه وزملاؤه بالعمل.

وقال شقيق الفقيد ثابت ثويبت السلمي لـ"الوطن": استقبلنا الخبر بحزن كبير يتخلله فرح بأننا عرفنا مصير أخينا الذي كنا ننتظر أية معلومات عنه خلال الفترة الماضية، خصوصاً بعد تصريحات في إحدى الصحف تحدثت عن عدم مطابقة العينات لذوي المفقودين مع الجثث مجهولة الهوية مما جعلنا نفقد الأمل في العثور عليه.

وأوضح السلمي أنه تلقى اتصالاً أمس من الرائد سعود الشنبري من قسم التحقيقات بالدفاع المدني أخبره بمصير أخيه، مقدراً وشاكراً في نفس الوقت الشنبري على ما تحمله خلال المكالمات الهاتفية التي نقل خلالها نبأ التعرف على جثة أخيه.

بمشاركة 74 ضابطاً و424 فرداً من الدفاع المدني و109 معدات وأليات

لجنة الكشف عن المساكن تعلن 233 منزلاً غير صالحة للسكن.. مفقودين لازالت مستمرة وعمليات البحث عن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 محرم 1431 العدد 15176
<http://www.alriyadh.com/2010/01/12/article489032.html>

جدة - ياسر الجاروشة

قال مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني لازالت مواصلة فرق الدفاع المدني بعملية البحث عن المفقودين مستمرة وذلك بمشاركة (74) ضابطاً من الدفاع المدني وبعده (424) فرداً وعدد (109) معدات وأليات وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث الى مربعات وذلك بعدد (11) منطقة وتتواصل عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً مع استمرار فرق الإنقاذ والأليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة. حيث بلغ ملخص حالات الوفيات (122) حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين (37) حالة وما تزال عملية سحب المياه من بحيرة الحرازات مستمرة بواسطة أليات ومعدات الدفاع المدني وقد تم إرسال عدد (17) ايبات لإكمال شطف المياه هذا اليوم. وأضاف أن وزارة المالية قامت في إطار عملها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني بالتعاقد لتأمين المعدات والأليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ وإزالة آثار الأمطار والسيول بأحياء وشوارع محافظة جدة حيث تم دعم الدفاع المدني بعدد (46) آلية ودعم أمانة محافظة جدة بعدد (455) آلية مع استمرار لجنة الكشف عن المساكن تنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها (889) مسكن قررت اللجنة أن (656) صالح للسكن وعدد (233) مسكناً غير صالح للسكن مع استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بعدد (2) ضباط وعدد (50) فرد لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني، واستمرار مشاركة وحدات القوات البرية بعدد (2) ضباط وعدد (47) فرد لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني. مشيراً الى انه استمرت وزارة المالية بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 9محرم حيث بلغ عدد الأسر لهذا اليوم 4772 أسرة. اما لجنة التقدير والتي ترأسها وزارة الداخلية وعلي ضوية وزاره المالية والمكونة من عشرون عضواً في أداء مهامها وقد بلغ عدد العقارات التي تم تقديرها لهذا اليوم بعدد (278) عقاراً وبإجمالي عدد (5295) عقاراً، وأشار ان عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم في المرحلة (الأولى) بلغت 8943 وعدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم لنفس المرحلة بلغت 30589 و نتائج حصر الأضرار النهائية للعقارات بلغت 11799 و 10913 مركبة .

تجفيف بحيرة الحرازات بجدة لاستكمال عمليات البحث عن

ضحايا السيول

الدفاع المدني يوثق كارثة جدة في فيلم مدته ساعة كاملة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 محرم 1431 - 13 يناير 2010 العدد 3389 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3393&id=132202&groupID=0>

جدة: براء العتيق

علمت "الوطن" من مصادر بالدفاع المدني أن الدفاع المدني بصدد الانتهاء من إنتاج فيلم تصويري، يوثق كارثة سيول جدة، تزيد مدته على ساعة كاملة تقريبا، يرصد الحدث ويوضح الجهود التي بذلت بعد الكارثة للاستفادة من التجارب التي مرت بها المحافظة.

إلى ذلك، تبقى 40 سنتيمترا من المياه في بحيرة الحرازات (رقم 1 و 2) بحي الصواعد، بعدما قامت آليات ومعدات الدفاع المدني بعمليات تجفيف وسحب المياه من البحيرة، للبحث في منطقة البحيرة عن جثث إضافية للضحايا. وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بجدة العميد محمد القرني لـ"الوطن"، أن الجثث اللتين تم العثور عليهما خلال اليومين الماضيين لم ينته العمل عليهما حتى أمس، ليتم ضمهما إلى ضحايا السيول من عدمه. فيما توقف عدد الضحايا عند 122 في اليوم التاسع والأربعين للكارثة، سلمت منها 96 جثة لذويها، وتبقت 21 جثة مجهولة الهوية حتى أمس، في حين توقف عدد المفقودين عند 32، ولم يتقدم حتى أمس ذوو خمسة مفقودين لإجراء تحليل الحمض النووي DNA.

وأشار القرني إلى أن عدد الأسر التي تم إيوؤها وصرف الإعاشة لها في المرحلة الأولى ارتفع إلى 9058 بعد إضافة 94 أسرة جديدة تضم 338 فردا أمس، ليصل إجمالي الأشخاص الذين تم صرف بدل الإعاشة والسكن لهم إلى 31 ألفا و16 فردا، فيما صرفت وزارة المالية بدل الإعاشة والسكن لـ 1198 أسرة جديدة أمس من متضرري السيول في المرحلة الثانية ليصل إجمالي الأسر إلى 5970 أسرة.

وأكد القرني أن لجان تقدير الأضرار أنهت العمل على 276 منزلا أمس، ليصل إجمالي ما تم تقديره إلى 5847 منزلا من أصل 11 ألفا و799 استمارة حصر، ويتبقى 5952 منزلا، ليبدأ تقدير استمارة 10913 مركبة متضررة بعد الانتهاء من العقارات. ووقفت اللجنة الفنية للكشف على المنازل إنشائيا في مرحلتها الثالثة على 101 منزل أمس، منها 78 صالحا و 23 غير صالح للسكن، ليصل إجمالي ما وقفت عليه اللجنة منذ بداية أعمالها إلى 1129 منزلا، منها 836 صالحا و 293 غير صالح للسكن.

وأضاف أن عمليات البحث مازالت مستمرة بواسطة فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة، مشيرا إلى أن وزارة المالية مستمرة في أعمالها ضمن خطة تدابير الدفاع المدني بالتعاقد لتأمين المعدات والآليات للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ وإزالة آثار الأمطار والسيول بأحياء وشوارع محافظة جدة، حيث تم دعم الدفاع المدني بـ 46 آلية ودعم أمانة محافظة جدة بـ 455 آلية، كما تم توجيه عدد من الواقيات لإكمال شطف المياه من بحيرة الحرازات. وأشار إلى أن الدفاع المدني يواصل عملية البحث عن المفقودين بـ 74 ضابطا من الدفاع المدني و 424 فردا و 109 معدات وآليات بعد أن تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى 11 مربعا، بالإضافة إلى استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بضابطين و 50 فردا، كما شاركت وحدات القوات البرية بضابطين و 47 فردا للمساعدة في عمليات البحث والتمشيط.

7 جهات حكومية تقضي على استغلال المتسولين لفاجعة

السيول

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96970http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كثفت لجنة مكونة من سبع جهات حكومية حملاتها لتعقب المتسولين في المناطق المتضررة من سيول جدة، والوقوف دون استغلال تلك الفئات تداعيات الكارثة في الحصول على مساعدات من الجهات التطوعية التي تدعم سكان تلك المناطق.

ونجحت اللجنة التي يرأسها العقيد يونس الأنصاري في الحد من وجود المتسولين في المناطق المتضررة من السيول شرق جدة، من خلال تواجدها الدائم هناك، لاسيما في مواقع توزيع المعونات والأغذية للمتضررين، إذ لم تسجل خلال الفترة الماضية حالات لها علاقة باستغلال الظروف التي شهدتها المحافظة.

وأوضح مدير مكتب مكافحة التسول في محافظة جدة سعد الشهراني لـ «الحياة»، أن مكتب مكافحة التسول يتركز عمله خلال الفترة الحالية على المتسولين السعوديين، مشيراً إلى أن نسبتهم ضعيفة جداً مقارنة بالوافدين، ومفيداً أن التقارير تشير إلى أن نسبة المتسولين من غير السعوديين تشكل 98 في المئة خلال السنوات الأخيرة.

وأرجع عدم تسجيل حالات لمتسولين في المناطق المتضررة إلى لجوئهم إلى مناطق وسط جدة للسكن، مثل حي السبيل ومنطقة البلد والهنداوية، مؤكداً أن اللجنة المكونة من سبعة قطاعات حكومية، منها الشرطة والبحث الجنائي ومكتب مكافحة التسول وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجوازات، تنفذ حملات يومية مستمرة لتعقب المتسولين في الأحياء والشوارع العامة والأسواق والمراكز التجارية.

وذكر أن المتسولين من غير السعوديين يحاولون إلى الجهات الأمنية المختصة، لاستكمال إجراءات التحقيق معهم وترحيلهم، فيما يقتصر مكتب مكافحة التسول على متابعة أحوال المتسولين السعوديين. وقال: «إن مكتب مكافحة التسول يلزم المتسولين المواطنين بكتابة تعهد خطي على عدم العودة لممارسة التسول، ويعاقب من يضبط للمرة الثالثة بالسجن لمدة أسبوعين مع أخذ التعهد بعدم تكرار ما بدر منه». مشيراً إلى أن عدد السعوديين المضبوطین خلال أربعة أشهر لم يتجاوز 15 شخصاً، «وهو ما يؤكد نجاح الحملات في الحد من الظواهر السلبية.»

تبعات السيول: كارثة بيئية تهدد مستقبل العروس... وجملة مشكلات تعصف بأهلها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 يناير 2010
96952http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أجبر محمد الحسيني أحد سكان حي السامر على ممارسة رياضة المشي يومياً، إذ يقطع مسافة 50 متراً في كل مرة يقرر فيها الخروج من منزله أو الدخول إليه، خصوصاً بعد أن استحال «إسفلت» الطرق المؤدية إلى منزله «طيناً» ما صعبت وعورتها اختراق «أبرع» قاندي السيارات لها!. وقال لـ«الحياة»: «شوارع الحي محاصرة بالمياه من كل جانب، ولم تفلح جهود أمانة جدة في شطف المستنقعات «الراكدة» على الطرق، خصوصاً أنها مياه جوفية تزداد يوماً بعد آخر، والمياه أزلت طبقة «الزفت» من الطرق، وحولت الشوارع إلى ممرات طينية، محال أن تسير السيارات الصغيرة أغوارها، ما دفعني إلى إيقاف سيارتي على طريق خارج الحي، والمشى على قطع خشبية وأواح معدنية للوصول إلى منزلي عبر أزقة وطرق غرقت بـ«المياه» فيما رضخت بقيتها لسطوة الوحل.»

وزاد: «تفشيت الحمى بين غالبية سكان الحي، إلى جانب أمراض سببتها تلك المستنقعات الراكدة التي حولت الحي إلى بؤرة مثالية لتوالد وتكاثر «الطفيليات» والحشرات التي هجمت جيوشها على منازلنا، ما أجبرنا على اللجوء إلى أنواع المبيدات الحشرية كافة، وتقنين فتح الأبواب وإغلاق النوافذ درءاً لخطر ولوجها مساكننا.» ولا تختلف حال الحسيني كثيراً عن حال جاره محمد البلوي الذي أدمن هو الآخر المشي «قسراً» منذ 48 يوماً. وقال البلوي لـ«الحياة»: «حالنا مأسوية منذ كارثة جدة، تنتشر أكثر من 50 مستنقع مياه خلقتها سيول مياه الأمطار في الحي، الذي بات بيئة لتصدير الأوبئة، في ظل انتشار الحشرات و«الطفيليات» والمياه الراكدة في تلك الجنبات المعزولة عن جدة، التي ارتفعت فيها بشكل كبير معدلات التلوث.»

وفي ركن آخر داخل الحي، كشف محمد الزهراني لـ«الحياة» عن هجرة بعض سكان الحي، إثر تفشي ظاهرة انهيارات طاولت خزانات مياه منازلهم، ولدت موجة أعطال طاولت كوابل الكهرباء إثر هجوم المستنقعات على مواقعها، و«ركود» المياه حولها. وأضاف: «حاولنا الاتصال برقم الأمانة للتبليغ عن المشكلات التي تواجهنا في الحي ولكن للأسف الشديد فإن الرقم 940 لا يجيب.» مؤكداً أن المعاناة أصبحت أكثر تعقيداً، خصوصاً أن جدران بيوتهم دخلتها «الرطوبة» و«المياه»، بينما صعب التجول في الطرق التي غزاها الماء والوحل.

وفي المقابل، قال استاذ البيئة في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور أسعد أبو رزيزة لـ«الحياة»: «تمثل المستنقعات في جدة بيئة خصبة لتكاثر البعوض، ما يؤدي إلى نشر الأمراض، خصوصاً أن البعوض ناقل أساسي للكثير من الأوبئة، ولا بد من تحفيف تلك المياه، وعملية التحفيف ليست بذلك التعقيد، ولكن وجودها بكميات كبيرة وانتشارها في أحياء متعددة أضر عمليات شطفها، خصوصاً أنها تفوق إمكانات الأمانة الساعية للتخلص السريع منها». ولفت إلى أهمية مساهمة الأمانات القريبة من جدة في مساندة عمل الأمانة بإرسال معدات وكوادر بشرية، وقال: «لا بد من تدخل سريع من الأمانات القريبة من جدة، إضافة إلى الشركات الكبيرة، خصوصاً وأن جدة تعاني من كارثة بيئية مع طح المجاري وانتشار البعوض والذباب في كل مكان.»

وأكد أن وجود المستنقعات في أي مكان يشكل بيئة خصبة لتوالد الحشرات الناقلة للأمراض، وقال: «تحويل مياه السد الاحترازي للبحر أمر خطير على البيئة أيضاً، ولكن يعد الحل الأقل ضرراً في الوقت الراهن». واستبعد أبو رزيزة أن تؤثر الكارثة بشكل كبير على مدينة جدة، خصوصاً من الناحية البيئية وارتفاع معدلات التلوث، وقال: «هي مسألة مؤقتة ناجمة عن الأمطار ومن المتوقع حلها قبل تفاقمها لتعود جدة كما كانت عليه خالية من الأمراض والأوبئة.»

حقوق الإنسان في العالم

بمناسبة مرور 8 سنوات على فتح المعتقل تظاهرة في واشنطن احتجاجاً على استمرار معتقل جوانتانامو

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1431-01-27 هـ الموافق 2010-01-13 م العدد 13361 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E%6DE&sS=1&sT=1>

أ ف ب - واشنطن

نظمت منظمات للدفاع عن حقوق الانسان ومعتقلون سابقون الاثني عشر احتجاجاً واسعاً في واشنطن على استمرار العمل في معتقل جوانتانامو بعد ثماني سنوات على وصول اول دفعة من 21 معتقلاً اليه. وتجمع اربعون ناشطاً يرتدون الزي البرتقالي الذي شوهد فيه المعتقلون للمرة الاولى في 11 يناير 2002. وتظاهر الناشطون لوقت قصير خارج البيت الابيض لنقل احتجاجهم الى الرئيس باراك اوباما.

وتركزت انتقادات المتظاهرين على اخلال اوباما بالوعد الذي قطعه في مرسوم وقعه في 2 يناير 2009 غداة تولي مهامه الرئاسية، بإغلاق المعتقل الامريكي الواقع في جنوب كوبا في غضون السنة الاولى من ولايته. وقال المحتجون ان اوباما ليس مختلفاً عن سلفه جورج بوش في استخدام صلاحياته الرئاسية لسجن مشتبه بهم في قضايا اراهاب في المعتقل الذي بات يعتبر في العالم رمزا للتجاوزات التي ترتكبها دول العالم تحت شعار "الحرب ضد الارهاب" التي اطلقها بوش على القاعدة ومجموعات اخرى. وما زال حوالي 198 معتقلاً محتجزين في جوانتانامو وينتظر العشرات منهم اطلاق سراحهم بعدما برأهم القضاء. وقال فينس وارن مدير مركز الحقوق الدستورية، الجهة الرئيسية التي تؤمن محامين للمعتقلين، ان "الرئيس اوباما يستخدم الصلاحيات نفسها مثل الرئيس بوش للاستمرار في اعتقال الرجال الـ198".

من جهته، قال عمر الدغيس وهو معتقل ليبي سابق نشأ في بريطانيا، في تصريح بالفيديو خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده فينس وارن "لم يتغير شيء في جوانتانامو.. لا يزال المعتقلون فيه يتعرضون للتعذيب والضرب والاساءة النفسية". وعلن لخضر بومدين وهو معتقل سابق اطلق سراحه في فرنسا في اتصال هاتفي ان "الولايات المتحدة اقرت بأنها ارتكبت خطأ ولكنها ترفض الاعتذار". وبومدين الذي كان يعيش في البوسنة كان من اوائل المعتقلين الذي نقلوا الى جوانتانامو، حيث قضى سبع سنوات اكد طوالها براءته ونفذ اضراباً عن الطعام استمر سنتين ونصف السنة قبل ان يطلق سراحه اخيراً في مايو.. وازداد "احاول ان انسى لكن لا استطيع.. حين اغسل يدي ارى آثار الاصفاد". وانتقد وارن القرار الذي اتخذته البيت الابيض مؤخراً بتعليق اعادة معتقلين يمينيين الى بلادهم بينما يمثلون حوالي نصف معتقلي جوانتانامو، وذلك خشية ان يعاودوا حمل السلاح ضد الولايات المتحدة.

ورأى ان هذا القرار غير مبرر مذكراً بأن "القاعدة موجودة في اليمن منذ وقت طويل". وعلق اوباما عمليات نقل اليمينيين بعدما تبين ان النيجيري المتهم بمحاولة تفجير طائرة امريكية تنقل حوالي 300 شخص يوم الميلاد اثناء رحلة بين امستردام وديترويت، تدريب لدى القاعدة في اليمن. وقال وارن "لا حاجة ليكون الشخص يمينياً ليكون على اتصال بأشخاص يخططون لأمر فظيعة".

كما افادت تقارير ان معتقلين سابقين افرج عنهما من جوانتانامو التحقا بعدها بتنظيم اسامة بن لادن. وقال ستايسي سالفين المستشار لدى منظمة هيومن رايتس ووتش في مسائل مكافحة الارهاب في اشارة الى اليمينيين المعتقلين في جوانتانامو "حين تتم تبرئتهم، فإن وضعهم لا يتبدل لأن نيجيريا تدريب في بلادهم". وحض محمد سليمان بري الذي اطلق سراحه في 20 ديسمبر في ارض الصومال، على اغلاق المعتقل بدون ابطاء.. وقال "اسرعوا واغلقوا هذا السجن الذي اصبح وصمة عار على امريكا.. اغلقوه بسرعة".

تقليص الفقر أولوية الأمم المتحدة عام 2010

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 27 محرم 1431 هـ - 13 يناير 2010
http://www.aleqt.com/article_13/01/2010.html332184

واشنطن - الفرنسية:

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الأول، أن تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في مجال تقليص الفقر في العالم حتى عام 2015 سيكون أحد أولوياته لهذا العام .
ويعد أن أكد أن عام 2010 سيكون «عام التنمية»، أعلن الأمين العام أنه سينظم قمة تخصص لأهداف الألفية من أجل التنمية في أيلول (سبتمبر) المقبل في نيويورك وذلك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تسريع التقدم نحو هذه الأهداف .
وفي عام 2000، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق ثمانية أهداف حتى عام 2015: تقليص الفقر المدقع والجوع، تأمين التعليم الإعدادي للجميع، دفاع المساواة بين الرجال والنساء، تقليص الوفيات لدى الأطفال، تحسين الأمومة، محاربة مرض الإيدز وتأمين مناخ دائم وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .
وقال بان كي مون أيضا إن اجتماع أيلول (سبتمبر) سيطلع على ما تم القيام به خلال الأعوام التسعة الأولى على أن يجدد المشاركات التأكيد على التزامهم تجاه أهداف الألفية للتنمية. وأضاف: «رسالتنا بسيطة: أهداف الألفية للتنمية مهمة جدا. الاستثمار في التنمية أمر حاسم من أجل الصحة والأمن والحياة ووجود العائلات في كل الكوكب .»
ومن بين أولوياته الأخرى لعام 2010، تحدث مون عن إنهاء أعمال العنف بحق النساء والفتيات وتحقيق تقدم في مجال نزع الأسلحة وعدم نشر الأسلحة النووية واستباق وقوع النزاعات وتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والعمل من أجل دولة القانون.

ورشة عمل لعهد الدراسات القضائية والهجرة الدولية الحماد: الكويت حريصة على حقوق العمالة وتجريم الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة القيس الثلاثاء 26 محرم 1431 هـ 12 يناير 2010
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=566556&searchText&حق=date=12012010>

كتب أحمد المسعودي:

خلصت ورشة العمل حول قضايا الاتجار بالبشر التي نظمتها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت لأعضاء السلطة القضائية في الكويت تحت رعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار راشد الحماد إلى أهمية تضافر الجهود الدولية للقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر ومد جسور التعاون بين هذه الدول التي تفد إليها أعداد كبيرة من العمالة مع المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة الهجرة الدولية، في حين أشاد المشاركون من قبل المنظمة بجهود الكويت التي أثمرت عن العديد من الخطوات الرامية إلى القضاء على تلك الظاهرة.

وفيما عرضت المنظمة خلال الورشة صوراً من خطواتها وخدماتها إلى دول العالم لم تخل من الثناء على إجراءات الكويت عبر تعاون مثمر في هذا الصدد، أكدت الكويت عبر ممثلين عن الحكومة أنها سعت منذ سنين طويلة إلى مكافحة ومحاربة تلك الظاهرة حيث أثمرت في الآونة الأخيرة عن خروج العديد من القوانين التي أصبحت حاجة ملحة لهذه المرحلة، فكان قانون العمل الجديد أحد هذه الصور، فضلاً عن الانتهاء من قانون تجريم الاتجار بالبشر الذي أحيل إلى مجلس الوزراء في الآونة الأخيرة، لافتاً إلى أن الكويت تسعد بمثل هذه الورش لتبادل الخبرات.

تجربة الكويت
وقال المستشار الحماد ان للكويت تجربتها في هذا الخصوص وتسعى إلى تطوير الامكانيات والسبل الرامية إلى حفظ حقوق العمالة، فضلاً عن تعاون مستمر مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات في هذا الصدد.
وأكد الحماد جهود الكويت منذ ما يقارب الـ60 عاماً في محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر وحفظ حقوق العمال، حيث نصت التشريعات الكويتية على تجريم هذه الظواهر المخالفة لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والأعراف والاتفاقيات الدولية، مشيراً في تصريح للصحافيين على هامش الورشة إلى تعاون الكويت مع المنظمات الدولية في هذا الصدد، حيث تعتبر هذه الورشة إحدى خطوات الكويت في تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية.
حقوق العمالة

وأكد مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية السفير حمود يوسف الروضان، على تميز الكويت على الصعيد الدولي باحترام حقوق الإنسان في المحافل والمنظمات الدولية، لا سيما انها تستقطب أعداداً كبيرة من القوى العاملة، حيث اتخذت الحكومة كل التدابير لحماية حقوق العمالة.

وتابع: الكويت دعت إلى التعاون والتنسيق مع سفارات وحكومات الدول المصدرة لهذه العمالة، مما يبين حرص الدولة على مواجهة التحديات التي تواجه العمالة في القطاعين، تلك العاملة في المنازل والأخرى في القطاع الأهلي، والتي تكثرت بالنجاح وبدعم وتعاون هذه الحكومات والمنظمات الدولية بما فيها منظمة الهجرة الدولية وما هذه الورشة إلا صورة من صور التعاون.

وعرج الروضان إلى إجراءات الحكومة لمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر وحفظ حقوق العمالة، ومن ذلك زيارات مكثفة قامت بها الجهات المختصة مع الدول المصدرة للعمالة، وتضافر الجهود بين الجهات كافة في هذا الصدد.
التشريعات الكويتية

من جانبه، قال مدير معهد الكويت للدراسات القضائية ووكيل محكمة الاستئناف جمال الشامي: إن الكويت حرصت ومنذ عهد بعيد على تجريم ظاهرة الاتجار بالبشر وتحريم السخرة وفق النصوص الدستورية التي احتوت على محاربة تلك الظاهرة، فضلاً عن قانون الجزاء الكويتي الذي جرم صور الاتجار بالبشر وخطف الأشخاص وغيرها. وأضاف الشامي: إن قانون العمل في القطاع الأهلي وضع نصوصاً ومواد تشددت في معاقبة المتاجرين بالبشر، وفعلت تلك المواد في التعديلات التي شملت قانون العمل الجديد الذي أقر أخيراً وبانتظار صدور المرسوم الأميري لبدء التطبيق. تجارة خطيرة

وأضاف: وقد أصبحت هذه التجارة تمثل تهديداً متعدد الأبعاد على جميع الدول فبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها انتهاك حقوق الإنسان فإن علاقتها بالجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تتمثل في تهريب المخدرات والأسلحة أصبحت أكثر وضوحاً، كذلك هي حال علاقتها بدواعي القلق الصحية الخطيرة، إذ تصيب الأمراض المعدية ضحايا هذه التجارة، سواء كان ذلك بسبب ظروف المعيشة المتدنية أو نتيجة إجبارهم على ممارسة العلاقات غير المشروعة والأعمال الإباحية والاتجار بهم في الأعمال الخطرة والشاقة.

جهود مثمرة

أكد السفير الهولندي في الكويت تون بون اوخسية ان للكويت جهودا مثمرة وفعالة في محاربة تلك الظاهرة والسعي نحو تبادل الخبرات والمعلومات في هذه الصدد، مشيراً الى ان التعاون الدولي في هذا الجانب بات حاجة ملحة خاصة ان التعاون الدولي بات انعكاساً للعمل القضائي.

وأشار اوخسية الى احترام الكويت لمبادئ حقوق الانسان وحفظ حقوق العمالة، حيث اتخذت وما زالت تتخذ، العديد من الخطوات الناجحة عبر تدابير صارمة من اجل حماية تلك الفئة من البشر.

إشادة بإجراءات الكويت

ثمنت القائمة بأعمال مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالوكالة ايمان عريقات جهود الكويت الرامية الى محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر، فضلاً عن التعاون والتنسيق ما بين المنظمة والجهات الحكومية في الكويت، ومنها وزارة الخارجية ومعهد الكويت للدراسات القضائية، لاقامة هذه الورشة التي تعتبر دليلاً على اهتمام الكويت بمناقشة كل ما يتعلق بهذه القضايا وتعاون وزارتي الداخلية والشؤون اللتين هما حقيقة شريكتان في النجاح.

وقالت عريقات ان لدى المنظمة خبرة عالمية في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر حيث وصلت انشطتها في هذا السياق الى اكثر من 150 نشاطاً في 70 دولة عبر مكاتب المنظمة الـ 450 في مختلف دول العالم، مشيرة الى ان هذه الورشة امتداد لجهود الشركاء في الكويت في هذا الصدد، خاصة ان للكويت تجربتها وسعيها الدؤوب لمحاربة هذه الظاهرة.

ثمنت دور الشؤون في دفع رواتب العمال المتأخرة

البرجس: لا نقبل الإساءة إلى العمال وانتهاك حقوقهم

ثمنت نائبة رئيس جمعية حقوق الانسان مها البرجس الخطوات التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يوم امس، فيما يخص عدم تسلم عدد كبير من العمال في شركة المسيلة رواتبهم منذ تسعة اشهر وآخرون ستة اشهر، مشيرة في تصريح للصحافيين ان وكيل الوزارة محمد الكندري قد اعلن للجمعية مشكوراً ان الوزارة ستقوم غدا: «اليوم» بالسحب من الضمان المالي واعطاء هؤلاء العمال الذين تأخرت رواتبهم نقداً وفوراً في حين سيتم تسليم عمال الامن والحراسة للشركة ذاتها غداً.

وقالت البرجس ان آخر محاضر الاجتماعات ما بين الشؤون والشركة كانت قد خلصت الى دفع هذه الرواتب المتأخرة في تاريخ الخامس من الشهر الجاري غير ان الشركة ما طلت وتأخرت، الامر الذي حدا بالوزارة الى تسليم رواتب العمال نقداً من خلال الضمان المالي.

ولفتت البرجس الى ان الجمعية ترفض هذا الانتهاك لحقوق العمالة وتأخر تسليم رواتبهم وهو احدى صور الانتهاكات التي تقوم بها بعض الشركات للطبقة العمالية.

ترحيل 347 خادمة مخالفة

قال السفير الروضان إن نتائج الزيارات من قبل وزارة الخارجية ووزارات الدولة ذات الصلة إلى سفارات الحكومات التي لديها عمالة في الكويت، أثمرت عن ترحيل 347 خادمة الى بلادهن عبر طائرة خاصة، وانتهاء كل الاجراءات بالتعاون مع الادلة الجنائية والطيران المدني وغيرها، والذي يأتي تأكيداً على حرص الحكومة تسهيل الامور على العمالة خدمات وخبرات

عددت عريقات الخبرات التي تقوم بها المنظمات والخطوات التي تقدمها للحكومة، لمعالجة تلك الظاهرة ومن ذلك:

ضرورة توفير المأوى لضحايا الاتجار بالبشر.
تقديم المشورة القانونية والطبية والنفسية.
تنظيم حملات توعية وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على الظاهرة.